فتح رب البرية

على

الدرة البهية نظم الآجرومية

لشيخ الإسلام الشيخ

إبراهيم البيجوري

المتوفى 1276هـ

ومعه نظم الآجرومية للشيخ العمريطي

المتوفى 890هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

فتح رب البرية

على

الدرة البهية نظم الآجرومية

فتح رب البرية

على

الدرة البهية نظم الآجرومية

لشيخ الإسلام الشيخ

إبراهيم البيجوري

المتوفى 1276هـ

ومعه نظم الآجرومية للشيخ العمريطي

المتوفى 890هـ

دار البصائر

الإدارة: ١٣٩ الزهراء مدينة نصر - القاهرة.

تليفاكس: ٤٤١ ١١١ ٢٢٤ ٠٢ ٠٠٢ - محمول: ٠١٦٨٨٣٣٥٢٥

مركز التوزيع: ٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر - القاهرة.

هاتف: ٦٣٣ ١٤٩ ٢٥ ٠٢ ٠٠٢ - محمول: ٠١٦٨٨٣٣٥٢٤

كل الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٦٤٩٩ / ٢٠١٠

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 978-977-489-054-3

يحظر الطبع أو النقل أو الترجمة أو التحويل إلى بيانات إليكترونية لأي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي من الناشر

المؤلف مسئول مسئولية كاملة عن أفكار وأسلوب ولغة هذا الكتاب ولا يعبر هذا الكتاب بالضرورة عن رأي الدار وتقتصر مسئولية الدار على التدقيق اللغوي والإخراج الفني فقط

ترجمة صاحب النظم
الشيخ العمريطي [1] -رحمه الله-

- هو العلامة شرف الدين يحيى بن نور الدين بن موسى بن رمضان بن عميرة العمريطي الشافعي، ويبدو من مصادر ترجمته أن تاريخ مولده غير معروف.

- كان -رحمه الله- فقيهًا، أصوليًّا، صاحب منظومات في اللغة والفقه والأصول...

- ولد في قرية عمريط إحدى قرى (الشرقية) من محافظات مصر، وتوفي في حدود سنة ٨٩٠ هـ.

- **من تصانيفه:**

- «تسهيل الطرقات في نظم الورقات».
- «نهاية التدريب في نظم غاية التقريب».
- «الدرة البهية في نظم الآجرومية».
- «التيسير نظم التحرير».

***

(١) «هدية العارفين» للبغدادي (٢/ ٥٢٩)، «معجم المؤلفين» لعمر كحالة (١٣/ ٢٣٤)، «الأعلام» للزركلي (٨/ ١٧٥).

ترجمة شارح النظم
الشيخ البيجوري -رحمه الله-
ت ١٢٧٦هـ

- هو الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري.

- ولد في الباجور من قرى مديرية المنوفية في مصر سنة ١١٩٨ هـ، وحفظ القرآن على والده، والتحق بالأزهر الشريف لطلب العلم وظهرت عليه علامات النجابة والأخلاق الزكية.

- أدرك جهابذة العلم في عصره وتتلمذ على أيديهم، مثل: الشيخ محمد الأمير الكبير، والشيخ عبدالله الشرقاوي، والسيد داود القلعاوي، وغيرهم كثير، وكان أكثر ملازمته للشيخ محمد الفضالي، والشيخ حسن القويسني.

- تقلد رئاسة الجامع الأزهر سنة ١٢٦٣هـ، ولم يمنعه ذلك من الاستمرار بما اعتاده من التدريس والإفادة بالإضافة لقيامه بشئون المشيخة.

- **له الكثير من المؤلفات في كثير من الفنون مثل:**

- التحفة الخيرية: وهي حاشية على الفوائد الشنشورية.

- حاشيته على أم البراهين والعقائد للسنوسي.

- حاشية على متن السلم المنورق للأخضري.

- حاشية على بانت سعاد.

- فتح المجيد في بيان تحفة المريد على جوهرة التوحيد.

- مات -رحمه الله- يوم الخميس ثامن وعشرين من ذي القعدة سنة ألف ومائتين وست وسبعين ودفن بترب المجاورين [١].

---

(١) معجم المطبوعات (١/ ٧٠٥)، هدية العارفين (١/ ٤١).

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم حمد من رفع نفسه إلى المعالي، ونصب ذاته لطاعتك على التوالي، وأصلي وأسلم على من خفض جناحه لأمته، وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضميرهم ببعثته، وبعد:

فيقول إبراهيم البيجوري ذو التقصير غفر له مولاه الخبير البصير: قد التمس مني بعض الإخوان أصلح الله لي وله الحال والشان شرحًا لطيفًا على نظم الآجرومية في علم العربية لشرف الدين يحيى العمريطي رحمه الله تعالى فأجبته إلى ذلك وإن لم أكن أهلًا لما هنالك فجاء بحمد الله شرحًا يحل ألفاظه ويبين مراده ويتمم مفاده ويذلل صعابه ويكشف نقابه سميته **فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية** والله أسأل أن ينفع به النفع العميم إنه جواد كريم.

مقدمة:

ينبغي لكل شارع في فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وفائدته إلى آخر المبادئ العشرة المشهورة؛

فحد هذا الفن: علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً

وحكمه: الوجوب الكفائي كما قاله النووي وغيره فإن قيل: كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوه إذ لو كان فرض كفاية لما تركوه؟ أجيب بمنع أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول: كان مركوزًا في طبائعهم فما فاتهم إلا مجرد الاصطلاحات.

وموضوعه: الكلمات العربية.

وفائدته: صون اللسان عن الخطأ في الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ وَفَّقَا … لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلْتُّقَى

حَتَّى نَحَتْ قُلُوبُهُمْ لِنَحْوِهِ … فَمِنْ عَظِيمِ شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ

فَأُشْرِبَتْ مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّانِ … فَأَعْرَبَتْ فِي الحَانِ بِالأَلْحَانِ

ثُمَّ الصَّلاَةُ مَعْ سَلاَمٍ لاَئِقِ … عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الخَلاَئِقِ

مُحَمَّدٍ وَالآلِ وَالأَصْحَابِ … مَنْ أَتْقَنُوا الْقُرْآنَ بِالإِعْرَابِ

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا اقْتَصَرْ … جُلُّ الْوَرَى عَلَى الْكَلاَمِ المُخْتَصَرْ

وَكَانَ مَطْلُوبًا أَشَدَّ الطَّلَبِ … مِنَ الْوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ الْعَرَبِي

كَيْ يَفْهَمُوا مَعَانِيَ الْقُرْآنِ … وَالسُّنَّةِ الدَّقِيقَةِ المَعَانِي

وَالنَّحْوُ أَوْلَى أَوَّلًا أَنْ يُعْلَمَا … إِذِ الْكَلاَمُ دُونَهُ لَنْ يُفْهَمَا

وَكَانَ خَيْرُ كُتْبِهِ الصَّغِيْرَهْ … كُرَّاسَةٌ لَطِيفَةٌ شَهِيرَهْ

فِي عُرْبِهَا وَعُجْمِهَا وَالرُّومِ … أَلَّفَهَا الحَبْرُ ابْنُ آجُرُّومِ

وَانْتَفَعَتْ أَجِلَّةٌ بِعِلْمِهَا … مَعْ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حَجْمِهَا

نَظَمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِي … بِالأَصْلِ فِي تَقْرِيبِهِ لِلْمُبْتَدِي

وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا عَنْهُ غِنَى … وَزِدْتُهُ فَوَائِدًا بِهَا الغِنَى

مُـتَمِّمًا لِغَالِـب الأَبْـوَابِ فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ

سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقٍ يَفْهَمُ قَوْلِي لاِعْتِقَادٍ وَاثِقِ

إِذِ الْفَتَى حَسْبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعْ وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ

فَنَسْأَلُ الْمَنَّانَ أَنْ يُجِيرَنَا مِنَ الرِّيَا مُضَاعِفًا أُجُورَنَا

وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ مَنِ اعْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

المقدمة

وها أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول وبالله التوفيق: قد افتتح الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة حيث قال: (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب العزيز وعملًا بخبر «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرُ** -وفي رواية: **فهو أقطع**، وفي رواية: **فهو أجزم**-».

والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة؛ لأنه وإن تم حسًّا لا يتم معنى، ولا يعارض ذلك خبر: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالحَمْدُ اللهِ**» ... إلخ؛ لأن الابتداء نوعان: حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء، وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء، وعلى الأول حمل حديث البسملة، وعلى الثاني حمل حديث الحمدلة، ولم يعكس عملًا بالإجماع.

والجار والمجرور متعلق بمحذوف والأولى تقديره فعلًا خاصًا مؤخرًا، وهذا على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلي وقيل زائدة لا تتعلق بشيء، وعلى الأول فاسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، وعلى الثاني فاسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبدوء به، ولفظ الجلالة مجرور بالمضاف على الراجح، وقيل بالإضافة، وقيل بحرف الجر المقدر، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

والرحمن الرحيم يجوز جرهما وهو متعين قراءة، ويجوز أيضًا رفعهما، ونصبهما، ورفع الأول مع نصب الثاني، والعكس، وجر الأول مع رفع الثاني أو نصبه فهذه سبعة أوجه.

وبقي وجهان آخران وهما رفع الأول أو نصبه مع جر الثاني، فقيل: يمتنعان لما فيهما من القطع، ثم الإتباع ولذلك قال بعضهم:

لَــنْ يُنْــصَبَ الــرَّحْمَنُ أَوْ يَرْتَفِعَــا فَالــجَرُّ فِي الــرَّحِيمِ قَطْعًــا مُنِعَــا
وَإِنْ يُـــــجَرُّ فَـــأَجِزْ فِي الثَّـــانِي ثَلَاثَـــةَ الأَوْجُـــهِ خُـــذْ بَيَـــانِي
فَهَـــذِهِ تَـــضَمَنَتْ تِـــسْعًا مُنِـــعْ وَجْهَـانِ مِنْهَـا فَـادْرِ هَـذَا وَاسْـتَمِعْ

لكن الصحيح جوازهما فكان على الناظم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الأول: فالجر في الرحيم وجهًا منعا.

(الحمدلله) أي مختص أو مستحق أو مملوك؛ فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو للملك، وعلى كل فأل إما للجنس أو للاستغراق أو للعهد، فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة، في ثلاثة لكن الأولى جعل اللام للاختصاص وأل للجنس، وإنما عدل عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية لأنها تدل على الدوام والاستمرار، ووجه العدول أن الأصل حمد الله أي حمدت حمد الله فأدخلت أل على المصدر ورفع فصار الحمد لله.

(الذي قد وفقا) بألف الإشباع وقد هنا للتحقيق، ويحتمل أنها للتقليل لما أشتهر من أن التوفيق عزيز، والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير إليه.

ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق فكأنه قال: الموفق.

(للعلم) الشرعي كعلم التفسير والحديث ونحوهما، (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعل تفضيل فأصله أخير حذف منه الهمزة للتخفيف ونقلت حركة الياء للساكن قبلها فصار خير، (خلقه) أي مخلوقه فالمصدر بمعنى اسم المفعول مجازًا بحسب الأصل لكن صار حقيقة عرفية، ولا يخفى أن قوله: خير

خلقه، فاصل بين المتعاطفين أعني قوله: للعلم، **(وللتقى)** اسم من التقوى وهي امتثال المأمورات واجتناب المنهيات، ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله:

(حتى نحت) أي قصدت **(قلوبهم)** أي قلوب خلقه، والقلوب جمع قلب وهو لحم صنو بري الشكل وسمي قلبًا لتقلبه، **(لنحوه)** أي لجهته، فمن معاني النحو الجهة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال:

قَصْدٌ وَمِثْلٌ جِهَةٌ مِقْدَارُ قِسْمٌ وَبَعْضٌ قَالَهُ الأَخْيَارُ

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله: **(فمن عظيم شأنه)** والإضافة في ذلك من إضافة الصفة للموصوف، والأصل: فمن شأنه العظيم، **(لم تحوه)** أي لم تحط به، وفي ذلك تقديم العلة على المعلول، وعلم من ذلك أن من هنا للتعليل.

(فـ) بسبب توفيقهم للعلم وللتقى **(أشربت)** بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب، أي أدخل فيها وتداخلها حب، **(معنى ضمير الشان)** كما يتداخل الثوب الصبغ، وكما يمتزج اللون باللون، يقال: بياض مشرب بحمرة إذا امتزج البياض بها واختلط، وضمير الشان هو المذكور في قوله تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:١٩] فإن الضمير في ذلك ضمير الشان معناه كلمة التوحيد.

(فـ) بسبب ذلك الإشراب **(أعربت)** أي بينت ضميرها **(في الحان)** أي الحانة، وهي حانوت الخمار، **(بالألحان)** وهي نغمات الأوتار، والمراد بالحانة هنا مقام المحبة أو حضرة الرب التي يسقى من دخلها من الرحيق المختوم فيدرك كل سر في الكون مكتوم، وقد عطف الناظم على جملة الحمدلة جملة الصلاة

والسلام بثم المفيدة للترتيب والتراخي إشارة إلى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق متراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق فقال:

(**ثم الصلاة**) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم (**مع سلام**) أي تحية وإعظام (**لائق**) بجنابه ﷺ لأن ما يعطيه الله لنبيه يزيد على جميع ما يعطيه لأهل عنايته، والصلاة اسم مصدر لصلى، والمصدر التصلية، ولم يعبر بها لإيهامها العذاب.

والسلام اسم مصدر لسلم والمصدر التسليم، ولم يعبر به لمناسبة الصلاة، وإنما قرن بينهما لكراهة إفراد أحدهما عن الآخر عند المتأخرين، (**على النبي**) بالتشديد ويجوز تركه مع الهمز وهو فعيل إما بمعنى فاعل أو مفعول، وعبر به دون الرسول لأنه أكثر ورودًا في القرآن، وبعضهم يختار التعبير بالرسول دون النبي؛ لأن الرسالة أفضل من النبوة خلافًا للعز بن عبد السلام.

(**أفصح الخلائق**) أي أشدهم فصاحة لقوله ﷺ: «**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ**»، والفصاحة يوصف بها المتكلم والكلام والكلمة؛ فيقال: متكلم فصيح، وكلام فصيح، وكلمة فصيحة، بخلاف البلاغة فإنها يوصف بها المتكلم والكلام دون الكلمة؛ فيقال: متكلم بليغ، وكلام بليغ، ولا يقال: كلمة بليغة.

ومعنى فصاحة المتكلم قدرته على الإتيان بكلام فصيح، ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التنافر والحشو والتعقيد، ومعنى بلاغة المتكلم قدرته على الإتيان بكلام بليغ، ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.

(**محمد**) يجوز فيه أوجه الإعراب الثلاثة، لكن الرسم لا يساعد النصب إلا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور، وأولى الثلاثة الجر بدلًا أو عطف بيان لا نعتًا، لأنه عَلَمٌ والعلم لا ينعت به.

نعم، يصح أن يكون نعتًا بالنظر لأصله لأنه في الأصل اسم مفعول الفعل المضعف وهو حمَّد بتشديد الميم، ومحل قولهم: العلم لا ينعت به إذا كان جامدًا أو مشتقًّا ولم ينظر لأصله.

(و) على **(الآل)** هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله: أول كجمل، بدليل تصغيره على أويل.

(و) على **(الأصحاب)** هو جمع لصحب بكسر الحاء مخفف صحب بسكونها، أو مخفف صاحب بحذف الألف، وليس جمعًا لصحب بسكون الحاء؛ لأنه لم يطرد جمع فعل بسكون العين على أفعال إلا إذا كان معتل العين كثوب وأثواب وباب وأبواب، ولا لصاحب بالألف لأنه لم يطرد جمع فاعل بالألف على أفعال، وقد أبدل الناظم من الآل والأصحاب قوله: (مَن) أي الذين **(أتقنوا)** أي أحكموا **(القرآن)** من القرء وهو الجمع، ومعناه: الكلام المنزل على سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه، (بـــ) سبب **(الإعراب)**؛ إذ لولا الإعراب لم يعلم المراد ولذا حكي أن سبب وضع النحو أن أعرابيًّا قدم في زمن عمر فقال: من يقرئني مما أنزل الله على محمد، فأقرأه رجل براءة فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة:٣]، بالجر فقال الأعرابي أوقد برئ من رسولِه؟! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقال الأعرابي فدعاه وقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ؟ فقص عليه القصة فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣] بالرفع، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه.

فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي بوضع النحو.

ولا يخفى ما في ذكر النحو وضمير الشان والإعراب من براعة الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده.

(وبعدُ) البناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه، فإن الأصل وبعدما تقدم، والمراد بمعناه النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف إليه وإنما سميت معناه مع أنها بينهما لأنها لا تتحقق إلا به، وليس المراد بمعناه مدلوله كما وهم فيه بعضهم، ويصح قراءته بالنصب بناء على أنه حذف المضاف إليه ونوي لفظه، لكن الأول هو المشهور على الألسنة، والواو إما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة، وإما أن تكون نائبة عن أما وهي نائبة عن مهما، فالواو على هذا نائبة النائب وبعد نقيض قبل، وتكون ظرف زمان كثيرًا ومكان قليلًا، وهي هاهنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم، والعامل فيها على أن الواو عاطفة محذوف تقديره أقول أو نحوه، وعلى أنها نائبة عن أما النائبة عن مهما، إما فعل الشرط فتكون من متعلقات الشرط، وإما جواب الشرط فتكون من متعلقات الجزاء، فإن قلت أيهما أولى قلت الثاني لأنه صريح في المقصود، ويستحب الإتيان بها في أول الكتب؛ لأنه ﷺ كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته، وصح أنه خطب فقال: أما بعد، والتحقيق أنها فصل الخطاب فهي المرادة به في قوله تعالى ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحِكۡمَةَ وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص:٢٠] قيل المراد به الفرق بين الحق والباطل.

(فاعلم) بزيادة الفاء على جعل الواو عاطفة لتوهم أما فيكون قد نزل المتوهم منزلة المحقق، وأما على جعلها نائبة عن أما النائبة عن مهما فالفاء للربط، **(أنه)**

أي الحال والشأن (**لما**) سيأتي جوابها بعد ستة أبيات في قوله نظمتها إلخ، (**اقتصر**) من الاقتصار (**جل الورى**) بضم الجيم أي معظم الخلق، (**على الكلام المختصر**) دون الكلام المطول لقصورهم، والمختصر هو ما قل لفظه وإن لم يكثر معناه خلافًا لمن اشترط ذلك، (**وكان**) معطوف على مدخول لما، (**مطلوبًا**) بالنصب على أنه خبر مقدم لكان، وقوله: (**أشد الطلب**) صفة لمصدر محذوف، والتقدير: طلبًا أشد الطلب، (**من الورى**) أي من الخلق والجار والمجرور متعلق بقوله: مطلوبًا، (**حفظ**) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان، وحفظ مضاف، و(**اللسان**) مضاف إليه والمراد باللسان اللغة مجازًا؛ لأن اللسان اسم للجارحة المخصوصة وهي آلة للكلام (**العربي**) أي المنسوب للعرب، وهو صفة للسان، وإنما طلب منهم ذلك أشد الطلب لـ (**كي يفهموا**)؛ فكي مصدرية بتقدير اللام قبلها، ويحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها وعلى الأول فالفعل منصوب بكي نفسها وعلى الثاني فهو منصوب بأن مضمرة بعدها والتقدير كي أن يفهموا (**معاني القرآن و**) معاني (**السنة الدقيقة المعاني**) أي خفية المعاني، ويقال: دق الشيء إذا خفي، والمعاني جمع معنى، وهو اسم مفعول من عنى يعني إذا قصد، ويقال له مفهوم ومدلول، (**والنحو**) أي والحال أن النحو (**أولى**) أي أحق (**أولًا**) منصوب على أنه ظرف مقدم لقوله: (**أن يعلما**) بألف الإشباع، فينبغي تقديمه على غيره من العلوم (**إذ الكلام**) حال كونه (**دونه**) أي دون النحو (**لن يفهما**) بألف الإشباع؛ أي لن يفهم معناه، ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث، فإنه لا يجوز لأحد أن يتكلم في كلام الله ورسوله حتى يكون ملمًّا بالعربية، فقد قال الأصمعي: إن أخوف ما أخاف

على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» لأنه لم يكن يلحن فيما روي عنه، فإذا لحن فيه فقد كذب عليه.

(وكان) معطوف على ما تقدم (خير) بالرفع على أنه اسم لكان، **(كتبه)** بسكون التاء أي كتب النحو، **(الصغيرة)** أي صغيرة الحجم **(كراسة)** بالنصب على أنه خبر لكان، والكراسة واحدة الكراريس وهو أجزاء الصحيفة، وقوله: **(لطيفة)** صفة لكراسة، وكذا قوله: **(شهيرة)** أي مشهورة فهي فعيلة بمعنى مفعولة، والمراد بكونها لطيفة أنها صغيرة الحجم، لأن اللطافة رقة القوام **(في عربها)** بضم أوله وسكون ثانيه، **(و)** في **(عجمها)** بضم أوله وسكون ثانيه، **(و)** في **(الروم)** الجار والمجرور في ذلك متعلق بقوله: شهيرة، **(ألفها)** أي جمعها على وجه الألفة بضم الهمزة **(الحبر)** بفتح الحاء أي العالم ويجوز كسرها ويكون المعنى على التشبيه أي الذي هو كالحبر وهو المداد في الانتفاع به، **(ابن آجروم)** بهمزة مفتوحة بعدها ألف فجيم مضمومة ثم راء مشددة فواو فميم، ومعناه بلسان البربر: الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي نسبة لصنهاجة وهي قبيلة بالمغرب، **(و)** قد **(انتفعت أجلة)** جمع جليل كعظيم وزنًا ومعنى، **(بعلمها)** أي بالعلم الذي فيها، **(مع)** بسكون العين للضرورة وهو مضاف، و(ما) مضاف إليه، وجملة **(تراه)** إما صلة أو صفة، وقوله: **(من لطيف حجمها)** بيان لما، وترى هنا بصرية فلذلك تعدت إلى واحد، **(نظمتها)** أي جمعتها على وجه التقفية والوزن، وقوله: **(نظمًا)** مفعول مطلق، وقوله: **(بديعًا)** صفة له، والبديع هو الذي ليس على مثال سبق حال كوني **(مقتدي)** في هذا

النظم (**بالأصل**) لهذا النظم، والمراد بالأصل الكراسة السابقة (**في تقريبه لـــ**) فهم ا (**لمبتدي**) وهو من ابتدأ في العلم ولم يقدر على تصوير المسألة، فإن قدر على تصويرها دون إقامة الدليل عليها فمتوسط فإن قدر على إقامة الدليل عليها أيضًا فمنتهٍ.

ثم استأنف الناظم فقال:

(**وقد حذفت منه**) أي من الأصل (**ما عنه غنى**) بالكسر والقصر، والجار والمجرور خبر مقدم، وغنى مبتدأ مؤخر، والجملة صلة أو صفة، (**وزدته**) أي الأصل (**فوائدًا**) بالتنوين للضرورة (**بها**) أي بهذه الفوائد (**الغنى**) عما عداها، والفوائد جمع فائدة وهي لغة: ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما، واصطلاحًا: المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرته ونتيجته.

وخرج بهذه الحيثية الغاية فإنها المصلحة من حيث هي في طرف الفعل، والعلة الغائية فإنها تلك المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل، والغرض فإنه تلك المصلحة من حيث هي مقصودة للفاعل من الفعل؛ فالأربعة متحدة ذاتًا مختلفة اعتبارًا، ولا يخفى أنه لا إيطاء في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الأول وآخر الشطر الثاني تعريفًا وتنكيرًا، فإن من شروط الإيطاء أن يتحدا تعريفًا وتنكيرًا، وما هنا ليس كذلك حال كوني (**متمما**) (**لـــ**) ما ذكره الأصل في (**غالب الأبواب**) بذكر ما تركه منها، (**فـــ**) بسبب ذلك (**جاء**) أي تحقق وثبت هذا النظم حال كونه (**مثل الشرح**) الموضوع (**للكتاب**) أي على الكتاب الذي هو الأصل، ومعنى الشرح لغة: الكشف، واصطلاحًا: ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص، (**سئلت**) بالبناء

للمفعول **(فيه)** أي في هذا النظم سؤالًا صادرًا **(من صديق)** بفتح الصاد وتخفيف الدال، وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو، والخليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في أعضائك، والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في أعضائك وتفديه بمالك، وأما الصاحب فهو من طالت عشرتك به فهو أعم جميعها.

(صادق) في صداقته بحيث تكون عن صميم القلب، وفي نسخة أخرى: حاذق، وهو مأخوذ من الحذق وهو قوة الفهم، وجملة **(يفهم)** صفة لصديق، فهو من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد **(قولي)** أي معناه **(لاعتقاد)** منه أني أهل لذلك **(واثق)** أي أقوى؛ فالاعتقاد نافع لا محالة ولو كان في الأحجار كما تشير إليه الآثار والأخبار، وبه يحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار إليه بقوله: **(إذ الفتى)** أي لأن الفتى **(حسب اعتقاده)** أي على حسب اعتقاده وبمقداره، **(رفع)** بالبناء للمفعول أي رفعه الله إلى المرتبة العليا، فكل من اعتقد انتفع، **(وكل من لم يعتقد لم ينتفع)** أي ولم يرتفع فإياك وعدم الاعتقاد.

(فنسأل) الكريم **(المنان)** أي كثير المن وهو الإنعام أو تعداد النعم، وهو بهذا المعنى صفة مدح في حقه تعالى، صفة ذم في حق غيره إلا ما استثنى، **(أن يجيرنا)** أي يحفظنا **(من الريا)**ء وهو أن يعمل ليراه الناس حال كونه **(مضاعفًا أجورنا)** على هذا النظم وعلى غيره من سائر الأعمال.

وأتى الناظم بنون المتكلم المعظم نفسه إظهارًا لتعظيم الله له بتأهيله للعلم ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره، فتكون للمتكلم ومعه غيره، لا للمتكلم المعظم نفسه، ويكون

على الأول عاملًا بقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى:١١] وعلى الثاني عاملًا بقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم:٣٢]، ثم عطف على المسئول الأول قوله: (وأن يكون) سبحانه وتعالى (**نافعًا بعلمه**) أي العلم الذي فيه (مَن) أي الذي (**اعتنى بحفظ**) ألفاظ (ـه وفهمـ) معانيـ (ـه) وقيد بفهم معانيه لأن مجرد حفظ ألفاظه لا يجدي نفعًا.

***

باب الكلام

كَلامُهُــمْ لَفْــظٌ مُفِيــدٌ مُــسْنَدُ وَالْكِلْمَــةُ اللَّفْــظُ المُفِيــدُ المُفْــرَدُ
لِاسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ حَرْفٍ تَنْقَسِمْ وَهَــذِهِ ثَلاثُهَــا هِــيَ الْكَلِــمْ
وَالْقَــوْلُ لَفْــظٌ قَــدْ أَفَــادَ مُطْلَقَــا كَقُــمْ وَقَــدْ وَإِنَّ زَيْــدًا ارْتَقَــى
فَالِاسْمُ بِالتَّنْوِينِ والْخَفْضِ عُــرِفْ وحَــرْفِ خَفْــضٍ وَبِــلامٍ وَأَلِــفْ
وَالْفِعْــلُ مَعْــرُوفٌ بِقَــدْ وَالــسِّينِ وَتَــاءِ تَأْنِيــثٍ مَــعَ التَّــسْكِينِ
وَتَــا فَعَلْــتَ مُطْلَقًــا كَجِئْــتَ لِي وَالنُّــونِ وَالْيَــا فِي افْعَلَــنَّ وافْعَــلِي
وَالْحَــرْفُ لَمْ يَــصْلُحْ لَــهُ عَلامَــهْ إلاَّ انْتِفَــا قَبُولِــهِ الْعَلاَمَــهْ

باب الكلام

الأصل: هذا باب الكلام، بناء على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو: باب الكلام هذا موضعه، بناء على أنه مبتدأ لخبر محذوف، وإذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ وكونه الخبر ففي الأولى خلاف، فقيل: الأولى كونه المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة وقيل: الأولى كونه الخبر؛ لأن المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر، وأيضًا الحذف بالأعجاز أليق منه بالصدور هذا كله على الرفع وهو الأولى، ويليه النصب على أنه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلًا: اقرأ باب الكلام، وأما الجر فضعيف لأنه على حذف حرف الجر والتقدير: انظر في باب الكلام، والجار لا يعمل محذوفًا إلا شذوذًا.

وهذه الترجمة من زيادة الناظم تبعًا لكثير من النحاة لكن الأصل نظر إلى أن الكلام من المقدمات فلا يحتاج إلى ترجمة بخلاف الإعراب، وما بعده على أنه يحتمل أنه حذف الترجمة اختصارًا، وإنما اقتصر الناظم في الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعدها لأنه المقصود بالنسبة لذلك، ومن عادتهم أنهم يقتصرون في الترجمة على المقصود، ويحتمل أن في الترجمة حذفًا على أن الترجمة لشيء والزيادة عليه ليست بمعيبة وإنما المعيب الترجمة لشيء والنقص عنه.

وبعد أن كتبت ذلك رأيت في نسخة أخرى زيادة: وتوابعه، وهي ظاهرة.

ثم إن الناظم قدم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها؛ لأن الكلام هو الذي به يقع التفاهم فقال: (كلامهم) أي النحويين بقرينة السياق، واحترز بذلك عن كلام اللغويين فإنه عبارة عن القول، وما كان مكتفيًا بنفسه كما في القاموس، وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل مطلق اللفظ ولو مهملًا، ومراده بما كان مكتفيًا بنفسه نحو الخط والإشارة ولسان الحال وحديث النفس، فمن الأول قول الصديقة بنت الصديق رضي الله تعالى عنها وعن أبويها: «ما بين دفتي المصحف كلام الله» ومن الثاني قول الشاعر:

أَشَارَتْ بِطَرْفِ العَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا ... إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ

فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا ... وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالحَبِيبِ المُتَيَّمِ

ومن الثالث قول بعضهم

امْتَلَأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي ... مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي

ومن الرابع قول الشاعر

إِنَّ الكَلَامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإِنَّمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلَا

واحترز بذلك أيضًا عن كلام الفقهاء فإنه كل ما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وإن لم يفهما، وقد اشتمل التعريف على جنس وفصلين؛ فالجنس هو قوله: (**لفظ**)، وهو في الأصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقًا، وقيده بعضهم بكونه من الفم، ولا يرد قولهم لفظت الرحا الدقيق؛ لأنه مجاز كما صرح به في الأساس، ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان، وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات، ويقال له: غفل، ويقال له أيضًا: ساذج، ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تصان عنه لأنه صار حقيقة عرفية في ذلك، على أن حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة، ولو عبر بالقول بدل اللفظ لكان أولى لأن القول جنس قريب؛ فإنه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ، لكن لما شاع استعمال القول في الرأي والاعتقاد لم يعبر به وإن كان استعماله في ذلك مجازًا مرسلًا، وخرج باللفظ ما ليس لفظًا كالخط وما ذكر معه.

فإن قيل: شأن الجنس الإدخال لا الإخراج، وقد تقرر أن اللفظ جنس، فما بالكم أخرجتم به؟!

أجيب بما قاله بعضهم من أن الجنس قسمان: أحدهما: جنس أعم من الفصل عمومًا مطلقًا وهذا هو الذي لا يخرج به، وثانيهما: جنس أعم من الفصل عمومًا من وجه، وهذا يخرج به من جهة خصوصه ما دخل الفصل من جهة عمومه.

واللفظ في هذا المقام مع المفيد بهذه المثابة فلذلك أخرج به.

والفصل الأول هو قوله (**مفيد**) وهو من الإفادة بمعنى تحصيل الفائدة إن لم تكن حاصلة، والتفات النفس إليها إن كانت حاصلة، فلا يشترط تجدد الفائدة على الصحيح.

وعليه، فما كان معلومًا للمخاطب نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا، من الكلام خلافًا لما جرى عليه بعض شراح الأصل، وخرج بالمفيد ما ليس مفيدًا كجملة الشرط نحو: إن قام زيد؛ لأن الفائدة لا تتم إلا بالجواب نحو: يقم عمرو أو فعمرو قائم.

والفصل الثاني هو قوله: (**مسند**) وهو والإسناد بمعنى ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد كضم الفعل إلى فاعله نحو: قام زيد، وضم الخبر إلى المبتدأ نحو: زيد قائم، وخرج بالمسند ما ليس مسندًا من المفرد كزيد، والمركب الإضافي كعبد الله، والمزجي كبعلبك؛ فتعبير الناظم بالمسند أولى من تعبير الأصل بالمركب لأنه يشمل الإسنادي وهو المراد هنا والإضافي والمزجي.

وقد أغفل الناظم فصلًا آخر ذكره الأصل وهو أن تكون إفادته بالوضع، خرج بذلك ما لا تكون إفادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذي أفاد حياة المتكلم من وراء جدار فإنه بالنظر لذلك لا يسمى كلامًا، وهذا على ما قاله الجمهور من تفسير الوضع بجعل شيء بإزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني، وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون إفادته مقصودة كاللفظ الذي يخرج من النائم والساهي والطيور المعلمة، فإن ذلك كله لا يسمى كلامًا على هذه الطريقة.

ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال: (**والكِلمة**) بكسر الكاف وسكون اللام على وزن سدرة كما هو إحدى اللغات الثلاث فيها،

وثانيها كَلِمَة بفتح الكاف وكسر اللام على وزن نبقة، وثالثها: كَلْمَةٌ بفتح الكاف وسكون اللام على وزن تمرة؛ وهذه اللغات تجري في كل ما كان على وزن فَعِلْ نحو كبد وكتف؛ فإن كان وسطه حرفًا حلقيًّا جاز فيه لغة رابعة وهي إتباع فائه لعينه في الكسر اسمًا كان نحو فخذ أو فعلًا نحو شهد، وقد اشتمل التعريف على جنس وفصل كما تقدم في تعريف الكلام، فالجنس هو قوله: **(اللفظ)** وقد تقدم الكلام عليه قريبًا، ولما أخذ اللفظ جنسًا في التعريف احتاج إلى التقييد بـ **(المفيد)** وهو الفصل الأول احترازًا من غير المفيد وهو المهمل كديز مقلوب زيد، فإن اللفظ كما يطلق على المفيد وهو الموضوع لمعنى يطلق على غير المفيد وهو المهمل كما عرفت، ومن أخذ القول جنسًا في التعريف كابن هشام لم يحتج إلى التقييد بالمفيد احترازًا من غير المفيد؛ لأن القول خاص بالمفيد كما يعلم من تعريفه الآتي.

والفصل الثاني هو قوله **(المفرد)** وخرج به المركب فلا يسمى كلمة إلا مجازًا مرسلًا كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون:١٠٠] والضمير راجع لقوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون:٩٩] إلخ، وكما في قوله ﷺ: **«أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَـهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيد:**

أَلَا كُـــلُّ شَيْءٍ مَـــا خَـــلَا اللهَ بَاطِـــلُ   وَكُـــلُّ نَعِـــيمٍ لَا مَـــحَالَةَ زَائِـــلُ»

وقد عرفوا المفرد بأنه: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه نحو: زيد، فإن جزأه كالزاي لا يدل على جزء معناه، والمركب بأنه ما يدل جزؤه على جزء معناه نحو: غلام زيد، فإن جزأه كالغلام يدل على جزء معناه.

واعترض ذلك بأن فيه خلط اصطلاح باصطلاح، فإن ما ذكروه هو اصطلاح المناطقة، وأما اصطلاح النحاة الذي الكلام فيه: فهو أن المفرد ما تلفظ

به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فأكثر كغلام زيد، وعلى الأول فعبد الله علمًا من قبيل المفرد بخلافه على الثاني.

ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر أنها تنقسم إلى الاسم والفعل والحرف، فقال:

(لاسم وفعل ثم حرف تنقسم) أي الكلمة، فهي المقسم، وكل من الاسم أو الفعل أو الحرف قسم منها، وكل من الثلاثة قسيم لأخويه، ففرق بين المقسم والقسم والقسيم إذ المقسم هو المحل الذي وردت عليه القسمة، والقسم ما كان مندرجًا تحت الشيء وأخص منه، والقسيم ما كان مباينًا للشيء ومندرجًا معه تحت أصل كلي؛ فإذا قسمت الحيوان إلى إنسان وحمار وفرس مثلًا، كان الحيوان مقسمًا وكل من هذه الثلاثة قسمًا منه، وكل منها قسيمًا للآخرين.

ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده، وثم في قوله: ثم حرف، بمعنى الواو؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام، لا يقال بل له معنى وهو الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه؛ لأنا نقول: يكفي في ذلك ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف، والنحويون مجمعون على انحصار الكلمة في الثلاثة ولا التفات إلى من زاد رابعًا وسماه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل لأن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل.

واعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأقسام من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ إذ يصح الإخبار بالمقسم عن كل من الأقسام كما هو ضابط ذلك، فيصح أن يقال: الاسم كلمة وهكذا لا من تقسيم الكل إلى أجزائه، إذ لا يصح تحليل المقسم إلى أقسامه كما هو ضابط ذلك، كما في تقسيم الحصير إلى خيط وسمرًا فإنه يصح تحليل المقسم وهو الحصير إلى أقسامه وهو الخيط والسمر.

تنبيه: الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل إنما هو الحرف الذي جاء لمعنى كمِن وفي وعن، فكان على الناظم أن يقيده بذلك كما صنع الأصل احترازًا من الحرف الذي لم يجئ لمعنى وهو: أ ب ت ث، إلى آخرها، وهذه تسمى حروف المباني وأما السابقة فتسمى حروف المعاني، وإنما قلنا: أ ب ت ث إلى آخرها، ولم نقل: ألف باء تاء ثاء إلى آخرها؛ لأن تلك هي حروف التهجي الحقيقية بخلاف هذه فإنها أسماء لتلك، ولهذا لما قال الخليل لأصحابه: كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، قال: إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه، والجواب: ج لأنه المسمى لكن يجب زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال جه.

ولما أنهى الكلام على الكلمة أخذ في الكلام على الكلم فقال: **(وهذه)** أي التي هي الاسم والفعل والحرف والإضافة في قوله: **(ثلاثها)** من إضافة اسم العدد للمعدود **(هي الكلم)** فهو اسم لمجموع بثلاثة نحو: إن قام زيد، لكن يرد على ذلك أن الكلم ليس مخصوصًا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدًا، اتحد نوعها أو لم يتحد، أفادت أو لم تفد، وعلم من ذلك أن الكلم اسم جنس جمعي وهو المختار، وعليه فيجوز في ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر، وفي التنزيل: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]

تنبيه: بين الكلم والكلام عموم وخصوص من وجه؛ فإنهما يجتمعان في نحو قولك: قام أبو زيد، وينفرد الكلام في نحو: زيد قائم، وينفرد الكلم في نحو: إن قام زيد، وقد أخذ الناظم في تعريف القول فقال:

(والقول) على الصحيح **(لفظ)** قد تقدم الكلام عليه قريبًا **(قد أفاد)** بأن يكون موضوعًا واحترز بذلك عما إذا لم يفد بأن كان مهملًا فلا يسمى قولًا،

ومقابل الصحيح أن القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة، فيكون مرادفًا للكلام بخلافه على الصحيح، فإنه يكون أعم مطلقًا من الكلام كالكلم والكلمة، فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس حال كونه **(مطلقًا)** عن التقييد بالتركيب، وقد مثل له بقوله: **(كقم)** فعل أمر من القيام، **(وقد)** حرف تحقيق كما في قولك: قد قام زيد، أو تقليل كما في قولك: قد يجود البخيل، وقد يصدق الكذوبن أو تقريب كما في قولك: قد قامت الصلاة أي قرب قيامها.

(وإن زيدًا ارتقى) أي علا وارتفع.

ولما قسم الناظم الكلمة فيما تقدم إلى اسم وفعل وحرف شرع يبين العلامات التي تميز كلًّا منها عن أخويه، وبدأ بالاسم لشرفه فقال: **(فالاسم)** المتقدم في التقسيم، فأل فيه للعهد الذكري، والفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن شرط مقدر، والتقدير: إذا أردت بيان كل من الاسم والفعل والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا، واعلم أن الاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة:

فحده لغة: ما دل على مسمى، واصطلاحا: كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعًا.

وحكمه: الإعراب، وما جاء منه مبنيًّا فعلى خلاف الأصل.

واشتقاقه: من السمو وهو العلو، أو من السمة وهي العلامة.

وعلاماته: كثيرة أوصلها بعضهم إلى خمسين، لكن الناظم اقتصر على أربعة منها حيث قال: **(بالتنوين و)** بـ **(الخفض عرف)** أي علم، فنحو: زيد من قولك: زيد قائم اسم لوجود التنوين في آخره، ونحو رجل من قولك: مررت برجل، اسم لوجود الخفض في آخره، والتنوين لغة: مطلق التصويت، ومنه

قولهم: نون الطائر إذا صوت، واصطلاحًا: نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم في اللفظ وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم.

وأقسامه عشرة، لكن المختص منها بالاسم أربعة وهي المرادة هنا: الأول: تنوين التمكين، وهو اللاحق لغير جمع المؤنث السالم من الأسماء المعربة المنصرفة كزيد ورجل.

والثاني: تنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها، فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة، ويقع سماعًا في باب اسم الفعل كصهٍ وقياسًا في العلم المختوم بويه كسيبويهٍ.

والثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو مسلماتٍ ومما جمع بألف وتاء مزيدتين.

والرابع: تنوين العوض، وهو إما عوض عن جملة أو جمل نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة:٨٤]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤]، وإما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وإما عوض عن حرف أو حركة نحو: جوارٍ وغواشٍ في حالتي الرفع والجر بخلافه في حالة النصب، وهذه الأربعة هي المختصة بالاسم.

والخامس: تنوين الزيادة، كما في قوله تعالى: (**سلاسلًا وأغلالًا**) [الإنسان:٤] في قراءة من قرأ سلاسل بالتنوين فإنه قد زيد فيه التنوين لمناسبة أغلالًا.

والسادس: تنوين الترنم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة كما في قول الشاعر:

أَقِلِّي اللَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالعِتَـابَنْ وَقُـولِي إِنْ أَصَـبْتُ لَقَـدْ أَصَـابَنْ

والسابع: تنوين الحكاية، كما في قولهم: قالت عاقلةٌ بالتنوين مسمى به مؤنث فإنه أبقى فيه التنوين مع أن حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث حكاية لما كان فيه قبل العلمية.

والثامن: تنوين الضرورة، كما في قول الشاعر:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

فإنه قد نون مطر في الشطر الأول مع أن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة.

والتاسع: التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة كما في قول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْنْ

والعاشر: تنوين الشذوذ، سمع من كلامهم: هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء على سبيل الشذوذ وقد نظم بعضهم الأقسام المذكورة بقوله:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا

مَكِّنْ وَقَابِلْ وَعَوِّضْ وَالـمُنَكَّرُ زِدْ رَنِّمْ أَوِ احْكِ اضْطَرِرِ غَالٍ وَمَا هُمِزَا

والخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية، وإنما كان الخفض علامة للاسم لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم، فإن قيل: حينئذ كان ينبغي التعريف بمطلق الإخبار عنه لا بخصوص الخفض.

أجيب بأن الإخبار عنه علامة خفية فلا يدركها المبتدئ بخلاف الخفض.

(و) عرف أيضًا بقبول دخول (حرف خفض) عليه في أوله (و بــ) قبول دخول (لام وألف) عليه في أوله، فزيد في قولك: مررت بزيد اسم لدخول حرف الجر عليه، ورجل في قولك: جاء الرجل اسم لدخول الألف واللام

عليه، ولا فرق في الألف واللام بين المعرفة والزائدة والموصولة بخلاف الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل، تقول: أل فعلت كذا؟ بمعنى: هل فعلت كذا؟ ولا يرد دخول الموصولة على الفعل في قوله:

مَا أَنْـتَ بِالْـحَكَمِ الـتُّرْضَى حُكُومَتُـهُ

لأنه شاذ على الراجح، ولعل تعبير الناظم بالألف واللام للتوضيح أو لضرورة النظم، وإلا فكان الأولى أن يعبر بأل؛ لأن القاعدة أن الكلمة إذا كانت على حرفين نطق بلفظها كمن وعن بخلاف ما إذا كانت على حرف واحد فإنه ينطق باسمها كواو العطف وفائه.

تنبيه: لا يخفى أن الناظم قد تكلم أولًا على ما يدخل في آخر الاسم وثانيًا على ما يدخل في أوله تبعًا للأصل، لكن المناسب عكس ذلك، وعذر الأصل طول الكلام على حروف الخفض فناسب تأخيرها، وما ناسبها لأن عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه ليتفرغوا لما يطول الكلام عليه.

ولما أنهى الكلام على علامات الاسم شرع في الكلام على علامات الفعل فقال:

(والفعل) المتقدم في التقسيم؛ فأل فيه للعهد الذكري كما تقدم في الاسم واعلم أن الفعل له أيضًا حد وحكم واشتقاق وعلامة.

فحده: لغة: الحدث الذي يحدثه الفاعل، واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا.

وحكمه: البناء، وما جاء منه معربًا وهو الفعل المضارع الخالي من النونين فعلى خلاف الأصل.

واشتقاقه: من الفَعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم خلافًا لمن قال: من المصدر، فضرب من الضرب وقعد من القعود، وهكذا لأن ذلك ليس قياس ما قالوه في الاسم والحرف.

وقد ذكر الناظم علامته بقوله (معروف) أي معلوم (بـــ) صحة دخول (قد) عليه وهي مشتركة بين الماضي والمضارع تقول: قد قام، وقد يقوم، والمراد بقد هنا قد الحرفية دون الاسمية، لأنها تدخل على الاسم تقول: قد زيد درهم أي حسبه درهم، ولا يعترض على الناظم كالأصل في ترك التقييد بالحرفية، لأنها هي المفهومة عند الإطلاق.

(و) بصحة دخول (السين) عليه وهي مختصة بالمضارع تقول: سيقوم، وفي التنزيل: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة:١٤٢] ولا يرد على الناظم شمول السين لسين الصيرورة والسين الهجائية ولغيرهما مع أنه ليس شيء من ذلك علامة للفعل؛ لأن أل في السين للعهد، والمعهود عند النحاة سين الاستقبال وهي التي معناها التنفيس، ومثل السين سوف، تقول: سوف أفعل كذا وفي التنزيل: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ﴾ [يوسف:٩٨] ومعناها التنفيس كالسين إلا أنها أكثر تنفيسًا منها، ومذهب الجمهور أن السين وسوف كلمتان مستقلتان أصلان برأسهما، وقيل: إن السين منقوصة من سوف.

(و) بصحة دخول (تاء تأنيث) للمسند إليه فاعلًا كان أو نائبًا عنه، (مع التسكين) أصالة ولو عرض تحريكها نحو ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [يوسف:٣١] ونحو ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت:١١] بخلاف المتحركة أصالة فليست

علامة للفعل، واحترزنا بقولنا للمسند إليه عن تاء ربت وثمت فإنها فيهما لتأنيث اللفظة.

(و) بصحة دخول (تا) ء الفاعل وهي التي في (فعلت مطلقا) أي سواء كانت للمتكلم بأن كانت مضمومة، أو للمخاطب بأن كانت مفتوحة، أو للمخاطبة بأن كانت مكسورة، فالأولى كما في قولك: جئتُ لك، والثانية (كـــما في قولك (جئتَ) يا زيد (لي)، والثالثة كما في قولك: جئتِ يا هند لي، وكل من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل مختص بالماضي.

(و) بقبول (النون) التي للتوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة مع دلالته على الطلب.

(و) بقبول (اليا)ء التي للمخاطبة مع الدلالة المذكورة فالأول كما (في) قولك: (افعلنَّ) بتشديد النون ومثله افعلن بتخفيفها (و) الثاني كما في قولك: (افعلي) يا هند، وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الأمر، وعلم من اعتبار الدلالة أيضًا أن هذه العلامة مركبة، فالناظم اقتصر على أحد الجزأين ولعل ترك الأصل لهذه العلامة لعسرها على المبتدئ بسبب تركبها من شيئين كما علمت.

تنبيه: قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة، منها ما هو مشترك بين الماضي والمضارع، ومنها ما هو مختص بالمضارع، ومنها ما هو مختص بالماضي، ومنها ما هو مختص بالأمر.

ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال:

(**والحرف**) المتقدم في التقسيم فأل فيه للعهد الذكري كما تقدم في كل من الاسم والفعل.

واعلم أن الحرف له أيضًا حد وحكم واشتقاق وعلامة:

فحده: لغة: الطرف، واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في غيرها.

وحكمه: البناء ولم يجئ منه شيء على خلاف الأصل.

واشتقاقه: من التحرف وهو التطرف.

وعلامته: عدمية كما أشار إليه بقوله: (**لم يصلح له علامة**) تميزه عن قسيميه (**إلا انتفا قبوله العلامة**) التي لكل من الاسم والفعل، فعدم العلامة له علامة ولا يقال: العدم لا يصح أن يكون علامة، لأنا نقول: محل ذلك في العدم المطلق بخلاف المقيد كما، هنا لأن المراد عدم علامة الاسم والفعل لا العدم مطلقًا، فإن قيل: لمَ جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا؟

أجيب بأن ذلك للتناسب بين كل وعلامته فإن الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العدمية، فجعلوا الأشرف للأشرف والأخس للأخس.

تنبيه: نفي الصلاحية إنما هو باعتبار اللغة؛ لأن هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه، فمتى شهد أهل اللغة بأن دخولها عليه معيب تحقق عدم الصلاحية.

بَابُ الإعْرَابِ

إِعْـرَابُهُمْ تَغْيِيرُ آخِـرِ الْكَلِمْ ... تَقْدِيرًا او لَفْظًا لِعَامِلٍ عُلِمْ
أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَلْتُعْتَبَرْ ... رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَكَذَا جَزْمٌ وَجَرْ
وَالكُلُّ غَيْرَ الجَزمِ فِي الأَسمَا يَقَعْ ... وَكُلُّهَا فِي الْفِعْلِ وَالْخَفْضُ امْتَنَعْ
وَسَائِرُ الأَسْمَاءِ حَيْثُ لاَ شَبَهْ ... قَرَّبَهَا مِنَ الْحُرُوفِ مُعْرَبَهْ
وَغَيْرُ ذِي الأَسْمَاء مَبْنِيٌّ خَلاَ ... مُضَارِعٍ مِنْ كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلاَ

باب الإعراب

ومعناه في اللغة الإبانة، يقال: أعربت الشيء أبنته، وعدم اللحن في الكلام يقال: أعربت الكلام أي لم ألحن فيه، والتحبب إلى الغير ومنه العروبة أي المتحببة إلى زوجها وغير ذلك، وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي وعليه فيحد بأنه: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وثانيهما أنه معنوي وهو الذي مشى عليه الناظم تبعًا للأصل حيث قال:

(إعرابهم) أي النحاة (تغيير آخر الكلم) ذاتًا أو صفة، فالأول بأن يبدل حرف بآخر كما في المثنى والجمع، والثاني: بأن تبدل حركة بأخرى كما في المفرد، وشمل الآخر في كلامه الآخر حقيقة كما في زيد وعمرو والآخر حكمًا كما في يد ودم، فإن قيل: الكلم اسم جنس جمعي، فأقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات، وحينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين.

أجيب بأن المراد جنس الكلم وبأنه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلم، وخرج بالتقييد بآخر الكلم تغيير أول الكلم أو وسطه كقولك في زيد: زييد أو زيود، فلا يسمى إعرابًا، وإنما اختص بالآخر لأنه طارئ على الكلمة وحق الطارئ أن يكون في الآخر، والمراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع الخالي من النونين، لأن الإعراب لا يكون إلا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب، والفعل الماضي والحرف والأمر والمضارع الذي اتصل به إحدى النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (**تقديرًا**) كما في قولك: جاء الفتى، (**أو لفظا**) كما في قولك: جاء زيد، وبقولنا: من حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغيير أمر معنوي فلا يكون تارة تقديرًا وتارة لفظًا، وأو في كلامه للتنويع لا للشك، فكأنه قال: وذلك التغيير نوعان: تقديري، ولفظي، وترك نوعًا ثالثًا وهو المحلي كما في قولك: جاء سيبويه، وقد يقال: أراد بالتقديري ما عدا اللفظي فيشمل المحلي، وذلك التغيير (**لـــ**) أجل (**عامل**) وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب لفظيًّا كان وهو ظاهر، ومعنويًّا كالابتداء ونحوه مقدمًا كان وهو ظاهر أيضًا أو مؤخرًا كما في قولك: زيدًا رأيت، كما يدل على ذلك كله تنكير عامل (**علم**) ولو محذوفًا لدليل كما في قولك: زيد في جواب القائل: من جاء؟ وخرج بذلك تغيير آخر الكلم لا لأجل عامل بأن لم يكن لسبب أصلًا كما في حيث إذا فتحت أو كسرت بعد ضمها، أو كان لسبب آخر كالإتباع في نحو الحمد لله بكسر الدال إتباعًا للام، والنقل في نحو: من أمن بنقل حركة الهمزة إلى النون، والحكاية في نحو: من زيدًا بالنصب بعد قول القائل رأيت زيدًا، والتقاء الساكنين في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة:١]؛ فإن ذلك لا يسمى إعرابًا.

ولما ذكر حقيقة الإعراب كأن قائلًا قال له: هل هذه الحقيقة شيء واحد أو لها أقسام؟ فأجاب بقوله:

(أقسامه) أي الإعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل **(أربعة)** سواء قلنا بأن الإعراب لفظي كما هو التحقيق أو بأنه معنوي كما جرى عليه الناظم، وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال جعله أقسام الإعراب أربعة غير صحيح؛ لأنه إن أراد أقسام إعراب الاسم فلا يصح لأنها ثلاثة: رفع ونصب وخفض، وإن أراد أقسام إعراب الفعل فكذلك لأنها ثلاثة: رفع ونصب وجزم، ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد ما ذكر بل أراد أقسام الإعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل، وتعبيره كالأصل بالأقسام أولى من تعبير بعضهم بالألقاب؛ لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به وهو غير صحيح هنا لأن فيه حمل الأخص على الأعم، فلا يقال: الإعراب رفع مثلًا، ولا يخفى أن تقسيم الإعراب إلى هذه الأقسام من تقسيم الكلي إلى جزئياته وقد تقدم ضابطه.

(فلتعتبر) أي الأقسام المذكورة، ثم أبدل الناظم من الأربعة قوله: **(رفع)** في اسم وفعل نحو: يقوم زيد، وهو لغة: العلو والارتفاع، واصطلاحًا: على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، وعلى أنه لفظي نفس الضمة وما ناب عنها؛ وإنما سمي بذلك لارتفاع الشفتين عند النطق به.

(ونصب) في اسم وفعل أيضًا نحو: لن أضرب زيدًا، وهو لغة: الاستقامة، واصطلاحًا: على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها، وعلى أنه لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها؛ وإنما سمي بذلك لانتصاب الشفتين عند النطق به.

(وكذا) أي مثل ما ذكر في كونه من أقسام الإعراب **(جزم)** في فعل فقط نحو لم يقم، وهو لغة: القطع، واصطلاحًا: على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص

علامته السكون وما ناب عنه، وعلى أنه لفظي نفس السكون وما ناب عنه؛ وإنما سمي بذلك لأن الجازم يقطع من المجزوم شيئًا، وقد عرفت أن الجزم في اللغة القطع، **(وجر)** في اسم فقط نحو زيد في قولك مررت بزيد، وهو لغة: السحب، واصطلاحًا: على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها، وعلى أنه لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها؛ وإنما سمي بذلك لانجرار الشفة السفلى عند النطق به وقد تقدم أن الجر عبارة بصرية والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم أن الأقسام الأربعة ترجع في الحقيقة إلى قسمين: مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب، ومختص بأحدهما وهو الجزم والجر ولعل ذلك نكتة فصلها في كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لأن المراد التشبيه في كون كل من أقسام الإعراب كما تقدم.

ولما ذكر الناظم هذه الأقسام مجملة باعتبار محلها شرع في تفصيلها بذلك الاعتبار فقال:

(والكل) من الأقسام المذكورة **(غير الجزم)** من الرفع والنصب والجر **(في الأسماء)** المعربة ولو محلًّا **(يقع)** أي الكل المذكور، **(وكلها)** أي الأقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه بعد يقع **(في الفعل)** المعرب وهو الفعل المضارع الخالي من النونين، ولذلك أفرده الناظم، وإنما عبر الأصل بصيغة الجمع مع أن المعرب من الأفعال واحد وهو المضارع نظرًا لتعدد الأفراد المعربة، **(والخفض امتنع)** وقوعه في الفعل المذكور، وإنما أعطي الخفض للاسم، والجزم للفعل؛ لأن الاسم خفيف بخلاف الفعل، والخفض ثقيل بخلاف الجزم، فأعطي الثقيل للخفيف وبالعكس ليتعادلا.

ولما أنهى الكلام على الإعراب وأقسامه شرع يتكلم على المعرب مستتبعًا للكلام على المبني فقال:

(وسائر الأسماء) بالمد أي جميعها فسائر بمعنى جميع هنا، وقد يكون بمعنى باق **(حيث لا شبه)** بها **(قربها من الحروف)** لقوله بأن لم يكن بها شبه أصلًا أو كان شبه لم يقربها من الحروف لضعفه وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم، **(معربه)** من الإعراب وقد تقدم الكلام عليه.

(وغير ذي) أي هذه **(الأسماء)** بالمد، ودخل تحت الغير المذكور كل من الأسماء التي قام بها شبه قربها من الحرف كأسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي إجماعًا وفعل الأمر على مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة لأنه مقتطع عندهم من المضارع.

قال في المغني: وبقولهم أقول: والفعل المضارع غير الخالي من النونين كما سيأتي، فكل ذلك **(مبني)** من البناء وهو لغة: وضع شيء على شيء بحيث يراد به الثبات، وأما في الاصطلاح: ففيه مذهبان كما تقدم في الإعراب أحدهما: أنه لفظي وعليه فيحد بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل، وليس حكاية ولا إتباعًا ولا نقلًا ولا تخلصًا من سكونين، وثانيهما: أنه معنوي وعليه فيحد بأنه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل أو اعتلال، ثم استثنى الناظم من الغير المذكور المضارع الخالي من النونين بقوله: **(خلا)** هو هنا حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا إيطاء فعل **(مضارع)** بالجر بخلا بشرط أن يكون **(من كل نون)** من نون الإناث ولا تكون إلا مباشرة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة

المباشرة له لفظًا وتقديرًا، (قد خلا) يتعلق به الجار والمجرور قبله، والتقدير: قد خلا من كل نون فإن لم يخل من كل نون بأن لحقته نون الإناث ولا تكون إلا مباشرة كما علمت بني على السكون نحو النسوة يضربن أو لحقته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظًا وتقديرًا بني على الفتح نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، وقد شمل ذلك المستثنى منه كما تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظًا نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران:١٨٦] أو تقديرًا نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص:٨٧] فإنه لا يبنى بل يعرب.

ولما ذكر أقسام الإعراب وكانت محتاجة إلى علامات تميزها أعقبها بذكر العلامات فقال:

بَابُ عَلامَاتِ الإعْرَبِ

لِلرَّفْـعِ مِنْهَـا ضَـمَّةٌ وَاوٌ أَلِـفْ ... كَـذَاكَ نُـونٌ ثَابِـتٌ لاَ مُنْحَـذِفْ

فَالـضَّمُّ فِي اسْـمٍ مُفْـرَدٍ كَأَحْمَـدِ ... وَجَمْـعِ تَكْـسِيرٍ كَجَـاءَ الأَعْبُـدِ

وَجَمْـعِ تَأْنِيـثٍ كَمُـسْلِمَاتِ ... وَكُـلِّ فِعْـلٍ مُعْـرَبٍ كَيَـاتِي

وَالْـوَاوُ فِي جَمْـعِ الـذُّكُورِ الـسَّالِمِ ... كَالـصَّالِحُونَ هُـمْ أُولُـو الْمَكَـارِمِ

كَـمَا أَتَـتْ فِي الخَمْـسَةِ الأَسْـمَاءِ ... وَهْـيَ الَّتِـي تَـأْتِي عَـلَى الْـوِلاءِ

أَبٌ أَخٌ حَـمٌ وَفُـو وَذُو جَـرَى ... كُـلٌّ مُـضَافًا مُفْـرَدًا مُكَـبَّرَا

وَفِي الـمُثَنَّى نَحْـوُ زَيْـدَانِ الأَلِـفْ ... وَالنُّـونُ فِي الْمُضَارِعِ الَّـذِي عُـرِفْ

بِـيَفْعَلاَنِ تَفْعَـلاَنِ أَنْـتُمَا ... وَيَفْعَلُـونَ تَفْعَلُـونَ مَعْهُـمَا

وَتَفْعَلِـينَ تَـرْحَمِينَ حَـالِي ... وَاشْـتَهَرَتْ بِالْخَمْـسَةِ الأَفْعَـالِ

(باب) بيان (علامات) أقسام (الإعراب)

المتقدمة وهي أربع عشرعلامة أربعة للرفع وخمسة للنصب وثلاثة للخفض واثنتان للجزم والأصل منها أربعة: الضمة أصل في الرفع، والفتحة أصل في النصب، والكسرة أصل في الخفض، والسكون أصل في الجزم، وما عدا هذه الأربعة على خلاف الأصل كما سيتضح لك إن شاء الله تعالى، وإنما قدرنا أقسام لأنه مراد الناظم كالأصل بدليل كلامه بعد، وأيضًا هذه العلامات ليست لمطلق

الإعراب وإلا لما دلت الضمة مثلًا على خصوص الرفع وإنما تدل على مطلق الإعراب، وإضافة العلامات إلى ما بعدها على معنى اللام بناء على ما مشى عليه الناظم كالأصل من أن الإعراب معنوي، وبدأ بعلامات الرفع لأنه إعراب العمد فقال: (للرفع) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (منها) أي من تلك العلامات أربعة، وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال: إن أراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لأن علاماته فيه الضمة والواو والألف فقط، وإن أراد ذكر علامات الرفع في الفعل فكذلك لأن علاماته فيه اثنتان الضمة والنون فقط.

العلامة الأولى: (ضمة) على الأصل ولذلك قدمها الناظم، العلامة الثانية (واو) على النيابة عن الضمة، وثنى بها لأنها تناسب الضمة، العلامة الثالثة (ألف) على النيابة عن الضمة، وثلث بها لأنها أخت الواو في المد واللين، والعلامة الرابعة أشار إليها بقوله (كذاك) أي مثل المذكور في أن كلًّا علامة للرفع، (نون ثابت) في اللفظ (لا منحذف) منه وفي ذلك إشارة إلى أن قول المعربين مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون معناه مرفوع بالنون الثابتة فهو من إضافة الصفة للموصوف، وإنما ذكر الوصف باعتبار كونه حرفًا لأجل النظم، وختم بالنون لأنها علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته.

وإذا أردت بيان موضع كل من هذه العلامات

(فـــ) أقول لك: (الضم) أي الضمة فمراده بالضم الضمة تسمحًا يكون علامة للرفع (في اسم مفرد)، والمراد به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الخمسة بخلافه في باب الخبر وباب لا وباب المنادى كما سيأتي، ولا فرق بين أن يكون منصرفًا كما في قولك: جاء زيد، وبين أن يكون غير

منصرف (كـــ) ما في قولك: جاء (أحمد) فكل من زيد وأحمد مرفوع وعلامة رفعه الضمة، (و) في (جمع تكسير) وهو ما تكسر فيه بناء واحده، إما بزيادة فقط كما في صنو وصنوان، أو بنقص فقط كما في تخمة وتخم، أو بتبديل الشكل فقط كما في أسد وأسد، أو بالزيادة والنقص وتبديل الشكل كما في غلام وغلمان، أو بالزيادة مع تبديل الشكل كما في رجل ورجال، ومن هذا القسم مثال المصنف الذي أشار إليه حيث قال: (كـــ) قولك (جاء الأعبد) جمع عبد، أو بالنقص مع تبديل الشكل كما في رسول ورسل، أو بالزيادة والنقص ولم يوجد له مثال وإن اقتضته القسمة العقلية.

(و) في (جمع تأنيث) اسمًا كان كهندات أو صفة (كمسلمات)، والتقييد بالجمع وبالتأنيث جري على الغالب لأنه قد يكون اسم جمع كأولات ومفردًا كعرفات، وقد يكون مذكرًا كحمامات، وكذا تقييد الأصل بالسالم لأنه قد يكون مكسرًا كحبليات، وجعل بعضهم جمع المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان في آخره ألف وتاء مزيدتان.

(و) في (كل فعل معرب) وهو الفعل المضارع الخالي من النونين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة، واحترز الأصل عن ذلك بقوله: الذي لم يتصل بآخره شيء، لكن الناظم اتكل على علمه مما سيأتي، ولا فرق بين أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كياتي) بتسهيل الهمزة فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة في الأول مقدرة في الثاني.

ولما بين موضع الأصل شرع يبين موضع النائب فقال: (والواو) تكون علامة للرفع (في جمع الذكور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مقدر انفصالها، وإنما كان سالمًا لأنه سلم فيه بناء واحده، ولا يرد أنه مما تغير

بالزيادة لتقدير انفصالها هنا كما علمت، ويشترط فيه أن يكون مفرده علمًا أو صفة فالأول كما في قولك جاء الزيدون، والثاني (كـــ) ما في قولك (**الصالحون هم أولو المكارم**)، وأن يكون لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث، وما ذكر جار في كل من العلم والصفة، ويختص العلم بأن لا يكون مركبًا تركيبًا إسناديًا ولا مزجيًا ولا معربًا بحرفين وتختص الصفة بأن لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، ويلحق به أربعة:

الأول: أسماء جموع لا مفرد لها كعشرون وبابه، الثاني: جموع تكسير كسنون وبابه، الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط كأهلون ووابلون، الرابع: ما سمي به من هذا الجمع كزيدون مسمى به، وبذلك يعلم أن في عبارة الناظم كأصله قصورًا، وأجيب بأن التعبير بالجمع وبالسالم جري على الغالب وبأن المراد بجمع المذكر السالم كل ما جمع بواو ونون أو ياء ونون.

(**كما أتت**) أي الواو علامة للرفع (**في الخمسة الأسماء**) بالمد، وفي عبارته تقديم اسم العدد على المعدود، والأصل في الأسماء الخمسة وهو الواقع في أكثر نسخ الأصل، ووقع في بعض نسخه الأسماء الستة بزيادة الهن، وهو كناية عما يقبح التصريح به وإعرابه بالحروف لغة قليلة ولذا سقط في أكثر نسخ الأصل كما علمت، (**وهي**) أي الأسماء الخمسة (**التي تأتي**) قريبًا (**على الولاء**) بالمد في قوله:

(**أب**) نحو: جاء أبوك، و(**أخ**) نحو: جاء أخوك، و(**حم**) نحو: جاء حموك بكسر الكاف، لأن الحم اسم لأقارب الزوج على المشهور، وقيل اسم لأقارب الزوجة، وقيل مشترك بينهما، ففيه ثلاثة أقوال، (**وفو**) وهو لغة في الفم نحو: هذا فوك، (**وذو**) نحو: جاء ذو مال، والحال أنه قد (**جرى * كل**) من الأسماء الخمسة (**مضافًا**) لغير ياء المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافًا إلى

المتكلم فإنه يرفع بالضمة الظاهرة في الأول نحو: جاء أبٌ، والمقدرة في الثاني نحو: جاء أبي.

(مفردا) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعًا جمع تصحيح أو تكسير، فإنه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو: جاء أبواك، ونحو: جاء أبون، ونحو: جاء آباؤك.

(مكبرا) بخلاف ما لو كان مصغرًا، فإنه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أُخي زيد.

فهذه أربعة شروط بزيادة قولنا: لغير ياء المتكلم، ويزاد أيضًا أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوبًا فإنه يرفع بالضمة الظاهرة نحو: جاء أبويك، وأن يكون الفم خاليًا من الميم كما أشار إليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خاليًا منها فإنه يرفع بالضمة الظاهرة نحو: هذا فمك، وأن تكون ذو مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، وأن تكون بمعنى صاحب فلو كانت موصولة بنيت على المشهور وقد تعرب حملًا على التي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله:

فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

(وفي المثنى) وهو كل اسم دل على اثنين بزيادة في آخره وصلح التجريد وعطف مثله عليه وذلك **(نحو زيدان)** في قولك: جاء الزيدان، **(الألف)** فهي علامة للرفع فيه، وتعبيره بالمثنى أولى من تعبير الأصل بالتثنية؛ لأن الألف إنما هي علامة للرفع في المثنى لا في التثنية، لكن أجيب عن الأصل بأنه أراد بالمصدر اسم المفعول، ويشترط له ثمانية شروط أشار إليها بعضهم بقوله:

شَرْطُ الْمُثَنَّى أَنْ يَكُونَ مُعْرَبَا ... وَمُفْرَدًا مُنَكَّرًا مَا رُكِّبَا
مُوَافِقًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى لَهُ ... مُمَاثِلٌ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ

ويلحق به اثنان واثنتان وما سمي به مطلقًا وكلا وكلتا إن أضيفا إلى الضمير فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة كالفتى ونحوه، **(والنون)** الثابتة تكون علامة للرفع **(في)** الفعل **(المضارع)** المتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة، وهو **(الذي عرف)** عندهم **(بـــ)** موازينه وهي:

(يفعلان) بالياء التحتانية وهي للغائبين المذكرين اسمًا كانت الألف فيه كما في قولك: الزيدان يضربان، أو حرفًا كما في قولك: يضربان الزيدان على لغة: أكلوني البراغيث، ففيه صورتان.

و**(تفعلان)** بالتاء الفوقانية وهو للمخاطبين المذكرين كما في قولك: تضربان **(أنتما)** يا زيدان، وللمخاطبتين المؤنثتين كما في قولك: تضربان أنتما يا هندان، وللغائبتين المؤنثتين اسمًا كانت الألف فيه كما في قولك: الهندان تقومان، أو حرفًا على اللغة المذكورة كما في قولك: تقومان الهندان، ففيه أربعة صور.

(ويفعلون) بالياء التحتانية وهو لجمع الذكور الغائبين اسمًا كانت الواو فيه كما في قولك: الزيدون يضربون، أو حرفًا على تلك اللغة كما في قولك: يضربون الزيدون، ففيه صورتان.

و**(تفعلون)** بالتاء الفوقانية وهو لجمع الذكور المخاطبين كما في قولك: تضربون يا زيدون، ولا تكون الواو فيه إلا اسمًا ففيه صورة واحدة حال كونهما **(معهما)** بسكون العين أي مع يفعلان وتفعلان.

(**وتفعلين**) ولا تكون إلا بالتاء الفوقانية وهو للمخاطبة المؤنثة كما في قولك: (**ترحمين**) يا هند (**حالي**) القائم بي، ولا تكون الياء فيه إلا اسمًا ففيه صورة واحدة.

(**و**) هذه الموازين (**اشتهرت**) عندهم (**بالخمسة الأفعال**) لكنها باعتبار ما تقدم ترجع إلى عشرة بل قد تزيد على ذلك، وفي عبارته تقديم اسم العدد على المعدود والأصل: بالأفعال الخمسة.

ولما أنهى الكلام على علامات الرفع شرع في الكلام على علامات النصب وعقد لها بابًا فقال:

بَابُ عَلامَاتِ النَّصْبِ

لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهْيَ فَتْحَةٌ أَلِفْ ... كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تَنْحَذِفْ

فَانْصِبْ بِفَتْحٍ مَا بِضَمٍّ قَدْ رُفِعْ ... إِلاَّ كَهِنْدَاتٍ فَفَتْحُهُ مُنِعْ

وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الْخَمْسَةِ الأَسْمَا أَلِفْ ... وَانْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ عُرِفْ

وَالنَّصْبُ فِي الِاسْمِ الَّذِي قَدْ ثُنِّيَا ... وَجَمْعِ تَذْكِيرٍ مُصَحَّحٍ بِيَا

وَالْخَمْسَةُ الأَفْعَالُ حَيْثُ تَنْتَصِبْ ... فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ مُطْلَقًا يَجِبْ

(باب) بيان (علامات النصب)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها لدخولها في الترجمة السابقة وقد بينها بقوله (للنصب) من حيث هو، أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل كما تقدم في الرفع، (خمس) من العلامات، (و) إذا أردت بيانها فـ (هي فتحة) على الأصل فلذلك قدمها الناظم، و(ألف) على النيابة عن الفتحة، وثنى بها لأنها تناسب الفتحة، و(كسر) على النيابة عن الفتحة، والمراد به الكسرة، فعبر به عنها تسمحًا وثلث بها لأنها أخت الفتحة، (وياء) على النيابة عن الفتحة وقدمها على النون لأنها أخت الألف، (ثم نون تنحذف) في اللفظ، وفي ذلك إشارة إلى أن قول المعربين منصوب وعلامة نصبه حذف النون، معناه منصوب بالنون المحذوفة، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف وختم بالنون لأنها علامة للنصب في الفعل، وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته كما تقدم في الرفع، وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله:

(فانصب بفتح) أي فتحة فعبر بالفتح عنها تسمحًا، (ما) أي الذي أو شيئًا (بضم) أي ضمة ففيه التسمح السابق، (قد رفع) يتعلق به الجار والمجرور قبله والجملة صلة أو صفة، والمعنى أن الفتحة تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقدم (إلا) جمع التأنيث (كهندات) ومسلمات، (ففتحه منع) بالبناء للمفعول، فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كما سيأتي، ولما بين موضع الأصل شرع يبين موضع النائب فقال:

(واجعل) علامة (لنصب الخمسة) أو الستة (الأسما)ء المتقدمة (ألف) بسكون الفاء للضرورة، وإلا فكان عليه أن يقول ألفًا لأنه مفعول لاجعل، ويحتمل أنه جرى على لغة من يقف على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور، والمعنى أن الألف تكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة أو الستة نحو: رأيت أباك وأخاك إلى آخرها، (وانصب بكسر) أي بكسرة ففيه التسمح المتقدم (جمع تأنيث) كهندات ومسلمات (عرف) فيما تقدم بتمثيله له، وفي التنزيل: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت:٤٤].

(والنصب في الاسم الذي قد ثنيا) كالزيدين في قولك: رأيت الزيدين، (و) في (جمع تذكير مصحح) لا مكسر كمسلمين في قولك: رأيت مسلمين (بيا) مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها في المثنى، وبالعكس في جمع المذكر المصحح، والمعنى أن الياء تكون علامة للنصب في المثنى وجمع المذكر السالم، وإنما أطلق الأصل الجمع حيث لم يقيده بما ذكره الناظم؛ لأن مراده الجمع الذي على حد المثنى بقرينة ذكره معه والذي على حد المثنى إنما هو جمع المذكر السالم.

(والخمسة الأفعال) أي والأفعال الخمسة المتقدمة وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، (حيث تنتصب) بأن دخل عليها عامل النصب

كلن (**فحذف نون الرفع**) أي التي تكون علامة للرفع عند رفع هذه الأفعال (**مطلقا**) أي من غير تفصيل (**يجب**) حينئذ، فتقول: لن يفعلا، ولن تفعلا، ولن يفعلوا، ولن تفعلوا، ولن تفعلي، فهذه كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المحذوفة نيابة عن الفتحة، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة:٢٣٧]؛ لأن النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة، والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل.

ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع في الكلام على علامات الخفض وعقد لها بابًا فقال:

بَابُ عَلَامَاتِ الخَفْضِ

عَلَامَـةُ الخَفْـضِ الَّتِي بِهَا انْـضَبَطْ كَـسْرٌ وَيَـاءٌ ثُـمَّ فَتْحَـةٌ فَقَـطْ
فَاخْفِضْ بِكَسْرٍ مَا مِنَ الأَسْمَا عُرِفْ فِي رَفْعِـهِ بِالـضَّمِّ حَيْـثُ يَنْـصَرِفْ
وَاخْفِضْ بِيَاءٍ كُـلَّ مَـا بِهَـا نُـصِبْ وَالْخَمْـسَةَ الأَسْـمَا بِـشَرْطِهَا تُـصِبْ
وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُـلَّ مَـا لَمْ يَنْـصَرِفْ مِمَّا بِوَصْـفِ الفِعْـلِ صَـارَ يَتَّـصِفْ
بِـأَنْ يَحُـوزَ الإِسْـمُ عِلَّتَـيْنِ أَوْ عِلَّـةً تُغْنِـي عَـنِ اثْنَتَـيْنِ
فَـأَلِفُ التَّأْنِيـثِ أَغْنَـتْ وَحْـدَهَا وَصِيغَةُ الجَمْـعِ الَّـذِي قَـدِ انْتَهـى
وَالْعِلَّتَانِ الْوَصْفُ مَعْ عَـدْلٍ عُـرِفْ أَوْ وَزْنِ فِعْـلٍ أَوْ بِنُـونٍ وَأَلِـفْ
وَهَـذِهِ الـثَّلَاثُ تَمْنَـعُ الْعَلَـمْ وَزَادَ تَرْكِيبًـا وَأَسْـمَاءَ الْعَجَـمْ
كَـذَاكَ تَأْنِيـثٌ بِـمَا عَـدَا الأَلِـفْ فَإِنْ يُضَفْ أَوْ يَـأْتِ بَعْـدَ أَلْ صُرِفْ

(باب) بيان (علامات الخفض)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها لما مر في علامات النصب وقد بينها بقوله: (علامة الخفض) أي علاماته فاندفع ما قد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع أنه يشترط تطابق المبتدأ والخبر؟

ووجه الاندفاع أن التطابق حاصل معنى لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم فكأنه قال: علامات الخفض (التي بها انضبط) وتميز عن غيره ثلاثة: العلامة الأولى: (كسر) على الأصل ولذلك قدمه الناظم، وقد عرفت أن المراد به الكسرة ففيه

التسمح السابق، **(و)** العلامة الثانية: **(ياء)** بالمد على النيابة عن الكسرة، وثنى بها لأنها تناسب الكسرة والعلامة الثالثة ذكرها بقوله: **(ثم فتحة)** على النيابة عن الكسرة، وثلث بها لأنها أخت الكسرة، وكما نابت الفتحة عن الكسرة هنا نابت الكسرة عن الفتحة فيما تقدم فقد تقارضا، وهذه المذكورات هي علامات الخفض **(فقط)** أي فحسب بزيادة الفاء لتزيين اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله:

(فاخفض بكسر) أي بكسرة ففيه التسمح المار **(ما)** أي الذي أو شيئًا **(من الأسما)**ء لا من الأفعال **(عرف في)** حال **(رفعه بالضم)** أي بالضمة ففيه التسمح السابق، وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث؛ فالكسرة تكون علامة للخفض في كل من هذه الثلاثة **(حيث ينصرف)** أي ينون بتنوين الصرف، وهو تنوين التمكين ويسمى الاسم حينئذ متمكنًا أمكن، واحترز بذلك عما إذا لم ينصرف ذلك فإنه يخفض بالفتحة كما سيأتي، لكن الأصل إنما قيد كلًّا من الأولين أعني الاسم المفرد وجمع التكسير بالمنصرف، ولم يقيد الأخير أعني جمع التأنيث بذلك لأنه لا يكون إلا منصرفًا فلا حاجة إلى التقييد به، إلا أنه إذا سمي به نحو: عرفات وأذرعات جاز فيه الصرف وعدمه لأن العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق؛ فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع التنوين كما كان قبل التسمية وهذه هي اللغة المشهورة، وبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية وبعدها فيعربه بالكسرة نظرًا لما قبل التسمية ويترك تنوينه نظرًا لما بعد التسمية، وبعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فيعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث، ولعل الناظم راعى ذلك فقيد في الكل بالقيد المذكور، ولما بين موضع الأصل شرع يبين موضع النائب فقال:

(**واخفض بياء**) بالمد (**كل ما**) أي الذي أو شيء (**بها**) أي بالياء (**نصب**) بالبناء للمفعول، وبه يتعلق الجار والمجرور قبله، وذلك هو المثنى وجمع المذكر السالم، (**و**) اخفض بها أيضًا (**الخمسة**) أو الستة (**الأسما**) المتقدمة (**بشرطها**) أي بشروطها؛ لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم كما مر، وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافًا لغير الياء مفردًا مكبرًا غير منسوب إلى آخر ما سبق، فتلخص أن الياء تكون علامة للخفض في المثنى كما في قولك: مررت بالزيدين، وفي جمع المذكر السالم كما في قولك: مررت بمسلمين، وفي الأسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم، فإذا فعلت ذلك (**تصب**) أي توافق الحق.

(**واخفض بفتح**) أي فتحة ففيه التسمح المار، (**كل ما**) أي الذي أو اسم (**لم ينصرف**) أي لم ينون تنوين الصرف وهو تنوين التمكين كما مر، ثم بين ما لم ينصرف بقوله: (**مما**) أي من الذي أو من اسم (**بوصف الفعل**) من العلتين الفرعيتين واحدة منهما ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصريين وشبه التركيب عند الكوفيين؛ لأنه يدل على الحدث والزمان، والنسبة والأخرى ترجع إلى المعنى وهو احتياجه إلى الفاعل في الإفادة، وقوله: (**صار يتصف**) يتعلق به الجار والمجرور قبله، والأصل مما صار يتصف بوصف الفعل، ولما اتصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر مع التنوين واتصافه بوصف الفعل.

(**بأن يحوز**) بالحاء المهملة والزاي المعجمة من الحيازة وهي الجمع (**الاسم**) سواء كان مفردًا أو جمعًا ظاهر الإعراب أو مقدره (**علتين**) فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، بخلاف ما لو كان كل منهما يرجع إلى اللفظ كما في نحو: أجيمال بالجيم تصغير أجمال، أو إلى المعنى كما في نحو:

حائض، (**أو**) يجوز الاسم (**علة**) واحدة (**تغني عن اثنتين**) من العلل فلابد من علتين معًا أو علة تقوم مقام العلتين، وإنما لم يكتف بعلة واحدة إلا إذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة، فلا تثبت إلا بعلتين أو بعلة تقوم مقام العلتين، وقد بين الناظم ذلك على اللف والنشر المشوش بقوله:

(**فألف التأنيث**) مقصورة كانت وهي ألف لينة كما في حبلى، أو ممدودة وهي ألف قبلها ألف قلبت هي همزة كما في صحراء، (**أغنت**) عن علتين حال كونها (**وحدها**)، وإنما أغنت عن علتين لأنها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه؛ فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع إلى المعنى، واللزوم بمنزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ، وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر في نحو حبلى جرًّا كما تقدر في ذلك نصبًا وهذا مذهب الجمهور، وذهب ابن فلاح اليمني إلى أن المقدر في ذلك جرًّا إنما هو الكسرة لأنه لا ثقل مع التقدير، (و) كذلك أغنت وحدها (**صيغة الجمع الذي قد انتهى**) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة، وضابطه كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح، والتقييد بالتكسير لجواز جمعه جمع سلامة كما في صواحب فإنه يجوز جمعه على صواحبات ووجهه أن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضر في نهاية الجمعية، وإنما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين؛ لأن الجمعية بمنزلة علة هي ترجع إلى المعنى، وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ، وخرج بقولنا أوسطها ساكن نحو: ملائكة؛ لأن أوسط الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث، ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع يبين العلتين فقال:

(**والعلتان**) إما (**الوصف**) أي الوصفية، ولو عبر بها لكان أولى؛ لأن الوصف هو الاسم بخلاف الوصفية، فإنها كون الاسم يدل على حال من أحوال الذات

(مع) بسكون العين للضرورة (عدل) وهو في اللغة نقيض الجور، ويطلق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك، وفي الاصطلاح: تحويل الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى لغير إعلال ولا إلحاق مع اتحاد المعنى، وأشار بقوله (عرف) إلى أنه لابد وأن يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كما في مثنى وثلاث ورباع، ومحل اشتراط ذلك في العدل الذي مع الوصفية بخلاف الذي مع العلمية فإنه لا يشترط فيه ذلك، ولذلك اكتفوا معها بالعدل التقديري وهو الذي لا يدل عليه دليل إلا منع الصرف كما في عمر، فإنهم لما لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية قدروا أنه معدول عن عامر لئلا يلزم خرم ما هو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعًا من الصرف إلا لعلتين أو علة تقوم مقام العلتين.

(أو) الوصف مع (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كما في أحمر وأفضل، (أو) الوصف الملتبس (بنون وألف) زائدتين كما في سكران وعطشان، وقد اختلف النحاة فعند الأكثر أنه يشترط في ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة، وقيل الشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى، ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلًا كرحمن، فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني.

تنبيه: يشترط في الوصفية حتى تمنع الصرف مع علة أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعًا للمعنى الوصفي وإن غلبت عليه الاسمية، فلا نظر إلى الاسمية العارضة كما لا نظر إلى الوصفية العارضة، ولذلك قال ابن مالك:

وَأَلْغِيَنَ عَارِضَ الوَصْفِيَّه كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الاسْمِيَّه

(**وهذه الثلاث**) التي هي العدل ووزن الفعل والألف والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (**تمنع**) مع العلمية (**العلم**) فالعدل مع العلمية كما في عمر لأنه معدول عن عامر كما تقدم، وقد نقل عن السعد التفتازاني أن رجب وصفر إذا لم يرد بهما معين صرفا، وإن أريد بهما معين منعا من الصرف؛ فيكون المانع لهما حينئذ العلمية والعدل لأنهما معدولان عن الرجب والصفر، وعلى هذا فرجب في حديث «مَنْ صَامَ يَومًا مِنْ رَجَبٍ» منصرف لأن المراد به غير معين، ووزن الفعل مع العلمية كما في أحمد ويزيد وشمر أعلامًا، والألف والنون الزائدتان مع العلمية كما في عمران وعثمان وحمدان، وخرج بقولنا الزائدتان الألف والنون الأصليتان واللتان إحداهما أصلية كما في مستعان، وإن تجاذبه أصلان الصرف وعدمه سيان وذلك نحو شيطان فإنه إن أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفًا لأصالة النون حينئذ، وإن أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعًا من الصرف، ولذلك لما قيل لبعضهم: هل عفان مصروف أو ممنوع من الصرف؟ أجاب بقوله: إن هجوته صرفته لأنه حينئذ من العفونة وإن مدحته منعته من الصرف لأنه حينئذ من العفة.

(**وزاد**) أي العلم عن الوصف (**تركيبًا**) وهو جعل اسمين بمنزلة اسم، والمراد تركيبًا مزجيًّا ليس عدديًّا ولا مختومًا بويه كما في معديكرب، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف الإضافي والإسنادي والتقييدي والعددي والمختوم بويه.

(**و**) زاد أيضًا (**أسماء العجم**) كإبراهيم وإسحاق ويعقوب فكل من هذه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وهل يشترط أن تكون العلمية في لغة العجم أو لا؟

ذهب قوم إلى الأول قال أبو حيان: وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثاني وبه جزم الرضى، قال: ألا ترى أن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب إلى العلم فصار غير منصرف؟!

واعلم أن أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا أربعة، وكذلك أسماء الملائكة فكلها أعجمية إلا أربعة ولذلك قال بعضهم:

هُـــودٌ شُـــعَيْبٌ صَـــالِحٌ مُـــحَمَّدُ أَوْضَـاعُهَا فِي العَجَـمِ لَيْسَتْ تُوجَـدُ

رِضْـــوَانُ مَالِـــكٌ نَكِـــيرٌ مُنْكَـــرُ أَمْثَالُـــهَا فِي حُكْـمِ مَـا قَـدْ ذَكَـرُوا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فإنها مصروفة، وكذلك الأربعة الأول فهي مصروفة ومثلها نوح ولوط وشيث وقد جمعها بعضهم في قوله:

تَـذَكَّرْ شُـعَيْبًا ثُـمَّ نُوحًـا وَصَالِـحَا وَلُوطًـا وَشِـيثًا ثُـمْ هُـودًا مُـحَمَّدا

(كذاك) أي مثل ذاك **(تأنيث)** معنوي أو لفظي **(بما عدا الألف)** المقصورة أو الممدودة، فأما التأنيث اللفظي بما عدا الألف فلا شرط له إلا انضمامه إلى العلمية نحو: طلحة وفاطمة، وأما التأنيث المعنوي فيشترط فيه زيادة على انضمامه إلى العلمية إما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو: زينب وسعاد وإما كونه اسمًا أعجميًّا نحو: جور، وإما تحرك الوسط نحو سقر، وإما كونه منقولًا من مذكر نحو زيد مسمى به امرأة، فإن لم يوجد فيه واحد من هذه الأربعة نحو: هند ودعد جاز فيه وجهان، والمنع أجود وأكثر عند سيبويه، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله:

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَـــضْلِ مِئْزَرِهَـــا دَعْـدٌ وَلَـمْ تُـسَقْ دَعْـدُ فِي العُلَـبِ

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك كله بقوله:

كَـــذَا مُؤَنَّـــثٌ بِهَـــاءٍ مُطْلَقَـــا وَشَرْطُ مَنْـعِ العَـارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـى

فَـوْقَ الـثَّلَاثِ أَوْ كَجَـوْرٍ اَوْ سَـقَرْ أَو زَيْـدٌ اسْـمُ امْـرَأَةٍ لَا اسْـمُ ذَكَـرْ

وَجْهَـانِ فِي العَـادِمِ تَـذْكِيرًا سَـبَقْ وَعُجْمَـةٌ كَهِنْـدٍ وَالْـمَنْعُ أَحَـقْ

فتلخص أن موانع الصرف تسع نظمها بعضهم في قوله:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلُّهَا اجْتَمَعَتْ ثِنْتَـانِ مِنْهَـا فَـمَا لِلـصَّرْفِ تَـصْوِيبُ

عَـدْلٌ وَوَصْـفٌ وَتَأْنِيـثٌ وَمَعْرِفَـةٌ وَعُجْمَـةٌ ثُـمَّ جَمْـعٌ ثُـمَّ تَرْكِيـبُ

وَالنُّـونُ زَائِـدَةٌ مِـن قَبْلِهَـا أَلِـفٌ وَوَزْنُ فِعْـلٍ وَهَـذَا القَـوْلُ تَقْرِيـبُ

وأخصر منه قول بعضهم:

اجْمَـعْ وَزِنْ عَـادِلًا أَنِّـثْ بِمَعْرِفَـه رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه العلل يستقل بالمنع لقيامه مقام العلتين، وبعضها الآخر لا يستقل بذلك؛ فالأول علة وبعض علة، أما البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، وأما العلة فهي صيغة منتهى الجموع، والثاني السبعة الباقية، وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية، وما يمنع منها مع خصوص العلمية، وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لتنافيهما، لأن العلمية تقتضي التخصيص والوصفية تقتضي الاشتراك ولذلك أشار بعضهم بقوله:

عَــدْلٌ وَوَزْنٌ وَنُــونٌ قَبْلَهَــا أَلِــفٌ كُلٌّ مَعَ الوَصْفِ صَرْفُ الاسْمِ قَدْ مَنَعَا

وَزِدْ عَلَيْهَا مَعَ التَّعْرِيفِ عُجْمَةً أَوْ   تَرْكِيبَ مَزْجٍ أَوْ التَّأْنِيثَ فَاسْتَمِعَا

وَامْنَعْ بِجَمْعٍ تَنَاهَى حَسْبَ أو ألف الـ   تَأْنِيثِ مَدًّا وقَصْرًا كَيْفَمَا وَقَعَا

ومحل منع الاسم الذي وجد فيه العلتين أو علة تقوم مقامها من الصرف ما لم يضف أو يأت بعد أل، **(فإن يضف)** كما في قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين:٤] **(أو يأت بعد أل)** كالأعمى والأصم **(صرف)** أي جر بالكسرة وإن لم ينون، وظاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بأن الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم تزل إحدى علتيه بالإضافة أو بأل، والتحقيق أنه إن زالت إحدى علتيه بذلك لم يبق على الصرف نحو: بأحمدكم، وباليزيد، فإن العلمية لا تبقى مع الإضافة أو أل، وإن لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو بأحسنكم، والأعمى والأصم.

ولما أنهى الكلام على علامات الخفض أخذ في الكلام على علامات الجزم وعقد لذلك بابًا فقال:

بَابُ عَلَامَاتِ الجَزْمِ

وَالجَــزْمُ فِي الأَفْعَــالِ بِالــسُّكُونِ أَوْ حَــذْفِ حَـرْفِ عِلَّــةٍ أَوْ نُــونِ
فَحَـذْفُ نُـونِ الرَّفْـعِ قَطْعًـا يَلْـزَمُ فِي الخَمْـسَةِ الأَفْعَالِ حَيْـثُ تُجْـزَمُ
وَبِالسُّكُونِ اجْـزِمْ مُـضَارِعًا سَـلِمْ مِـنْ كَوْنِـهِ بِحَـرْفِ عِلَّـةٍ خُـتِمْ
إِمَّـا بِـوَاوٍ أَوْ بِيَـاءٍ أَوْ أَلِـفْ وَجَـزْمُ مُعْتَـلٍّ بِهَـا أَنْ تَنْحَـذِفْ
وَنَـصْبُ ذِي وَاوٍ وَيَـاءٍ يَظْهَـرُ وَمَـا سِـوَاهُ فِي الـثَّلَاثِ قَـدَّرُوا
فَنَحْوُ يَغْزُو يَهْتَدِي يَخْشَى خُتِمْ بِعِلَّــةٍ وغَــيْرُهُ مِنْهَــا سَــلِمْ
وَعِلَّــةُ الأَسْـمَاءِ يَــاءٌ وَأَلِـفْ فَنَحْـوُ قَـاضٍ والْفَتَى بِهَـا عُـرِفْ
إِعْـرَابُ كُـلٍّ مِـنْهُمَا مُقَـدَّرَ فِيهَا وَلَـكِنْ نَـصْبُ قَاضٍ يَظْهَـرَ
وَقَــدَّرُوا ثَلَاثَــةَ الأَقْــسَامِ فِي المِـيمِ قَبْـلَ الْيَـاءِ مِـنْ غُلَامِـي
وَالْـوَاوُ فِي كَمُـسْلِمِيَّ أُضْـمِرَتْ وَالنُّــونُ فِي لَتُبْلَــوُنَّ قُــدِّرَتْ

(باب) بيان (علامات الجزم)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها لما مر في علامات النصب، وقد بينها بقوله:

(والجزم في الأفعال) لا في الأسماء، ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن المعرب من الأفعال واحد وهو الفعل المضارع نظرًا للأفراد المعربة كما تقدم، (بالسكون) على الأصل، ولذلك قدمه الناظم وهو لغة: ضد الحركة، واصطلاحًا: حذف الحركة.

(أو) بـ (**حذف حرف علة**) على النيابة عن السكون، وحرف العلة إما الواو أو الياء أو الألف كما سيأتي، وإنما سمي كل منها بذلك لأنه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالمريض، ولما كان حرف العلة ضعيفًا كان شبيهًا بالحركة ولذلك تسلط عليه الجازم فحذفه.

(أو) بحذف (نون) الرفع على النيابة عن السكون، وقد بين مواضع كلٍّ من هذه العلامات لا على اللف والنشر المرتب ولا على اللف والنشر المشوش بل على اللف والنشر المختلط فقال:

(**فحذف نون الرفع**) أي التي تكون علامة للرفع (**قطعًا يلزم**) أي لزومًا مقطوعًا به (**في الخمسة الأفعال**) أي في الأفعال الخمسة المتقدمة (**حيث تجزم**) أي في حال جزمها نحو: لم يضربا، ولم تضربا، ولم يضربوا، ولم تضربوا، ولم تضربي، فهذه كلها مجزومة وعلامة جزمها حذف النون.

(**وبالسكون اجزم**) فعلًا (**مضارعًا**) بشرط أن يكون قد (**سلم * من كونه**) أي المضارع (**بحرف علة ختم**) به يتعلق الجار والمجرور قبله، والأصل ختم بحرف علة، وقد فصل ذلك بقوله:

(**إما بواو او بياء او**) بـ (**ألف**) وبشرط أن لا يتصل بآخره شيء يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، فالأول: نون التوكيد بقسميها ونون الإناث، والثاني: ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، ولم ينبه على ذلك اتكالًا على علمه مما سبق، ولا يخفى أن مثال الفعل المذكور نحو: لم يضرب وفي التنزيل: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص:٣] فكل من ذلك مجزوم وعلامة جزمه السكون، (**وجزم معتل بها**) أي بالواو نحو: يغزو، أو بالياء نحو: يهتدي، أو بالألف نحو: يخشى، بـ (**أن تنحذف**) أي بحذفها فتقول: لم يغزُ لم يهتدِ ولم يخشَ، فكل منها مجزوم وعلامة

جزمه حذف حرف العلة، وعلى هذا فحرف العلة حذف بالجازم لا عند الجازم، وذهب سيبويه إلى أنه حذف عند الجازم لا بالجازم، والمحذوف به إنما هو الحركة المقدرة، وأما حرف العلة فإنما حذف لالتباس المجزوم بالمرفوع وعدم حذف حرف العلة في قول الشاعر:

هَجَوْتُ زبان ثم جئت معتذرًا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

للضرورة وقيل الحرف الأصلي محذوف والمذكور إنما هو حرف إشباع، وكذلك يقال في قول الآخر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

ومحل تعين حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصليًّا، وإلا بأن كان بدلًا من همزة كما في، يوضو، ويقرا، جاز الإثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض والاعتداد به، والأول هو الأكثر وهذا إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك متعاض بالحركة عن الإبدال، فإن كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، والإبدال حينئذ قياسي لكون الهمزة حينئذ ساكنة، وإبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي.

ولما تكلم الناظم على جزم الفعل المعتل بأحد الأحرف الثلاثة تكلم عن نصبه وغيره تتميمًا للفائدة فقال:

(ونصب) فعل (ذي واو) نحو: يغزو (و) فعل ذي (ياء) نحو: يهتدي (يظهر) فتقول: لن يغزوَ، وأحب أن يهتديَ، لخفة الفتحة على كل من الواو والياء.

وأما قول الشاعر:

فضرورة، وخرج ذو الألف نحو: يخشى، فالنصب لا يظهر عليه بل يقدر لأن الألف لا تقبل الحركة أصلًا، **(وما سواه)** أي وما سوى النصب من الرفع فقط إذ الجزم قد تقدم الكلام عليه، وأما الخفض فلا يدخل الأفعال كما سبق، **(في الثلاث)** التي هي: ذو الواو نحو: يغزو، وذو الياء نحو: يهتدي، وذو الألف نحو: يخشى، **(قدروا)** أي النحاة أو العرب وبه يتعلق الجار والمجرور قبله والواو داخلة عليه وفي الحقيقة والأصل وقدروا ما سواه في الثلاث، لكن في الأولين للثقل لأن الحرف يقبل الحركة إلا أنها عليه ثقيلة وفي الأخير للتعذر لأن الحرف لا يقبل الحركة أصلًا، وقد ذكر ضابط المعتل والسالم بقوله:

(فنحو يغزو) من كل ما كان آخره واوًا، ونحو **(يهتدي)** من كل ما كان آخره ياء، ونحو **(يخشى)** من كل ما كان آخره ألفًا **(ختم)** بالبناء للمجهول **(بـــ)** حرف **(علة)** وهو الواو في الأول والياء في الثاني والألف في الثالث، **(وغيره)** أي وغير ذلك وهو الذي لم يختم بأحد الأحرف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو: يضرب **(منها)** أي من العلة **(سلم)** به يتعلق الجار والمجرور قبله، ولما ذكر الناظم المعتل من الأفعال جره ذلك إلى ذكر المعتل من الأسماء بقوله:

(وعلة الأسماء) أي العلة التي تكون في الأسماء **(ياء)** كما في القاضي، **(وألف)** كما في الفتى **(فنحو قاض)** كداع، **(و)** نحو: **(الفتى)** كالعصا **(بها)** أي بالعلة **(عرف)** به يتعلق الجار والمجرور قبله.

الأول: يسمى منقوصًا وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة، بخلاف المبني نحو الذي، وما آخره ألف نحو الفتى، وما آخره ياء غير لازمة

كالمثنى في حالة النصب نحو: رأيت غلاميك، وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة نحو: ظبي.

والثاني: المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة لينة بخلاف المبني نحو: متى، والذي آخره ياء نحو القاضي، والذي آخره ألف غير لازمة كالمثنى في حالة الرفع نحو: جاء الزيدان، والذي آخره ألف غير لينة: كصحراء.

و(**إعراب كل منهما مقدر**) بالإشباع لكن تقديره على الأول للثقل وعلى الثاني للتعذر، (**فيها**) أي في العلة أي حرفها، وهو إما الياء أو الألف، وفي بمعنى على، فتقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، وتقول أيضًا: جاء القاضي، ومررت بالقاضي، ولا تقل: رأيت القاضي، بإسكان الياء بل بفتحها كما أشار إليه بقوله: (**ولكن نصب**) نحو: (**قاض يظهر**) لخفة الفتحة، ومن العرب من يسكن الياء في النصب أيضًا حملًا لحالة النصب على حالة الرفع والجر وعليه قول الشاعر:

وَلَـــوْ أَنْ وَاشٍ بِاليَــمَامَةِ دَارَهُ   وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتِ اهْتَدَى لِيَا

ولما ذكر الناظم الإعراب التقديري الأصلي أخذ يذكر العارض فقال:

(**وقدروا**) أي النحاة أو العرب (**ثلاثة الأقسام**) أي التي هي الرفع والنصب والجر، لكن هذا على رأي الجمهور، وذهب ابن مالك إلى أنه إنما يقدر الرفع والنصب دون الجر لأنه لا حاجة إلى التقدير مع وجود الكسرة، والجمهور يجعلونها للمناسبة، وحركة الإعراب مقدرة (**في الميم**) أي على الميم الكائنة (**قبل الياء**) التي للمتكلم (**من غلامي**)، وكذلك في الدال قبل الياء من عبدي ونحو ذلك، فتقول: جاء غلامي وعبدي، ورأيت غلامي وعبدي، ومررت بغلامي

وعبدي، ولما ذكر الناظم الإعراب التقديري في الحركات ذكر التقديري في الحروف بقوله:

(والواو في كـــ) قولك: جاء (مسلمي) ومؤمني **(أضمرت)** والأصل: مسلمون لي ومؤمنون لي، فحذفت النون للإضافة واللام للتخفيف فصار: مسلموي ومؤمنوي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما هي القاعدة وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار: مسلمي ومؤمني.

(و) كذلك **(النون)** **(في)** نحو **(لتبلون)** بالبناء للمفعول **(قدرت)** لأنها حذفت لتوالي النونات، والأصل: تبلوون بواوين، قلبت الواو الأولى ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأدخلت عليه لام القسم، ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ولما حذفت التقى ساكنان فحركت الواو بحركة تناسبها وهي الضمة، وإنما لم تحذف الواو كما في: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص:٨٧] لعدم ما يدل عليها فإن قيل: قد اجتمعت النونات في قولهم: النساء جنن ويجنن، أجيب بأن النونات في ذلك ليست كلها زوائد بل منها نونان من الفعل بخلافها في لتبلون فإنها زوائد كلها، والثقل إنما يحصل بالزوائد، وقد ذكر الناظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينًا للمبتدي على عادة المتقدمين وعقد لذلك فصلًا فقال:

فَصْلٌ

الْمُعْرَبَاتُ كُلُّهَا قَدْ تُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَوْ حُرُوفٍ تَقْرُبُ
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا أَرْبَعُ وَهْيَ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍّ تُرْفَعُ
وَكُلُّ مَا بِضَمَّةٍ قَدِ ارْتَفَعْ فَنَصْبُهُ بِالْفَتْحِ مُطْلَقًا يَقَعْ
وَخَفْضُ الِاسْمِ مِنْهُ بِالْكَسْرِ الْتُزِمْ وَالْفِعْلُ مِنْهُ بِالسُّكُونِ مَنْجَزِمْ
لَكِنْ كَهِنْدَاتٍ لِنَصْبِهِ انْكَسَرْ وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ بِفَتْحَةٍ يُجَرّ
وَكُلُّ فِعْلٍ كَانَ مُعْتَلًّا جُزِمْ بِحَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ كَمَا عُلِمْ
وَالْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعُ وَهْيَ الْمُثَنَّى وَذُكُورٌ تُجْمَعُ
جَمْعًا صَحِيحًا كَالْمِثَالِ الْخَالِي وَخَمْسَةُ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ
أَمَّا الْمُثَنَّى فَلِرَفْعِهِ الأَلِفْ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَا عُرِفْ
وَكَالْمُثَنَّى الْجَمْعُ فِي نَصْبٍ وَجَرّ وَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ مَرَّ وَاسْتَقَرّ
وَالْخَمْسَةُ الأَسْمَا كَهَذَا الْجَمْعِ فِي رَفْعٍ وَخَفْضٍ وَانْصِبَنْ بِالأَلِفِ
وَالْخَمْسَةُ الأَفْعَالُ رَفْعُهَا عُرِفْ بِنُونِهَا وَفِي سِوَاهُ تَنْحَذِفْ

(فصل)

أي هذا فصل، أو فصل هذا موضعه، فهو إما خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف، ويجوز فيه النصب وإن كان لا يساعده الرسم وكذا الجر وإن كان ضعيفًا، وقد بين ذلك بقوله:

(**المعربات**) جمع معرب وهو مفرد مذكر لكن، لما كان صفة لغير عاقل جمعه الناظم بالألف والتاء لا بالواو والنون (**كلها**) قسمان: قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف كما أشار إليه بقوله: (**قد تعرب * بالحركات**) وجودًا أو عدمًا، فدخل فيه المعرب بالسكون فإنه عدم الحركة، وبذلك يندفع ما يقال: إن المعرب بالسكون ليس داخلًا في المعرب بالحركات، (**أو**) تعرب بـ (**حروف تقرب**) من الحركات وجودًا أو عدمًا، فدخل فيه المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون، وبذلك يندفع ما يقال: المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون كل منهما لا يدخل في المعرب بالحروف، وإذا أردت بيان ذلك.

(**فأول القسمين**) المذكورين (**منها**) أي من المعربات (**أربع**) بالإشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لأنها لا تنحصر، وقد بين تلك الأربع بقوله: (**وهي التي مرت بضم**) أي ضمة (**ترفع**) به يتعلق الجار والمجرور قبله، والأصل ترفع بضم وهي الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

(**وكل ما بضمة قد ارتفع**) من الأربعة المذكورة إلا جمع المؤنث السالم كما يعلم من الاستدراك الآتي (**فنصبه بالفتح**) أي الفتحة (**مطلقًا**)، أي في الاسم والفعل (**يقع**) أي النصب (**وخفض الاسم**) دون الفعل (**منه**) أي مما بضمة قد ارتفع

(بالكسر) أي بالكسرة (التزم) بالبناء للمفعول، ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كما يعلم من الاستدراك الآتي، (والفعل) دون الاسم (منه) أي مما بضمة قد ارتفع (بالسكون) متعلق بقوله (منجزم)، ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتي وما ذكر هو الأصل، وخرج عن ذلك الأصل بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء، ولذلك استدرك الناظم على الأصل المذكور بقوله:

(لكن كهندات) أي مثل الهندات من كل ما كان مجموعًا بألف وتاء مزيدتين (لنصبه انكسر) فنصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة (و) لكن غير (مصروف) وهو الاسم الذي لا ينصرف (بفتحة) متعلق بقوله (يجر) نيابة عن الكسرة فقد تعارضا كما تقدم.

(و) لكن (كل فعل كان معتلًّا) بأن كان آخره حرف علة (جزم * بحذف حرف علة) وهو إما الواو وإما الياء وإما الألف (كما علم) مما تقدم، وقد أشار الأصل إلى هذا الاستدراك بقوله: وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة، والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة، والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره.

ثم بين الناظم ثاني القسمين بقوله:

(والمعربات بالحروف) وجودًا أو عدمًا كما مر (أربع) بالإشباع، والمراد أربع أنواع لا أفراد لما مر (وهي المثنى) نحو: الزيدان (وذكور) أي ودال ذكور (تجمع) أي بجمع مفردها (جمعًا صحيحًا) لا جمعًا مكسرًا وذلك (كالمثالي الخالي) أي الماضي في قوله:

كَالـصَّالِـحُونَ هُـمْ أُولُـوا الـمَكَارِمِ

(**وخمسة الأسما**)ء أي الستة نحو: أبوك وأخوك إلى آخرها، (**و**) خمسة (**الأفعال**) وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين: ثم فصل ذلك بقوله:

(**أما المثنى فلرفعه الألف**) كما في قولك: جاء الزيدان، (**ونصبه وجره**) كل منهما (**باليا عرف**) كما في قولك: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين.

(**وكالمثنى الجمع**) أي جمع الذكور جمع تصحيح، فأل للعهد والمعهود ما ذكر (**في نصب**) فينصب بالياء كما في قولك: رأيت مسلمين، (**و**) كذا في (**جر**) فيجر بالياء كما في قولك: بمسلمين، (**و**) أما (**رفعه**) فهو (**بالواو**) كما (**مر واستقر**) في قولك جاء مسلمون.

(**والخمسة الأسما**) بالقصر (**كهذا الجمع في * رفع**) فترفع بالواو كما في قولك جاء أبوك وأخوك إلى آخره، (**و**) كذا في (**خفض**) فتخفض بالياء كما في قولك: مررت بأبيك وأخيك إلى آخرها، وأما النصب فليست فيه كالجمع كما أشار إليه بقوله: (**وانصبن**) بنون التوكيد الخفيفة والمفعول محذوف والتقدير: وانصبن الأسماء الخمسة (**بالألف**) بالإشباع كما في قولك: رأيت أباك وأخاك إلى آخرها.

(**والخمسة الأفعال**) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (**رفعها عرف * بنونها**) الثابتة كما في قولك: الزيدان يضربان، وتضربان يا زيدان إلى آخرها (**وفي سواه**) أي سوى الرفع من النصب والجزم، وأما الخفض فلا يدخلها كما لا يخفى (**تنحذف**) أي تلك النون فتنصب وتجزم بحذفها كما في قولك: لن يضربا، ولم يضربا، ولن تضربا، ولم تضربا إلى آخرها.

ولما أنهى الكلام على المعربات عقب ذلك ببيان المعرفة والنكرة فقال:

بَابُ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ

وَإِنْ تُرِدْ تَعْرِيفَ الِاسْمِ النَّكِرَهْ ... فَهْوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثِّرَهْ
وَغَيْرُهُ مَعَارِفٌ وَتُحْصَرُ ... فِي سِتَّةٍ فَالأَوَّلُ اسْمٌ مُضْمَرُ
يُكْنَى بِهِ عَنْ ظَاهِرٍ فَيَنْتَمِي ... لِلْغَيْبِ والحُضُورِ والتَّكَلُّمِ
وَقَسَّمُوهُ ثَانِيًا لِمُتَّصِلْ ... مُسْتَتِرٍ أَوْ بَارِزٍ أَوْ مُنْفَصِلْ
ثَانِي المَعَارِفِ الشَّهِيرُ بِالْعَلَمْ ... كَجَعْفَرٍ وَمَكَّةٍ وَكَالحَرَمْ
وَأُمِّ عَمْرٍو وَأَبِي سَعِيدِ ... وَنَحْوِ كَهْفِ الظُّلْمِ وَالرَّشِيْدِ
فَمَا أَتَى مِنْهُ بِأُمٍّ اَوْ بِأَبْ ... فَكُنْيَةٌ وَغَيْرُهُ اسْمٌ اَوْ لَقَبْ
فَمَا بِمَدْحٍ اَوْ بِذَمٍّ مُشْعِرُ ... فَلَقَبٌ وَالِاسْمُ مَا لاَ يُشْعِرُ
ثَالِثُهَا إِشَارَةٌ كَذَا وَذِي ... رَابِعُهَا مَوْصُولُ الِاسْمِ كَالَّذِي
خَامِسُهَا مُعَرَّفٌ بِحَرْفِ أَلْ ... كَمَا تَقُولُ فِي مَحَلٍّ المَحَلْ
سَادِسُهَا مَا كَانَ مِنْ مُضَافِ ... لِوَاحِدٍ مِن هذِهِ الأَصْنَافِ
كَقَوْلِكَ ابْنِي وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ ذِي ... وَابْنُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ وَابْنُ الْبَذِي

(باب) بيان (المعرفة والنكرة)

وقدم هنا المعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على التعريف، وقدم فيما يأتي النكرة لقلة الكلام عليها ولأنها الأصل؛ إذ الشيء أول وجوده يلزمه الأسماء

العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ثم عالم، وقد بين حد النكرة بقوله:

(وإن ترد) أيها المخاطب (**تعريف الاسم**) بدرج الهمزة للضرورة (**النكرة فـــ**) أقول: (**هو**) الاسم (**الذي يقبل**) بحسب اللغة لا بحسب العقل (**أل**)، بحيث إذا دخلت عليه لم تنكره أهل اللغة، وزاد على الأصل التقييد بقوله: (**مؤثره**) فيه التعريف احترازًا من أل الزائدة فإنها تدخل على المعرفة كما في: العباس والفضل، وعلى النكرة كما في قولك: ادخلوا الأول فالأول، وطبت النفس.

تنبيه: لا يرد على التعريف أسماء الشروط والاستفهام والتعجب ونحو ذلك؛ لأنها وإن لم تقبل أل بنفسها لكنها تقبلها بمرادفها، والمراد في التعريف ما يقبلها إما بنفسه أو بمرادفه، ولذلك لم يحتج الناظم إلى زيادة ذلك في التعريف كما صنع ابن مالك حيث قال:

نكِـــــرَةٌ قَابِــــــل أَلْ مُــــــؤَثِّرا　　　أَوْ وَاقِــعٌ مَوْقِــعَ مَــا قَــدْ ذُكِــرَا

وقد استغنى الناظم بحد النكرة عن حد المعرفة لأن كل ما غاير النكرة فهو معرفة كما أشار إليه بقوله:

(**وغيره**) أي غير الذي يقبل أل مؤثرة (**معارف**) بالتنوين للضرورة، وقد حدها ابن الحاجب حيث قال: المعرفة ما وضع لشيء بعينه، لكن قال ابن مالك في شرح التسهيل: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

(وتحصر) بالبناء للمفعول (في ستة) من الأنواع وإن جعلها الأصل خمسة لأنه أغفل الكلام على الموصول ولعله أدرجه في المبهم، وبعضهم يجعل المعارف سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كقولك: يا رجل، إذا أردت به شخصًا بعينه بناء على أن تعريفه بقصد الإقبال، وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح البلقيني وجمعها في قوله:

أَنَا صَالِحُ ذَا مَا الفَتَـى ابْنِـي يَـا رَجُـلْ

وإذا أردت بيان الستة المذكورة (فـــ) أقول لك: (الأول) منها اسم (مضمر) يقال له ضمير، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى لأنه (يكنى به) عن اسم (ظاهر)، وقد قسموه أولًا إلى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار إليه بقوله: (فينتمي) أي ينتسب (للغيب) بأن دل على غائب كهو، (والحضور) بأن دل على مخاطب كأنت، (والتكلم) بأن دل على متكلم كأنا، وهي في التعريف على عكس هذا الترتيب كما أشرنا إليه فأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب، ولعل الناظم لم يرتبها هكذا لضرورة النظم.

(وقسموه ثانيًا) بعد أن قسموه أولًا إلى ما ذكر (لمتصل) بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي إلا في الاختيار وإن وليها في الاضطرار كما في قول الشاعر:

وَمَـا نُبَـالِي إِذَا مَـا كُنْـتِ جَارَتَنَـا   أَنْ لَا يُجَاوِرَنَـــا إِلَاكِ دَيَّـــارُ

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) إلى أن المتصل قسمان: مستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ، وبارز وهو ما له صورة فيه، والمستتر أيضًا قسمان: مستتر وجوبًا: وهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل، ومستتر جوازًا: وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، هذا تقسيم الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن

الاستتار واجب دائمًا، غاية الأمر أن العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر.

(أو منفصل) عن عامله وهو ما يبتدأ به أو يقع بعد إلا في الاختيار وهذا القسم لا يكون إلا بارزًا، فلذلك خص التقسيم إلى مستتر وبارز بالقسم الأول.

(ثاني المعارف) أي الثاني منها **(الشهير)** أي المشهور **(بالعلم)** شخصيًّا كان أو جنسيًّا، والأول ما وضع لمعين في الخارج كزيد وعمرو، والثاني ما وضع لمعين في الذهن كأسامة، وقد قسموا العلم إلى ثلاثة أقسام وهي: اسم وكنية ولقب، ومثل للأول بقوله: **(كجعفر)** وهو في الأصل اسم للنهر الصغير ثم سمي به، **(ومكة)** بالتنوين للضرورة وهي اسم للبلد المشرفة، **(وكالحرم)** هو اسم للموضع المحدود حوالي مكة بحدود معلومة، (و) مثل للثاني بقوله كـ **(أم عمرو وأبي سعيد)** وابن زيد وبنت خالد، (و) مثل للثالث بقوله **(نحو كهف الظلم)** أي مأوى الظلم ومحله، **(والرشيد)** هو الذي يضع الشيء في محله، وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله:

(فما أتى منه) بالإشباع أي من العلم حال كونه مصدَّرًا **(بأم أو بأب)** أو بابن أو ببنت **(فكنية)**، فضابطها كل ما صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت **(وغيره)** أي غير ما أتي إلخ **(اسم أو لقب)** وإذا أردت الفرق بينهما **(فما بمدح أو بذم مشعر)** أي فما هو مشعر بمدح أو بذم **(فلقب)**، فضابطه كل ما لم يصدر بها ذكر وأشعر بمدح أو ذم **(والاسم ما لا يشعر)** بذلك، فضابطه كل ما لا يصدر بها ذكر ولم يشعر بمدح أو ذم.

(ثالثها) أي الثالث من المعارف **(إشارة)** أي اسم إشارة **(كذا)** للمفرد المذكر ولو حكمًا لصحة قولك: ذا الجمع وذا الفريق، **(وذي)** وذهْ بالإسكان، وذهِ

بالكسر مع الاختلاس، وذهي بالكسر مع الإشباع، وذات للمفردة المؤنثة ولو حكمًا لصحة قولك ذي الجماعة وذي الفرقة، وذان للمثنى المذكر، وتان للمثنى المؤنث، وأولاء بالمد والقصر للجمع مطلقًا، فالمشار إليه إما أن يكون مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا، وإما أن يكون مثنى مذكرًا أو مؤنثًا، وإما أن يكون جمعًا مذكرًا أو مؤنثًا، فهذه ستة لكن صيغة المذكر والمؤنث في الجمع واحدة، وكل من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدها أو متوسطها على رأي الجمهور، فهذه ثمانية عشر، فإذا ضربت في أحوال المخاطب تصير مائة وثمانية، لأن أحوال المخاطب ستة، فإنه إما أن يكون مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا، وإما أن يكون مثنى مذكرًا أو مؤنثًا، وإما أن يكون جمعًا مذكرًا أو مؤنثًا، فهذه ستة لكن صيغة المثنى المخاطب واحدة مذكرًا كان أو مؤنثًا.

تنبيه: تعبير الناظم بذا وذي أولى من تعبير الأصل بهذا وهذه، لأن اسم الإشارة ليس لفظ هذا أو هذه بتمامها؛ إذ ها التنبيه كلمة مستقلة تصحب المجرد كثيرًا وتصحب المقرون بالكاف قليلًا ولا تجامع اللام، فلا يقال: هذالك لكثرة الزوائد.

(رابعها) أي الرابع من المعارف **(موصول الاسم)** بدرج الهمزة للضرورة، وخرج بالإضافة إلى الاسم موصول الحرف، فالموصول قسمان: موصول اسمي: وهو ما احتاج إلى صلة وعائد، وموصول حرفي: وهو ما احتاج إلى صلة فقط، فالأول **(كالذي)** للمفرد المذكر، واللذين: للمثنى المذكر، والذين للجمع المذكر، والتي للمفردة المؤنثة، واللتين للمثنى المؤنث، واللاتي لجمع المؤنث، الألى للجمع مطلقًا، ومَن للعاقل، وما لغير العاقل، وأي للجميع، وأل نحو: الضارب والمضروب كذلك، وذو عند طيئ، وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين إذا لم تلغ بأن تجعل مع ما أو من كلمة واحدة.

(**خامسها**) أي الخامس من المعارف (**معرف بحرف أل**) أي بحرف هو أل فالإضافة للبيان وهل المعرف أل بتمامها أو الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين الهمزة المعرفة والاستفهامية، أو اللام وحدها وزيدت الهمزة للتوصل بها إلى الابتداء بالساكن، وحقها الكسر لكن فتحت تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وهي إما عهدية أو جنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام؛ لأن الأولى إما للعهد الذهني وضابطه أن يعلم مصحوبها ذهنًا (**كما تقول في محل**) معهود بينك وبين مخاطبك (**المحل**) ومنه قوله تعالى ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠]، وإما للعهد الذكري وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها كما تقول: جاءني رجل فأكرمت الرجل، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل:١٥-١٦]، وإما للعهد الحضوري وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرًا كما تقول بحضرة رجل: أكرمت الرجل، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] والثانية إما لاستغراق الأفراد نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:٢] بدليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محلها حقيقة وإما لاستغراق الصفات نحو: أنت الرجل علمًا، وضابطها أن يصح حلول كل محلها مجازًا، وإما للحقيقة من حيث هي هي نحو قولك: الرجل خير من المرأة، قال المولى التفتازاني: ومنه أل الواقعة في التعاريف لأن المقصود منها بيان الحقيقة.

(**سادسها**) أي السادس من المعارف (**ما كان من مضاف**) بزيادة من والأصل ما كان مضافًا (**لواحد من هذه الأصناف**) التي هي الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بأل، فالمضاف للضمير: (**كقولك ابني و**) المضاف للعلم كقولك (**ابن زيد و**) المضاف لاسم الإشارة كقولك: (**ابن ذي**) المرأة (**و**)

المضاف للموصول كقولك: (ابن الذي ضربته و) المضاف للمعرف بأل كقولك: (ابن البذي) من بالذاء بالمد.

تنبيه: هذه الأقسام في التعريف على الترتيب الذي ذكره الناظم لكن المضاف لواحد منها في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه ليس في رتبة الضمير بل في رتبة العلم على الصحيح، وهذا كله بعد لفظ الجلالة لأنه أعرف المعارف على الإطلاق.

ولما أنهى الكلام على المعرفة والنكرة أخذ في الكلام على الأفعال وعقد لها بابًا فقال:

بَابُ الأَفْعَال

أَفْعَـــالُهُمْ ثَلاثَـــةٌ فِي الوَاقِـــعِ ... مَــاضٍ وَفِعْــلُ الأَمْـرِ وَالْمُـضَارِعِ
فَالْمَاضِ مَفْتُوحَ الأَخِيرِ إِنْ قُطِعْ ... عَـنْ مُـضْمَرٍ مُحَـرَّكٍ بِـهِ رُفِـعْ
فَـإِنْ أَتَـى مَـعْ ذَا الـضَّمِيرُ سُـكِّنَا ... وَضَـمُّهُ مَـعْ وَاوِ جَمْـعٍ عُيِّنَـا
وَالأَمْـرُ مَبْنِـيٌّ عَـلَى الـسُّكونِ ... أَوْ حَـذْف حَـرْفِ عِلَّـةٍ أَوْ نُـونِ
وَافْتَتِحُـوا مُـضَارِعًا بِوَاحِـدِ ... مِـنَ الحُـرُوفِ الأَرْبَـعِ الزَّوَائِـدِ
هَمْـزٌ وَنُـونٌ وَكَـذَا يَـاءٌ وتَـا ... يَجْمَعُهَـا قَـوْلِي أَنَيْـتُ يَـا فَتَـى
وحَيْـثُ كَانَـتْ فِي رُبَـاعِيٍّ تُـضَمّ ... وَفَتْحُهَـا فِـيما سِـوَاهُ مُلْتَـزَمْ

(باب) بيان (الأفعال)

أي أقسامها وأحكامها وأل للعهد، والمعهود الأفعال الاصطلاحية لا اللغوية كما أشار إلى ذلك بالإضافة في قوله:

(أفعالهم) أي النحاة، لكن الأصل لم يقيد بذلك لأن كل قوم إنما يتكلمون على اصطلاحهم، والأفعال جمع فعل بكسر الفاء وقد تقدم تعريفه، وهو جنس تحته ثلاثة أنواع، فكان التعبير به أخصر، لكن الناظم كأصله أراد مزيد البيان للمبتدئ ولذلك أظهر في مقام الإضمار وإلا فكان مقتضى الظاهر أن يقول: وهي **(ثلاثة)** لا رابع لها **(في الواقع)** إجماعًا، وهي فعل **(ماض)** كقاضٍ فأصله ماضي فعل به ما فعل بقاضٍ، وهو ما دل على حدث وزمن ماضٍ وضعًا، وبقولنا: وضعًا خرج نحو يضرب إذا اقترن بلم أو لما، فإنه وإن دل على حدث

وزمن ماض لكن بطريق العروض لأنه موضوع للحدث والزمن المستقبل، وإنما عرض له ذلك ودخل نحو: بعت واشتريت ونحو: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل:١] فإنه وإن لم يدل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لأنه موضوع للحدث والزمن الماضي وإنما عرض له ذلك، والمراد من الموضع ما يشمل التقديري، لأن المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب أنه لم يثبت في عسى وضعه للزمان، لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهي: تاء التأنيث، وتاء الفاعل، قدر ذلك إدراجًا له في نظم أخواته.

فإن قيل في التعريف المذكور دور لأخذ المعرف فيه.

أجيب بأن المراد بالماضي المأخوذ في التعريف اللغوي بخلاف المعرف، فإن المراد به الاصطلاحي وحينئذ فلا دور، لا يقال: ينتقض التعريف بما لا يتصور معه زمان نحو: أراد الله في الأزل كذا، وخلق الله الزمان؛ إذ لا زمان حينئذ، لأنا نقول يكفي في ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم: (وفعل الأمر) وهو ما دل بصيغته وضعًا على حدث مطلوب وزمن مستقبل باعتبار الحدث، وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين، وحينئذ فلا يطلق القول بأنه للزمن المستقبل أو الحال، وبقولنا: بصيغته خرج نحو: لتضرب، فإنه وإن دل على ذلك لكن لا بصيغته بل باللام، وبقولنا: وضعًا، خرج نحو: ﴿ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الصف:١١]، فإنه وإن دل على ذلك، لأنه بمعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع، ودخل ما إذا استعمل فعل الأمر في الإباحة أو التهديد أو نحوهما، فإنه وإن لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض، وليس من فعل الأمر أَفْعِل في التعجب نحو: ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾ [مريم:٣٨] لأنه لم يدل على ما

ذكر، وإنما هو من الفعل الماضي لكن أتي به على صورة فعل الأمر كما هو مقرر في محله.

تنبيه: المقصود من فعل الأمر حصول ما لم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب:١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾ [النساء:١٣٦]، (و) فعل (المضارع) أي فعل هو المضارع وهو ما دل على حدث وزمن حال أو مستقبل وضعًا، فهو مشترك بين زمني الحال والاستقبال اشتراكًا لفظيًا على الصحيح عند كثيرين منهم ابن الحاجب، فيكون موضوعًا لكل منهما بوضع كما هو ضابط المشترك اللفظي، وبقولنا: وضعًا خرج نحو: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل:١]، فإنه وإن دل على ذلك لكن لا بالوضع كما تقدم، ودخل نحو: يضرب، إذا اقترن بلم أو لما فإنه وإن لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم أيضًا، وإنما سمي هذا القسم مضارعًا لأنه مشابه للاسم، والمضارعة في اللغة المشابهة مأخوذة من الضرع لأن المتشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد.

تنبيه: قدم الناظم الفعل الماضي لتقدمه في الوجود، وثنى بالأمر لأنه كالماضي في البناء، وختم بالمضارع لتعينه للتأخير حينئذ، لكن الأصل قدم المضارع على الأمر حيث قال: ماض ومضارع وأمر، اقتداء بالقرآن العزيز قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل:٤٠] فرتبها كذلك وإذا أردت بيان أحكام هذه الأقسام.

(فـــ) أقول لك: (**الماضي مفتوح الأخير**) أي مبني على فتح الحرف الأخير منه (**إن قطع * عن مضمر محرك به رفع**) وعن واو جمع أخذًا من كلامه الآتي بأن اتصل به اسم ظاهر نحو: ضرب زيد، أو ضميره سكن نحو: ضربًا بناء على أن

هذه الفتحة الأصلية وهو الصحيح، أو اتصل به ضمير محرك به نصب نحو ضربك.

(**فإن**) لم يقطع عن المضمر المذكور وعن واو الجمع بل (**أتى مع ذا**) أي مع هذا (**الضمير**) وهو الضمير المحرك الذي رفع به نحو: ضربت، أو مع واو الجمع نحو: ضربوا (**سكنا**) بألف الإشباع في الأولى لئلا يتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو: ضربت، وطردًا للباب في نحو: استخرجت، وضم في الثاني لمناسبة الواو كما أشار إليه بقوله: (**وضمه**) أي الحرف الأخير من الماضي (**مع**) بسكون العين للضرورة (**واو جمع**) أي الواو التي هي ضمير الجمع (**عينا**) بألف الإشباع، ولا يرد على ذلك نحو: غزوا ورموا؛ لأن الضم فيه مقدر على الواو والياء المحذوفتين، إذ الأصل: غزووا ورميوا، استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، أو يقال: تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين.

تنبيه: لا خلاف في بناء الماضي وإنما الخلاف فيما يبنى عليه، فقيل: يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير متحرك أو واو جمع وإلا بني على السكون في الأول وعلى الضم في الثاني كما يصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور، وقيل: يبنى على الفتح مطلقًا لكن إذا اتصل به الضمير المذكور أو واو الجمع يكون الفتح مقدرًا وهذا هو الراجح، وكلام الأصل ظاهر فيه، وكلام الناظم محتمل له، وإن كان المتبادر منه الأول إذ يحتمل أن كلًّا من السكون والضم في كلامه ليس للبناء كما هو المختار.

(**والأمر مبني على السكون**) إن كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو: اضرب، ومحل بناء ذلك على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد لفظًا أو تقديرًا؛ فإن باشرته كذلك بني على الفتح نحو:

اضربن (أو) على (**حذف حرف علة**) إن كان معتل الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو: اخش وارم واغز، ومحل بناء ذلك على حذف حرف العلة إذا لم تدخل عليه نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد، فإن دخلت عليه الأولى بني على السكون فتقول: اخشين وارمين واغزون، أو الثانية بني على الفتح فتقول اخشين وارمين واغزون، (أو) على حذف (**نون**) إن اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو: اضربا واضربوا واضربي، فتلخص من ذلك أن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، فإن جزم مضارعه بالسكون بني على السكون، وإن جزم مضارعه بحذف حرف العلة بني على حذف حرف العلة، وإن جزم مضارعه بحذف النون بني على حذف النون.

تنبيه: اختلف البصريون والكوفيون في بناء الأمر، فقال البصريون بأنه مبني، وقال الكوفيون بأنه غير مبني بل مجزوم بلام الأمر مقدرة، لأنه مقتطع عندهم من المضارع، فأصل اضرب عندهم لتضرب فحذفت اللام تخفيفًا ثم التاء لخوف التباس الأمر حينئذ بالمضارع حالة الوقف ثم أتي بهمزة الوصل فصار اضرب، وقد صرح الناظم بالأول وهو مراد الأصل.

وإن كان المتبادر من كلامه الثاني حيث قال والأمر مجزوم أبدًا إذ يحتمل أن كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الأداة، والأصل والأمر كمجزوم أو أن المجزوم في كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم، وعلى كل فيكون قد أشار إلى أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه كما فصله الناظم، وبذلك تعلم أنه لا يتعين حمل كلام الأصل على مذهب الكوفيين وإن حمله بعض الشارحين عليه أخذًا بظاهره جواز حمله على مذهب البصريين كما علمت بل هو الأولى.

(وافتتحوا) أي النحاة أو العرب فعلًا **(مضارعًا بـــ)** حرف **(واحد)** بالإشباع **(من الحروف الأربع)** لم يقل الأربعة لأن الحروف تذكر وتؤنث كما صرح به المرادي على أن زيادة التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث إنما يجب كل منهما إذا كان المميز مذكورًا بعد اسم العدد، وأما إذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة له فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة الوجود، وقوله: **(الزوائد)** بالإشباع صفة للحروف أو الأربع، وهي جمع زائد، وإن اقتضى كلام الأصل أنها جمع زائدة حيث قال: إحدى الزوائد، وإنما سميت زوائد لأنها زيدت في المضارع دون الماضي وسميت أيضًا بأحرف المضارعة وهي:

(همز) بشرط أن تكون للمتكلم مع الانفراد كما في قولك: أقوم، بخلاف ما إذا لم تكن لذلك كما في أكرم، **(ونون)** بشرط أن تكون للتكلم مع التعدد أو تعظيم النفس كما في قولك: نقوم، إذا كنت مع غيرك، أو كنت معظمًا نفسك، بخلاف ما إذا لم تكن لذلك كما في نرجس، **(وكذا ياء)** بشرط أن تكون للغيبة مع التذكير مطلقًا أو التأنيث جمعًا كما في قولك: يقوم زيد، والهندات يقمن، بخلاف ما إذا لم تكن لذلك كما في يرنأ، **(وتا)** بشرط أن تكون للخطاب مطلقًا أو للغيبة مع التأنيث إفرادًا أو تثنية كما في قولك: تقوم يا زيد، وتقوم هند، والهندان تقومان، بخلاف ما إذا لم تكن لذلك كما في: تعلم.

وهذه الأحرف **(يجمعها)** أي تلك الأحرف **(قولي أنيت)** أي قربت وأدركت **(يا فتى)** فإن قيل: كما يجمعها أنيت يجمعها نأيت ونأتي وأتين فما وجه اختيار أنيت؟

أجيب بأن أنيت بمعنى قربت وأدركت كما علمت ففيه تفاؤل بإدراك المطلوب، وأيضًا كل حرف من حروف أنيت بضعف ما قبله ففيه تفاؤل بحصول الخير أضعافًا مضاعفة.

(و) هذه الأحرف **(حيث كانت في)** فعل **(رباعي)** أي ذي أربعة أحرف سواء كان ماضيه ثلاثيًّا مزيدًا بحرف نحو: أكرم، أو رباعيًّا مجردًا نحو: دحرج **(تضم)** فتقول: أكرم وأدحرج ونكرم وندحرج ويكرم ويدحرج وتكرم وتدحرج بضم حروف المضارعة في جميع ذلك.

(وفتحها) أي تلك الأحرف **(فيما سواه)** أي فيما سوى الرباعي من الثلاثي والخماسي والسداسي **(ملتزم)** فتقول: أضرب وأنطلق وأستخرج، ونضرب وننطلق ونستخرج، ويضرب وينطلق ويستخرج، وتضرب وتنطلق وتستخرج بفتح حروف المضارعة في جميع ذلك.

ولما تكلم الناظم على حكم المضارع في أوله من ضمه وفتحه أخذ يتكلم على حكم المضارع في آخره وعقد لذلك بابًا فقال:

بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ

رَفْـعُ الْمُـضَارِعِ الَّـذِي تَجَـرَّدَا عَــنْ نَاصِـبٍ وَجَـازِمٍ تَأَبَّـدَا
فانْصِبْ بِعَشْرٍ وَهْيَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ كَـذَا إِذَنْ إِنْ صُـدِّرَتْ وَلامُ كَـيْ
وَلامُ جَحْـدٍ وَكَـذَا حَتَّـى وَأَوْ وَالْوَاوُ وَالْفَا فِي جَوَابٍ قد عَنَوْا
بِـهِ جَوَابًـا بَعْـدَ نَفْـيٍ أَوْ طَلَـبْ كَـلاَ تَـرُمْ عِلْـمًا وتَـتْرُكِ التَّعَـبْ
وَجَزْمُـهُ بِلَـمْ وَلَـمَّا قَـدْ وَجَـبْ وَلاَ وَلاَمٍ دَلَّتَـا عَـلَى الطَّلَـبْ
كَـذَاكَ إِنْ ومَـا وَمَـنْ وَإِذْمَـا أَيٌّ مَتَـى أَيَّـانَ أَيْـنَ مَهْـمَا
وَحَيْـثُمَا وَكَـيْفَمَا وَأَنَّـى كَـإِنْ يَقُـمْ زَيْـدٌ وَعَمْـرٌو قمْنَـا
وَاجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَـا بِهَـا قَـدْ أُلْحِقَـا فِعْلَـيْنِ لَفْظًـا أَوْ مَحَـلًّا مُطْلَقَـا
وَلْيَقْـتَرِنْ بِالْفَـا جَـوَابٌ لَـوْ وَقَـعْ بَعْدَ الأَدَاةِ مَوْضِـعَ الـشَّرْطِ امْتَنَـعْ

(باب) بيان (إعراب الفعل المضارع)

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله:

(رفع) الفعل (المضارع الذي تجردا) بألف الإشباع أي عري (عن ناصب) من النواصب التي سيذكرها (و) عن (جازم) من الجوازم التي سيذكرها (تأبدا) بألف الإشباع أي ثبت أبدًا، ولذلك قال الأصل: وهو مرفوع أبدًا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم.

تنبيهان:

الأول: لا خلاف في رفع المضارع بالشرط المذكور، وإنما الخلاف في رافعه فقيل: حلوله محل الاسم والصحيح أنه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على ألسنة المعربين.

فإن قيل التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يصح أن يكون مؤثرًا في الوجودي.

أجيب بمنع أن التجرد عدمي لأن المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودي لا عدمي، على أن هذا السؤال إنما يتجه بناء على أن عوامل الإعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به الرضي بخلافه على أنها علامات لا مؤثرات.

الثاني: يرد على إطلاق الناظم كالأصل ما إذا اتصل بالفعل المضارع نون الإناث أو باشرته نون التوكيد؛ لأنه مبني مع الأولى على السكون ومع الثانية على الفتح، ولذلك قيد بعض شراح الأصل بالتجرد عن النونين، لكن قال بعضهم: لا حاجة إلى التقييد بذلك لأن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث أو باشرته نون التوكيد وإن كان مبنيًّا لفظًا لكنه مرفوع محلًّا، ورد بأننا لا نسلم ذلك بل لا حظ له حينئذ في الإعراب أصلًا لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم، وقد ضعف ذلك الشبه بإحدى النونين لأنها لا تتصل إلا بالفعل فرجع إلى أصله وهو البناء، فالحق أنه لابد من التقييد المذكور.

ولما ذكر حالة الرفع أخذ في ذكر حالة النصب مع بيان النواصب فقال:

(فانصب) الفعل المضارع **(بـــ)** واحد من **(عشر)** على ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلًّا من العشر التي سيذكرها الناظم ينصب المضارع بنفسه، والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أن الذي ينصب المضارع بنفسه: أن – اتفاقًا– ولن وإذن

وكي المصدرية - على الصحيح- وأما الباقي من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وإنما ينصبه أن مضمرة بعده، فتلخص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام: قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقًا وهو أن فقط، وقسم ينصب بنفسه على الصحيح وهو لن وإذن وكي المصدرية، وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقي من العشر.

ومن قال من شراح الأصل: أنها قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تتميمًا للفائدة فقال: (وهي) أي العشر التي ينصب بها (أن) المصدرية وإنما لم يقيد بها الناظم كالأصل لأنها المتبادرة عند الإطلاق، وخرج بها المخففة من الثقيلة وهي الواقعة بعد فعل يقين نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠] وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١] قرئ برفع تكون ونصبه والأكثر النصب.

والمفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧].

والزائدة والأكثر أن تقع بعد لما كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف:٩٦]، فإذا وقع المضارع بعدها فلا تنصبه نحو: آتيك لما أن يقدم زيد.

(ولن) وهي حرف نفي ونصب واستقبال؛ فتنفي الحدث وتنصب اللفظ وتخص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملًا للحال، والاستقبال نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه:٩١].

(وكي) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية، بخلافه على ما ذهب إليه البصريون من أن التعليلية ليست ناصبة بنفسها وإنما الناصب أن مضمرة بعدها.

تنبيه: كي تتعين للمصدرية في صورة واحدة وهي ما إذا تقدمت عليها اللام نحو قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد:٢٣]، وللتعليل في صورتين وهما ما إذا تقدمت هي على اللام أو أن نحو قولك: جئتك كي لأقرأ، وقولك: جئتك كي تكرمني، وتحتملهما في صورتين وهما ما إذا توسطت بين اللام وأن أو خلت من اللام وأن نحو قولك: جئتك لكي أن تكرمني، وقولك: جئتك كي تكرمني، ومن هذه الصورة قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر:٧].

(**كذا إذن**) وهي حرف جواب وجزاء كذا قال سيبويه، وهل هي كذلك في كل موضع أو في الأكثر وقد تتمحض للجواب؟ قال بالأول الشلوبين، وقال بالثاني الفارسي، واستدل بأنه إذا قال لك شخص: أحبك، قلت: إذن أظنك صادقًا، قال: إذ لا مجازاة هنا لأن المراد أظنك حالًا ولا مدخل للجزاء في الحال، وتكلف الشلوبين في جعلها هنا للجزاء بجعل المراد إن ثبت ذلك أظنك صادقًا، وإنما تنصب إذن (**إن صدرت**) أي إن أتي بها في صدر الجواب كما إذا قلت إذن أكرمك جوابًا لمن قال: أزورك غدًا فإن لم تصدر بأن أخرت أو وسطت ألغيت كما إذا قلت أكرمك إذن أو قلت أنا إذًا أكرمك وأما قوله:

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيرَا ... إِنِّي إِذًا أَهْلَكُ أَوْ أَطِيرَا

فضرورة أو مؤول بأنه على حذف الخبر والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف وقال: إذًا أهلك أو أطير.

تنبيهان:

الأول: ذكر الناظم لإعمال إذن شرطًا وترك شرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلًا، فلو كان حالًا لم تعمل كما في قولك لمن يحدثك: إذن تصدق، والآخر أن يكون متصلًا بها، لكن يغتفر الفصل بالقسم لأنه للتأكيد وبلا لأنها لم يعتد بها

فاصلة في أن فكذا في إذن، واغتفر بعضهم أيضًا الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار والمجرور، وإن اقترنت إذن بحرف عطف لم تعمل إلا على قلة، وقد أشار بعضهم لذلك بقوله:

أَعْمِلْ إِذَنْ إِذَا أَتَتْكَ أَوَّلَا ... وَسُقْتَ فِعْلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلَا
وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا ... إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
وَافْصِل بِظَرْفٍ اوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى ... رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَئِيسُ النُّبَلَا
وَإِنْ تَجِئْ بِحَرْفِ عَطْفٍ أَوَّلَا ... فَأَحْسَنُ الْوَجْهَيْنِ أَنْ لَا تَعْمَلَا

الثاني: نقل أن للنحويين في رسم إذًا ثلاثة مذاهب: الأول أنها تكتب بالألف مطلقًا، قيل: وهو الأكثر، والثاني أنها تكتب بالنون مطلقًا، والثالث إن ألغيت كتبت بالألف وإن أعملت كتبت بالنون، ونقل عن الفراء عكسه وتبعه عليه ابن خروف.

(ولام كي) وهي اللام الموضوعة للتعليل وإن استعملت في غيره كالعاقبة والصيرورة، وسميت بلام كي لأنها تخلفها في إفادة التعليل، وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين، والحق أن الناصب أن مضمرة جوازًا بعدها كما هو مذهب البصريين، فتقول: أسلمت لأدخل الجنة، أو لأن أدخل الجنة، ومحل كونها مضمرة جوازًا بعدها ما لم تقترن بلا وإلا وجب إظهارها نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥] وقوله: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:٢٩] فلها حالتان بعد لام كي، وأما بعد غير لام كي مما سيأتي فهي واجبة الإضمار فتحصل أن لها ثلاثة أحوال: جواز الإضمار والإظهار وذلك بعد لام

كي إذا لم تقترن بلا، ووجوب الإظهار وذلك بعد لام كي إذا اقترنت بلا، ووجوب الإضمار وذلك بعد غير لام كي مما سيأتي.

(ولام جحد) وهي اللام المسبوقة بكان المنفية بما، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال:٣٣]، أو يكن المنفي بلم نحو قوله تعالى ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء:١٣٧]، والمراد بالجحد هنا كالجحود مطلق النفي وإن كان كل منهما في الأصل موضوعًا لنفي ما علم، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل:١٤]، وظاهر كلام الناظم أن هذه اللام ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين، والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبًا بعدها كما هو مذهب البصريين.

تنبيه: اختلف في خبر كان أو يكن فذهب البصريون إلى أنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وذهب الكوفيون إلى أنه بالفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد النفي، وجرى عليه ابن مالك في متن التسهيل، وصرح به ولده لكن الذي في شرح التسهيل موافقة البصريين.

(وكذا حتى) الجارة، وإنما لم يقيد بها الناظم كالأصل لأنها المرادة حيث أطلقت في هذا الباب، وخرج بها العاطفة وهي التي تعطف بعضًا على كل نحو مات الناس حتى الأنبياء، وجاء الحجاج حتى المشاة، والابتدائية وهي التي تبتدأ بعدها الجمل نحو قوله:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين، والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبًا بعدها كما هو مذهب البصريين، وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلًا فإن كان حالًا رفع كقولك: سرت حتى أدخل البلد، في حالة دخولها.

تنبيه: معنى حتى غالبًا للغاية فيكون ما بعدها غاية لما قبلها، وعلامة ذلك أن يصح في موضعها إلى كما في قوله تعالى حكاية عن قوم موسى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، وقد تكون للتعليل فيكون ما قبلها علة لما بعدها، وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها كي التعليلية كما في قولك: أسلم حتى تدخل الجنة.

(وأو) التي بمعنى إلى وهي التي ينقضي ما قبلها شيئًا فشيئًا كما في قولك: لألزمنك أو تقضيني حقي، والتي بمعنى إلا وهي التي ينقضي ما قبلها دفعة واحدة كما في قولك: لأقتلن الكافر أو يسلم، والتي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما قبلها علة فيما بعدها كما في قولك: لأطيعن الله أو يغفر لي، بخلاف التي للعطف، وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين، والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبًا بعدها كما هو مذهب البصريين.

(والواو) التي للمعية بخلاف العاطفة والاستئنافية.

(والفا)ء التي للسببية بخلاف العاطفة والاستئنافية، فيشترط في الواو أن تكون للمعية، وفي الفاء أن تكون للسببية، ويشترط في كل منهما أن يكون (في جواب) للنفي أو الطلب، وصنيع الناظم أعني قوله والواو والفاء في جواب أولى من قول الأصل والجواب بالفاء والواو؛ لأن الكلام في النواصب والجواب منصوب لا ناصب، وإن أجاب بعضهم عن الأصل بأن في عبارته قلبًا والأصل والفاء والواو في الجواب (قد عنوا) أي النحاة (به) أي الجواب (جوابًا) واقعًا (بعد نفي) محض أي خالص من شائبة الإثبات بأن لم ينتقض بإلا أو غيرها، بخلاف غير المحض كقولك: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، برفع الفعل، (أو) بعد

(طلب) محض وهو الذي يكون بالفعل بخلاف غير المحض نحو: صهٍ فنستريح برفع الفعل.

وأقسام الطلب ثمانية، فالجملة مع النفي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَا

فمثال الأمر قولك: أقبل فأحسن إليك أو وأحسن إليك، ومثال النهي ما أشار إليه بقوله: (كلا ترم) أي ترد (علما) فتترك التعب أو (وتترك التعب)، وفي التنزيل: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه:٦١] وقال الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ومثال الدعاء قولك: رب وفقني فأعمل صالحًا أو وأعمل صالحًا، قال الشاعر:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ [يونس:٨٨].

ومثال السؤال أي الاستفهام قولك: من يستنصرني فأنصره، أو وأنصره، قال تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَآ﴾ [الأعراف:٥٣].

ومثال العرض في قولك: لولا تنزل عندنا فتصيب خيرًا، أو وتصيب خيرًا، قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون:١٠].

ومثال التحضيض: هلا تكرم زيدًا فيحسن إليك، أو ويحسن إليك، قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:٧].

ومثال التمني قولك: ليت لي مالًا فأنفق منه، أو وأنفق منه، قال تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء:٧٣].

ومثال الترجي قولك: لعل الحبيب قادم فأزوره، أو وأزوره، قال تعالى حكاية عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر:٣٦-٣٧].

ومثال النفي قولك: لا يقضى على زيد فيموت، أو ويموت، وقال تعالى: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر:٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢].

وظاهر كلام الناظم أن كلًّا من الواو والفاء في ذلك كله ناصب بنفسه كما هو مذهب الكوفيين، والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبًا بعده كما هو مذهب البصريين.

ولما ذكر كلًّا من حالتي الرفع والنصب ذكر حالة الجزم مع بيان الجوازم فقال:

(وجزمه) أي الفعل المضارع (بلم) نحو: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص:٣]، (و) بـ (لما) أخت لم نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨]، بخلاف لما الحينية وهي التي بمعنى حين كما في قولك: عرضت عليك لما فعلت كذا، والإيجابية وهي التي بمعنى إلا كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [الطارق:٤] في قراءة من شدد الميم كذا قيل، والحق أنه لا حاجة إلى هذا الاحتراز لأنه لم يحفظ دخول كل من الحينية والإيجابية على المضارع، واختلف هل لما بسيطة أو مركبة من لم وما، والحق أنها بسيطة كما هو مذهب الجمهور.

تنبيه: ذكر الأصل بعد لم ولما ألم وألما، وظاهر ذلك أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكرهما الناظم.

(قد وجب) صناعة وأما رفعه بعد لم في قوله:

يــوم الــصليفاء لم يوفــون بالجــار

فضرورة، وقيل: لغة، وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كما في قراءة بعضهم ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ [الشرح:١] بفتح الحاء، وخرجت على أن الأصل: ألم نشرحن بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت وبقيت الفتحة لتدل عليها وفي هذا شذوذان: أحدهما: توكيد المنفي، والآخر: حذف النون لغير وقف ولا ساكنين، (و) كذا (لا ولام دلتا) وضعًا (على الطلب) للترك في الأولى والفعل في الثانية نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة:٢٨٦] ونحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]، وأشرت بقولي وضعًا إلى أنهما قد يدلان على التهديد كما في قولك لولدك: لا تطعني، وكما في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩]، وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي في نحو جئته لا يكن له علي حجة ويجوز حذف اللام في الشعر دون غيره على الصحيح كما في قوله:

مُــحَمَّدُ تَفْــدِ نَفْــسَكَ كُــلُّ نَفْــسٍ ... إِذَا مَــا خِفْــتَ مِــنْ أَمْــرٍ تَبَــالَا

تنبيه: الحق أن لا الناهية والدعائية بمعنى غاية الأمر أن التعبير بالدعائية في جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للأدب، وكذلك لام الأمر ولام الدعاء وإن تبادر من قول الأصل ولام الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء خلاف ذلك، ولذلك عدل عنه الناظم إلى ما عبر به.

(كذاك إن) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمخففة من الثقيلة، وتقترن إن الشرطية بلا النافية نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة:٤٠] ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ

لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [هود:٤٧] فإياك أن تتوهم أن إلَّا استثنائية كما غلط فيه بعض من يدعي الفضل.

(وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرية.

(ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية، (وإذما) وهي حرف على الأصح و(أي) بتشديد الياء وهي بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف زمانًا أو مكانًا، وإن أضيفت إلى ما يعقل فهي لما يعقل، وإن أضيفت إلى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل، وهكذا.

و(متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الأزمان، و(أيان) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة وهي للعموم في الأزمان كمتى، وقد تستعمل في الأزمان التي يقع فيها الأمور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم في الأحوال.

و(أين) وهي للعموم في المكان، و(مهما) وهي لما يعقل غير الزمان وهي بسيطة.

(وحيثما) وهي للعموم في المكان كأين، (وكيفما) وهي للعموم في الأحوال، وقد جرى الناظم في عدها من الجوازم على ما ذهب إليه الكوفيون من الجزم بها، والحق ما ذهب إليه البصريون من عدم الجزم بها وإن كانت تستعمل في المجازاة فيجازى بها معنى لا عملًا (وأنى) بتشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحيثما فمثال إن ما أشار إليه بقوله (كـــ) قولك (إن يقم زيد وعمرو قمنا)،

ومثال ما قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧]

ومثال مَنْ قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]

ومثال إذما قول الشاعر:

وَإِنَّــكَ إِذْمَــا تَــأْتِ مَــا أَنْــتَ آمِــرُ   بِــهِ تُلْــفِ مَــنْ إِيَّــاهُ تَــأْمُرُ آتِيَــا

ويروى

وَإِنَّــكَ إِذْمَــا تَــأْبَ مَــا أَنْــتَ آمِــرُ   بِــهِ تُلْــفِ مَــنْ إِيَّــاهُ تَــأْمُرُ آبِيَــا

ومثال أي قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]

ومثال متى قول الشاعر:

أَنَــا ابْــنُ جَــلَّا وَطَــلَّاعُ الثَّنَايَــا   مَتَــى أَضَــعُ العِمَــامَةَ تَعْرِفُــونِي

ومثال أيان قوله:

أَيَّــانَ مَــا تَعْــدِلْ بِــهِ الــرِّيحُ تَنْــزِلُ

ومثال أين قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]

ومثال مهما قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٣٢]

ومثال حيثما قوله:

حَيْثُمَــا تَــسْتَقِمْ يُقَــدِّرْ لَــكَ الــلَّـ   ــهُ نَجَاحًــا فِي غَــابِرِ الأَزْمَــانِ

ومثال كيفما قولك: كيفما تجلس أجلس، ولم يوجد لها شاهد من كلام العرب بعد الفحص

ومثال أنى قول الشاعر:

فَأَصْــبَحَتْ أَنَّــى تَأْتِهَــا تَــسْتَجِرْ بِهَــا   تَــجِدْ حَطَبًــا جَــزْلًا وَنَــارًا تَأَجَّجَــا

ثم إن هذه الأدوات منها ما يجزم فعلًا واحدًا بطريق الأصالة وهو لم ولما وكذا لا واللام الطلبيتان، وإنما قلت بطريق الأصالة لأن ما ذكر قد يجزم أكثر من

فعل بطريق التبع كالعطف، ومنها ما يجزم فعلين غالبًا نحو إن وما بعدها كما أشار إليه بقوله: **(واجزم)** أيها المتكلم **(بإن)** الشرطية، **(و)** بـ **(ما بها)** أي بإن **(قد ألحقا)** من باقي الأدوات المذكورة بعدها **(فعلين)**، ويسمى الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاءه، وشرط الأول أن لا يكون ماضي المعنى، وأن لا يكون طلبيًّا، وأن لا يكون جامدًا، وأن لا يكون مقرونًا بقد أو حرف تنفيس أو حرف نفي غير لا ولم، وشرط الثاني أن يكون صالحًا لأن يكون شرطًا وإلا وجب قرنه بالفاء، فإذا وجدت هذه الشروط جزمت الفعلين إما **(لفظًا)** فيهما أو أحدهما **(أو محلًّا)**، كذلك وأشار بقوله **(مطلقًا)** إلى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعًا نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال:١٩] أو ماضيًا نحو ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء:٨]، أو الأول ماضيًا والثاني مضارعًا نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى:٢٠]، أو عكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله ﷺ «**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مَنْ ذَنْبِهِ**» وقول الشاعر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا ... مَلَأْتُمُو أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

فالصور أربع إجمالًا وتسع تفصيلًا؛ لأن الأولى تحتها أربع باعتبار كون كل منها مصحوبًا بلم أو غير مصحوب بها، فإما أن يكونا مصحوبين بها، وإما أن يكونا غير مصحوبين بها، وإما أن يكون الأول مصحوبًا بها دون الثاني أو بالعكس، والثانية تحتها صورة واحدة، والأخيرتان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبًا بلم أو غير مصحوب، فالجملة تسع، وكلها جائزة حتى في صورة الأختلاف على الراجح، وإنما قلت غالبًا فيما تقدم لأن ما ذكر قد يجزم فعلًا وجملة نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ

﴿لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٣٢] بل قد يجزم فعلًا واحدًا نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل، وعمرو وإن أعطى مالًا لئيم، فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج إلى جواب، وهو الذي اختاره السعد التفتازاني، واختار بعضهم أن الجواب محذوف دل عليه خبر المبتدأ.

ولما قدم الكلام على الأفعال لأنها عوامل ورتبة العامل التقدم على المعمول شرع في الكلام على الأسماء مبتدئًا بالمرفوعات منها لأنها العمد فقال:

بَابُ مَرْفوعَاتِ الأَسْمَاءِ

مَرْفُوعُ الاسْمَا سَبْعَةٌ نَأْتِي بِهَا مَعْلُومَةَ الأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيبِهَا
فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدِ ارْتَفَعْ بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعْ
وَوَاجِبٌ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُجَرَّدَا إِذَا لِجَمْعٍ اَوْ مُثَنًّى أُسْنِدَا
فَقُلْ أَتَى الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَا كَجَاءَ زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا
وَقَسَّمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرَا فَالظَّاهِرَ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا
وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا قُسِّمَا كَقُمْتُ قُمْنا قُمْتَ قُمْتِ قُمْتُمَا
قُمْتُنَّ قُمْتُمْ قَامَ قَامَتْ قاما قَامُوا وَقُمْنَ نَحْوُ صُمْتُمْ عَامَا
وَهَذِهِ ضَمَائِرٌ مُتَّصِلَهْ وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُنْفَصِلَهْ
كَلَمْ يَقُمْ إِلاَّ أَنَا أَوْ أَنْتُمُ وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْقِيَاسِ يُعْلَمُ

(باب) بيان (مرفوعات الأسماء)

أي الأسماء المرفوعة أو المرفوعات من الأسماء أو مرفوعات هي الأسماء، فالإضافة في كلامه إما من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة التي على معنى من، أو من الإضافة البيانية، والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لا جمع مرفوعة كما يقتضيه قوله:

(**مرفوع الاسما**) بالقصر، وفي الإضافة ما تقدم وقوله (**سبعة**) خبر عن قوله مرفوع الأسماء المقصود به الجنس، فلذلك صح الإخبار عنه بالجمع فاندفع ما

قد يقال: كيف يصح الإخبار في كلامه مع عدم المطابقة؟ وهذه السبعة (**نأتي بها**) إن شاء الله تعالى مبوبة، وقد اعتذر الناظم عن ذكر أسمائها كما صنع الأصل بقوله: (**معلومة الأسماء**) بالمد (**من تبويبها**) أي فلا حاجة إلى ذكرها هنا، وبدأ بالفاعل لأنه أصل المرفوعات فقال:

(**فالفاعل**) لغة: من أوجد الفعل، واصطلاحًا: (**اسم مطلقا**) أي سواء كان صريحًا نحو: قام زيد، أو مؤولًا نحو: يعجبني أن تقوم، وخرج الحرف والفعل والجملة ما لم يقصد لفظها كما إذا قلت: صدر عني لا حول ولا قوة إلا بالله، أي صدر عني هذا اللفظ، وهذا الاسم (**قد ارتفع**) لفظًا نحو: قال الله، أو تقديرًا نحو: جاء الفتى، أو محلًّا نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلۡمٌ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النمل:٤٠] وقد يجر بمن أو الباء الزائدتين نحو: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة:١٩] ونحو ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد:٤٣] ورافعه قيل الإسناد، والصحيح أنه (**بفعله**) أو ما في تأويله كاسم الفاعل نحو: ﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ [النحل:٦٩]، وأمثلة المبالغة نحو: أضراب زيد، والصفة المشبهة نحو: حسن وجهه، وأفعل التفضيل نحو: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والمصدر نحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ﴾ [الحج:٤٠] واسم الفعل نحو: هيهات العقيق، والظرف نحو: ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٤٣]، والجار والمجرور نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم:١٠].

وإنما اقتصر الناظم على الفعل لأنه الأصل، (**والفعل**) أي والحال أن الفعل أو ما في تأويله (**قبله وقع**) إما لفظًا وهو ظاهر أو تقديرًا نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦] أو حكمًا نحو: قم واستقم.

(وواجب) صناعة (في الفعل) ماضيًا كان أو مضارعًا (أن يجردا) من علامة التثنية والجمع (إذا لجمع) مذكرًا كان (أو) مؤنثًا أو لـ (مثنى) كذلك (أسندا) به يتعلق الجار والمجرور قبله، وقد فرع على ذلك لكن على اللف والنشر المشوش قوله: (فقل أتى الزيدان) والهندان، ويأتي الزيدان والهندان، (و) قل: أتى (الزيدونا) والهندات، ويأتي الزيدون والهندات، كما إذا أسند للمفرد ماضيًا كان أو مضارعًا (كـــ) قولك: (جاء زيد)، وجاءت هند، (و) قولك: (يجي) بلا همز (أخونا)، وتجيء هند، وهذا كله على اللغة الفصحى، وهناك لغة قليلة تلحقه علامة التثنية والجمع ويعبر عن هذه اللغة بلغة: أكلوني البراغيث، وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ وبعضهم أنها لغة أزد شنوأة ومن هذه اللغة قوله:

تَــوَلَّى قِتَــالَ الـمَــــارِقِينَ بِنَفْـــسِهِ   وَقَــدْ أَسْلَمَـــــاهُ مُبْعَــدٌ وَحَـــمِيمُ

وقوله:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَـاعْتَزَزْتَ بِنَـصْرِهِمْ   وَلَـوْ أَنَّهُـمْ خَـذَلُوكَ كُنْـتَ ذَلِـيلَا

وعلى هذه اللغة حمل قوله ﷺ «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، لكن الصواب حمله على اللغة الفصحى؛ لأن هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو أن لله ملائكة يتعاقبون ... إلى آخره فالواو ضمير لا علامة كما عليه ابن مالك.

(وقسموه) أي الفاعل (ظاهرا) سواء كان مفردًا أو مثنى أو مجموعًا جمع تصحيح أو تكسير، وعلى كلٍّ مذكرًا كان أو مؤنثًا فهذه ثمانية، فمثال المفرد بقسميه: جاء زيد وجاءت هند، ومثال المثنى بقسميه: جاء الزيدان وجاءت

الهندان، ومثال جمع التصحيح بقسميه: جاء الزيدون وجاءت الهندات، ومثال جمع التكسير بقسميه: جاء الزيود وجاءت الهنود **(ومضمرا)** وهو ما كني به عن الظاهر اختصارًا لأن الأصل في نحو قولك: زيد ذهب زيد ذهب زيد فلما كنى بالضمير عن الظاهر وقيل زيد ذهب كان أخصر.

تنبيهات:

الأول: كان التعبير بالواو أولى لأنها أجود في التقسيم.

الثاني: لعل النصب في كلامه على نزع الخافض أي إلى ظاهر أو مضمر **(فالظاهر)** هو **(اللفظ الذي قد ذكرا)** في قوله: فقل أتى الزيدان... إلخ

(والمضمر اثنا عشر) بسكون الشين **(نوعًا قسما)** منها اثنان للمتكلم، الأول: التاء المضمومة للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا، والثاني: نا للمتكلم ومعه غيره مذكرًا كان أو مؤنثًا مثنى أو جمعًا، وذلك (كـــ) ما في قولك **(قمتُ)** بضم التاء وقولك: **(قمنا)**، ومنها خمسة للمخاطب؛ الأول: التاء المفتوحة للمفرد المذكر وذلك كقولك: **(قمتَ)** يا زيد، والثاني: التاء المكسورة للمفردة المؤنثة، وذلك كقولك: **(قمتِ)** يا هند، والثالث: التاء المضمومة مع الميم والألف للمثنى مذكرًا كان أو مؤنثًا، وذلك نحو قولك: **(قمتما)** يا زيدان أو يا هندان، والرابع: التاء المضمومة مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك: **(قمتن)** يا هندات، والخامس: التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكر، وذلك كقولك: **(قمتم)** يا زيدون.

ومنها خمسة للغائب: الأول: هو للمفرد المذكر نحو قولك: زيد **(قام)** فإن الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هو، والثاني: هي للمفردة المؤنثة نحو قولك: هند **(قامت)** فإن الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هي، والثالث: الألف للمثنى

المذكر نحو: قولك الزيدان (قاما) فإن الألف فيه هي الفاعل، وأخل الناظم كالأصل بقامتا للمثنى المؤنث ولابد منه، ومنه ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١١]، والرابع: الواو للجمع المذكر نحو قولك: الزيدون (قاموا) فإن الفاعل فيه هو الواو، (و) الخامس: النون للجمع المؤنث نحو قولك: الهندات (قمن) فإن الفاعل فيه هو النون، وقد مثل أيضًا لضمير جمع الذكور المخاطبين لزيادة التوضيح وتتميم البيت بقوله: (**نحو صمتم**) يا زيدون (**عامًا**) أي حولًا.

وعلم أن الضمير قسمان: متصل بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي إلا في الاختيار، ومنفصل عن عامله وهو ما يبتدأ به ويلي إلا في الاختيار، فالأول تقدم ذكره في الأمثلة المذكورة كما أشار إليه بقوله (**وهذه ضمائر**) بالتنوين للضرورة (**متصلة**) بعواملها، لأنه لا يبتدأ بها، ولا تلي إلا في الاختيار، والثاني أشار إليه بقوله: (**ومثلها**) أي مثل الضمائر المتصلة (**الضمائر المنفصلة**) عن عواملها، فهي اثنا عشر نوعًا أيضًا منها اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب، ومنها خمسة للغائب كما تقدم في المتصلة، وذلك (**كـــ**) قولك (**لم يقم إلا أنا أو**) قولك: لم يقم إلا (**أنتم**) يا زيدون فالأول للمتكلم وحده، والثاني: للجمع المذكر المخاطب، (**وغير ذين**) من بقية أنواع المنفصلة (**بالقياس**) على المتصلة (**يعلم**) وذلك كقولك: لم يقم إلا نحن، ولم يقم إلا أنتَ يا زيد، ولم يقم إلا أنتِ يا هند، ولم يقم إلا أنتما يا زيدان أو يا هندان، ولم يقم إلا أنتن يا هندات، وزيد لم يقم إلا هو، وهند لم يقم إلا هي والزيدان أو الهندان لم يقم إلا هما، والزيدون لم يقم إلا هم، والهندات لم يقم إلا هن.

ومثل إلا مع لم في هذه الأمثلة إنما فتقول: إنما يقوم أنا، وإنما يقوم نحن، وإنما يقوم أنتَ يا زيد، وإنما يقوم أنتِ يا هند، وإنما يقوم أنتما يا زيدان، أو يا هندان،

وإنما يقوم أنتم يا زيدون، وإنما يقوم أنتن يا هندات، وزيد إنما يقوم هو، وهند إنما يقوم هي، والزيدان أو الهندان إنما يقوم هما، والزيدون إنما يقوم هم، والهندات إنما يقوم هن.

والحاصل أن الضمير إما للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب وكل من هذه الثلاثة إما مفرد أو مثنى أو مجموع، فهذه تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها، وكل من هذه التسعة إما مذكر أو مؤنث، فالحاصل بالضرب ثمانية عشر، وكل من الثمانية عشر إما متصل أو منفصل، فالجملة ستة وثلاثون لكن ألفاظ الضمائر المتصلة اثنا عشر فقط، وكذلك المنفصلة لأن المتكلم بأقسامه الستة وضع له لفظان فقط واحد للمفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا والآخر للأربعة الباقية، والمخاطب بأقسامه الستة وضع له خمسة ألفاظ، والغائب كذلك لأن المثنى من كل منهما اكتفى بلفظ واحد في المذكر والمؤنث فسقط ستة من ثمانية عشر يبقى اثنا عشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة.

وعلم من كلام الناظم أن الضمائر المستترة من قسم المتصلة.

ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل فقال:

بَابُ نَائِبِ الْفَاعِلِ

أَقِمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفْ ... مَفْعُولَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرِفْ
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ ظَرْفًا اَوْ مَجْرُورَا ... إِنْ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ المَذْكُورَا
وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمْ ... وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيْرِ مُلْتَزَمْ
فِي كُلِّ مَاضٍ وَهْوَ فِي المُضَارِعِ ... مُنْفَتِحٌ كَيُدَّعَى وَكَادُّعِي
وَأَوَّلُ الفِعْلِ الَّذِي كَبَاعَا ... مُنْكَسِرٌ وَهْوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا
وَذَاكَ إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرُ ... ثَانِيهِمَا كَيُكْرَمُ المُبَشِّرُ
أَمَّا الضَّمِيْرُ فَهْوَ نَحْوُ قَوْلِنَا ... دُعِيتُ أُدْعَى مَا دُعِي إِلاَّ أَنَا

(باب) بيان (نائب الفاعل)

وتعبيره بنائب الفاعل أولى من تعبير الأصل بالمفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنه لا يشمل درهمًا من نحو قولك: أعطى زيد درهمًا، ولا يشمل كلًّا من الظرف والجار والمجرور والمصدر إذا أنيب عن الفاعل، لكن أجيب عن الأصل بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهمًا من نحو قولك: أعطى زيد درهمًا، لأنه منصوب، وبأنه اقتصر على المفعول لأنه الأصل في النيابة، وأجيب أيضًا بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار علمًا على النائب عن الفاعل، وقد بين ذلك بقوله:

(أقم) أيها المتكلم (مقام) بضم أوله لأنه من أقام بخلاف ما لو كان من قام فإنه يكون بفتح أوله، ومقام مضاف و (الفاعل) مضاف إليه، وقد وصفه بقوله

(**الذي حذف**) لغرض من الأغراض كالخوف منه أو عليه والإبهام على السامع ونحو ذلك: (**مفعوله**) إن وجدته نحو ضُرب عمرو ويُضرب عمرو فتقيم مقام الفاعل الذي حذف مفعوله (**في كل ما له عرف**) من الرفع وغيره مما تقدم.

(**أو مصدرا**) نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة:١٣]، (**أو ظرفا**) زمانيًا أو مكانيًا، فالأول نحو صيم رمضان والثاني نحو جُلس أمام الأمير (**أو**) جارًّا و(**مجرورا**) نحو سِير بزيد، ومحل جواز إقامة كل من هذه الثلاثة (**إن لم تجد مفعوله المذكورا**) وإلا فلا تجوز إقامة كل منها على الصحيح، ثم إنك إذا أقمت مقام الفاعل الذي حذف مفعوله كأن قلت ضُرب عمرو ويُضرب عمرو التبس الإسناد للمفعول بالإسناد للفاعل، وحينئذ فلابد من تغيير الفعل المسند لأحدهما تمييزًا بينهما، والأولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول لأنه الذي حصل به اللبس كما أشار إليه الناظم بقوله: (**وأول الفعل**) سواء كان ماضيًا أو مضارعًا بخلاف فعل الأمر فإنه لا يصح بناؤه للمفعول، واحترز بقوله (**الذي هنا**) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما علمت من أن الأولى بالتغيير إنما هو الفعل المسند للمفعول، وجملة قوله (**يضم**) خبر عن الأول، ثم إن كان ماضيًا كسر ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله: (**وكسر ما**) أي حرف أو الحرف الذي (**قبل**) الحرف (**الأخير ملتزم**) بفتح الزاي أي التزمته العرب (**في كل**) فعل (**ماض**)، وإن كان مضارعًا فتح ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله: (**وهو**) أي ما قبل الحرف الأخير (**في**) الفعل (**المضارع * منفتح**)، وقد مثل لكل من الماضي والمضارع على اللف والنشر المشوش بقوله: (**كـــ**) قولك: (**يُدَّعى**) بتشديد الدال وأصله يدعي زيد كذا فإذا بنيته للمفعول تقول يُدَّعى كذا (**و كـــ**) قولك (**ادُّعي**) بتشديد الدال وأصله ادَّعى زيد كذا،

فإذا بنيته للمفعول تقول ادُّعى كذا، وهذا كله في صحيح العين، وأما معتل العين، فإن كان ماضيًا كباع وقال كسر أوله كما أشار إليه بقوله:

(وأول الفعل الذي كباعا) من كل فعل ماض معتل العين **(منكسر)** لفظًا وإن كان منضمًا تقديرًا فتقول بيع وقيل، وأصله بيع وقول نقلت حركة العين فيهما إلى ما قبلها بعد سلب حركته، وقلبت الواو في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولم تقلب الياء لعدم المقتضى فصار بيع وقيل: ولعل الناظم اعتذر عن الأصل في عدم ذكره لذلك بقوله: **(وهو الذي قد شاعا)** أي اشتهر، فلذلك تركه الأصل، وإن كان مضارعًا ضم أوله على الأصل، ولذلك لم ينبه عليه الناظم، فتقول: يقال ويباع، وأصله: يقول ويبيع، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفًا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار: يقال ويباع.

اعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار إليه بقوله:

(وذاك) أي نائب الفاعل **(إما مضمر)** سواء كان متصلًا أو منفصلًا **(أو مظهر)** بأقسامه السابقة في باب الفاعل، **(ثانيهما)** وهو الظاهر **(كـــ)** ما في قولك: **(يُكرم المبشِّر)** بكسر الشين بصيغة اسم الفاعل.

(أما الضمير) متصلًا كان أو منفصلًا **(فهو نحو)** الضمير في **(قولنا * دعيت)** فالتاء نائب الفاعل، وقولنا: **(ادعي)** فالضمير المستتر نائب الفاعل، وهذا في المتصل بارزًا كان أو مستترًا، وأما المنفصل فهو نحو الضمير في قولنا **(ما دعي إلا أنا)** وهذا في الماضي ومثله المضارع، وبالجملة فجميع ما تقدم في باب الفاعل يأتي في باب النائب عن الفاعل.

ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل شرع في الكلام على المبتدأ والخبر فقال:

بَابُ المُبْتَدَأ وَالْخَبَر

المُبْتَدَا اسْم رَفْعُهُ مُؤَبَّدُ   عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٍ مُجَرَّدُ
وَالخَبَرُ اسْمٌ ذُو ارْتِفَاعٍ أُسْنِدَا   مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَا
كَقَوْلِنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ   وَقَوْلِنَا الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ
وَمِثْلُهُ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ   وَمِنْهُ أَيْضًا قَائِمٌ أَخُونَا
وَالمُبْتَدَا اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَضَى   أَو مُضْمَرٌ كَأَنْتَ أَهْلٌ لِلقَضَا
وَلاَ يَجُوزُ الِابْتِدَا بِمَا اتَّصَلْ   مِنَ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلِّ مَا انْفَصَلْ
أَنَا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا   أَنْتُنَّ أَنْتُمْ وَهْوَ وَهْيَ هُمْ هُمَا
وَهُنَّ أَيْضًا فَالجَمِيعُ اثْنَا عَشَرْ   وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ مُعْتَبَرْ
وَمُفْرَدًا وَغَيْرُهُ يَأْتِي الخَبَرْ   فَالأَوَّلُ اللَّفْظُ الَّذِي فِي النَّظْمِ مَرّ
وَغَيْرُهُ فِي أَرْبَعٍ مَحْصُورُ   لاَ غَيْرُ وَهْيَ الظَّرْفُ وَالمَجْرُورُ
وَفَاعِلٌ مَعْ فِعْلِهِ الَّذِي صَدَرَ   وَالمُبْتَدَا مَعْ مَا لَهُ مِنَ الخَبَرْ
كَأَنْتَ عِنْدِي وَالْفَتَى بِدَارِي   وَابْنِي قَرَا وَذَا أَبُوهُ قَارِي

(باب) بيان (المبتدأ والخبر)

وإنما جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبًا، وخرج بقولنا: غالبًا نحو أقائم الزيدان وما مضرب العمران لأن المبتدأ في ذلك لا خبر له، لكن له مرفوع سد مسد الخبر، وقد عرف الناظم كلًّا من المبتدأ والخبر مبتدئًا بالأول فقال:

(المبتدا) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤]، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق والجامد، ويشمل أيضًا العلم المنقول كشمر والجملة التي أريد لفظها نحو قوله ﷺ: «لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الـجَنَّةِ»، ولا يشمل الفعل والحرف، فإن قيل قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم: ضرب فعل ماضٍ ووقع الحرف مبتدأ في قولهم: من حرف جر، أجيب بأن «ضرب» و«من» في ذلك ونحوه مما يذكر على ألسنة المعربين اسمان لأن المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرفية بالنظر لمسماهما وهو «ضرب» و«من» في تركيب آخر وإلا لكان كذبًا، فإن الاسم لا يكون فعلًا ولا حرفًا، وقوله: (رفعه مؤبد) أي أبده النحاة أي أثبتوه أبدًا، فصل أول خرج به الاسم المنصوب كخبر كان واسم إن والمجرور، وخرج به أيضًا الاسم الذي لا إعراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الإعراب، واختلف في الرافع للمبتدأ، والصحيح أنه الابتداء، واختلف أيضًا في الرافع للخبر والصحيح أنه المبتدأ، قال ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالـمُبْتَدَا

وقيل إنهما ترافعا فكل منهما رفع الآخر، وقيل إن الابتداء رفعهما معًا، وقيل إن الابتداء رفع المبتدأ وهما رفعا الخبر، فالأقوال أربعة.

وقوله: **(عن كل لفظ عامل)** غير زائد وشبهه **(مجرد)** فصل ثان خرج به الفاعل، ونائب الفاعل واسم كان واسم إن، ومن الفاعل نحو: زيد في جواب: من قام؟ لأنه وإن كان مجردًا عن لفظ عامل لفظًا لم يكن مجردًا عنه تقديرًا فإن التقدير: قام زيد، ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بما بعده، وقيد باللفظ لأن المبتدأ ليس مجردًا عن غير اللفظ فإنه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت، وإنما قلت غير زائد وشبهه فيدخل المجرور بحرف زائد أو شبيه به، فالأول كما في قولك: بحسبك درهم، ومنه قولهم: ناهيك بزيد، وقولهم: كيف بك، إذا كان كهذا.

والثاني كما في قوله:

لعـــل أبي المغـــوار منـــك قريـــب

ومنه مجرور رب نحو قولك: رب رجل كريم لقيته، ومنه أيضًا والواقع بعد لولا في نحو: لولاي ولولاك ولولاه على ما قاله سيبويه من أن لولا جارة للضمير مختصة به.

فإن قيل: حيث كان لابد من التقييد بغير الزائد وشبهه، فلم تركه الناظم كالأصل؟

أجيب بأن العامل متى أطلق إنما ينصرف إلى ما ليس زائدًا ولا شبيهًا، وتعبيره بالعامل بصيغة الإفراد أولى من تعبير الأصل بالعوامل بصيغة الجمع؛ لأنه لا يخرج ما دخل عليه عامل أو عاملان وإن أجيب عنه بأن أل جنسية.

ولما فرغ من تعريف المبتدأ شرع في تعريف الخبر فقال:

(والخبر) هو **(اسم)** صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو: شأن زيد أن يفعل كذا، وإنما اقتصر على الاسم لأنه الأصل في الإخبار وإلا فالخبر قد يكون جملة أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا كما سيأتي، ويحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الاسم

حقيقة وهو ظاهر أو حكمًا وهو الجملة والظرف والجار والمجرور، وقوله **(ذو ارتفاع)** فصل أول خرج به الاسم المنصوب والمجرور، بل والاسم الذي لا إعراب له أصلًا كما تقدم نظيره، وقوله: **(أسندا)** بالبناء للمفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن، فتعريف الخبر هو: الاسم المرفوع الذي أسند حال كونه **(مطابقًا في لفظه)** من حيث التذكير وضده ومن حيث الإفراد وضداه **(للمبتدا)**، فإن كان المبتدأ مفردًا يكون الخبر كذلك.

(كقولنا زيد عظيم الشان) أي عظيم القدر **(و)** إن كان المبتدأ مثنى يكون الخبر كذلك كـ **(قولنا الزيدان قائمان)** وإن كان المبتدأ جمعًا كان الخبر كذلك وأشار إليه بقوله: **(ومثله)** قولنا: **(الزيدون قائمونا)** ثم إن الخبر حقه التأخر عن المبتدأ، وقد يكون متقدمًا عليه كما أشار إليه بقوله: **(ومنه)** أي من المبتدأ والخبر **(أيضًا)** أي كما منه ما تقدم، قولنا: **(قائم أخونا)** فإن أصله أخونا قائم فقدم الخبر على المبتدأ، ولا يصح أن يكون قائم مبتدأ وأخونا فاعلًا سد مسد الخبر لأن شرط ذلك أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام وما هنا ليس كذلك.

لما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر شرع في أقسام كل منهما مبتدئًا بأقسام المبتدأ فقال: **(والمبتدا)** قسمان كما أشار إليه بقوله: **(اسم ظاهر كما مضى)** في الأمثلة السابقة **(أو مضمر)** منفصل أخذًا مما يأتي **(كـــ)** ما في قولنا: **(أنت أهل للقضا)** أي أنت أهل للحكم بين الناس، **(ولا يجوز الابتدا بما اتصل * من الضمير)** الأول نحو لولاي ولولاك ولولاه بناء على أن الضمير المتصل في ذلك في محل رفع بالابتداء، وقيل: إنه في محل جر بلولا، **(بل بكل ما انفصل)** منه وهو ثلاثة أقسام:

قسم يختص بالمتكلم وهو: **(أنا)** للمتكلم وحده، **(ونحن)** للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه.

وقسم يختص بالمخاطب وهو: **(أنتَ)** للمخاطب المفرد المذكر و**(أنتِ)** للمخاطبة المفردة المؤنثة، و**(أنتما)** للمخاطب المثنى مذكرًا كان أو مؤنثًا، و**(أنتن)** لجمع النسوة المخاطبات، و**(أنتم)** لجمع الذكور المخاطبين.

(و) قسم يختص بالغائب وهو: **(هو)** للغائب المفرد، **(وهي)** للغائبة المفردة، و**(هم)** لجمع الذكور الغائبين، و**(هما)** للغائب المثنى مذكرًا كان أو مؤنثًا، **(وهن أيضًا)** لجمع النسوة الغائبات، فللمتكلم اثنان وللمخاطب خمسة وللغائب كذلك، **(فالجميع اثنا عشر)** ضميرًا، **(وقد مضى منها)** في قوله: كأنت أهل للقضا **(مثال معتبر)** ولم يأت ببقية الأمثلة لعلمها بالمقايسة.

ولما فرغ من تقسيم المبتدأ شرع في تقسيم الخبر فقال:

(ومفردًا) وهو هنا ما ليس جملة ولا شبه الجملة، وهو قسمان: مشتق وجامد؛ فالمشتق هو ما دل على متصل مصوغًا من مصدر، والجامد بخلافه، والأول متحمل لضمير المبتدأ ما لم يرفع الظاهر نحو: زيد قائم أبوه، بخلاف الثاني إلا إذا أوِّل بالمشتق نحو: زيد أسد، وإنما كان الأول مفردًا لأن الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة إلا إن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو: أقائم الزيدان، **(وغيره)** وهو الجملة وشبهها ولا يخفى أن كلًّا من قوله: مفردًا وقوله: غيره، حال مقدم من فاعل قوله **(يأتي الخبر)** والتقدير: ويأتي الخبر حال كونه مفردًا وحال كونه غيره، وإذا أردت بيان كل منهما **(فالأول)** وهو **(اللفظ)** المفرد هو **(الذي في النظم مر)** في قوله كقولنا: زيد عظيم الشأن... إلخ، ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول.

(وغيره) أي غير المفرد (في أربع محصور) أي لا يخرج عنها، وأكد ذلك بقوله: (لا غير) بالبناء على الضم، وإنما كان أربعة لأن شبه الجملة شيئان، والجملة كذلك كما يعلم من قوله: (وهي) أي تلك الأربع (الظرف والمجرور) التامان، والتام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخلاف الناقصين والناقص هو الذي لا تتم الفائدة من غير ملاحظة متعلقه نحو: زيد اليوم أو زيد بك أو فيك أو عنك.

(وفاعل مع فعله الذي صدر) منه أي من مدلوله لأن المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ، وصدور الفعل إنما هو من الفاعل الحقيقي، وهذا إشارة إلى الجملة الفعلية، وهي ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكمًا نحو: لن يقوم زيد، وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية، فقضيته أنه يجوز نحو: زيد اضربه من غير حاجة إلى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك، ولذلك قال في التسهيل: "ولا يمتنع كونه طلبية خلافًا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافًا لابن السراج". أ هـ

(والمبتدا مع ما له من الخبر) وهذا إشارة إلى الجملة الاسمية وهي ما صدرت باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكمًا نحو: إن زيدًا قائم، فالظرف (كـــ) ما في قولك: (أنت عندي و) الجار والمجرور كما في قولك: (الفتى بداري)، وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف، ولا خلاف في جواز تقديره اسمًا نحو: كائن أو مستقر، أو فعلًا نحو: كان أو استقر، وإنما الخلاف في الترجيح، فبعضهم رجح تقديره اسمًا لقلة التقدير عليه، وبعضهم رجح تقديره فعلًا لأن الأصل في العمل للأفعال، والحق كما قاله الموضح في المغني أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا بل بحسب المعنى، (و) الجملة الفعلية كما في قولك (ابني قرا) فجملة قرا من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في محل رفع خبر عن

المبتدأ، (و) الجملة الاسمية كما في قولك (ذا أبوه قاري) فجملة أبوه قاري من المبتدأ وخبره خبر عن المبتدأ الأول الذي هو اسم الإشارة، وجملة الفعل والفاعل والمبتدأ وخبره في هذين القسمين تسمى جملة صغرى، وأما الجملة بتمامها فتسمى جملة كبرى لأن ضابط الصغرى ما وقعت خبرًا عن غيرها، وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة، ومن ذلك تعلم أن قولك: زيد قائم، لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو جملة: أبوه غلامه منطلق، في قولك: زيد أبوه غلامه منطلق، فباعتبار كونها وقعت خبرًا عن غيرها تسمى جملة صغرى، وباعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة كبرى، وأما جملة زيد أبوه إلخ فتسمى جملة كبرى فقط وجملة: غلامه منطلق تسمى صغرى فقط.

تنبيه: يشترط لصحة وقوع الجملة خبرًا أن تكون مشتملة على الرابط ما لم تكن عين المبتدأ في المعنى نحو: نطقي الله حسبي، والرابط في الجملة الأولى من كلام الناظم الضمير المستتر، وفي الثانية الضمير من أبوه.

ولما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في الكلام على العوامل الداخلة عليهما وهي ثلاثة أقسام: فالقسم الأول: ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، والقسم الثاني: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها، والقسم الثالث: ما ينصبهما معًا وهو ظن وأخواتها، وقد تكلم عليها الناظم على هذا الترتيب حيث قال:

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

ارْفَعْ بِكَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ ... بِهَا انْصِبَنْ كَكَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرْ
كَذَاكَ أَضْحى ظَلَّ بَاتَ أَمْسَى ... وَهَكَذَا أَصْبَحَ صَارَ لَيْسَا
فَتِئَ وَانْفَكَّ وَزَالَ مَعْ بَرِحْ ... أَرْبَعُهَا مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ تَتَّضِحْ
كَذَاكَ دَامَ بَعْدَ مَا الظَّرْفِيَّهْ ... وَهْيَ الَّتِي تَكُونُ مَصْدَرِيَّهْ
وَكُلُّ مَا صَرَّفْتَهُ مِمَّا سَبَقْ ... مِنْ مَصْدَرٍ وَغَيْرِهِ بِهِ الْتَحَقْ
كَكُنْ صَدِيقًا لاَ تَكُنْ مُجَافِيَا ... وَانْظُرْ لِكَوْنِي مُصْبِحًا مُوَافِيَا

كان وأخواتها

أي نظائرها في العمل فهو استعارة تصريحية وبدأ بكان لأنها أم الباب فقال:

(**ارفع بكان المبتدا**) حال كونه (**اسمًا**) لها في اصطلاحهم ويسمى أيضًا فاعلًا مجازًا، والأصح أنها أحدثت فيه رفعًا غير الذي كان به، (**والخبر**) بالنصب على أنه مفعول مقدم (**بها**) أي بكان (**انصبن**) بنون التوكيد الخفيفة حال كونه خبرًا لها في اصطلاحهم، ويسمى مفعولًا لها مجازًا وذلك (**كـ**) ما في قولك (**كان زيد ذا بصر**) أي صاحب بصر.

(**كذاك**) أي مثل كان (**أضحى**) فارفع بها المبتدأ اسمًا لها وانصب بها الخبر، وذلك كما في قولك: أضحى الفقيه ورعًا، وكذلك (**ظل**) فارفع بها المبتدأ اسمًا لها وانصب بها الخبر، وذلك كما في قولك: ظل زيد صائمًا، وكذلك (**بات**) فارفع بها المبتدأ اسمًا لها وانصب بها الخبر، وذلك كما في قولك: بات زيد قائمًا، وكذلك

(**أمسى**) فارفع بها المبتدأ اسمًا لها وانصب بها الخبر، وذلك كما في قولك: أمسى زيد غنيًا، (**وهكذا أصبح**) فارفع بها المبتدأ اسمًا لها وانصب بها الخبر، وذلك كما في قولك: أصبح البرد شديدًا، وهكذا (**صار**) فارفع بها المبتدأ اسمًا لها وانصب بها الخبر، وذلك كما في قولك: صار زيد غنيًّا، وهكذا (**ليسا**) فارفع بها المبتدأ اسمًا لها وانصب بها الخبر، وذلك كما في قولك: ليس زيد قائمًا.

ولا يخفى أن ما تقدم يعمل بلا قيد، وأما ما سيأتي فيعمل بقيد وهو قسمان: قسم يعمل بقيد أن يكون من بعد نفي أو ما ألحق به وهو:

(**فتئ وانفك وزال**) ماضي يزال (**مع برح**) فهذه (**أربعها**) أي أربع هي (**من بعد نفي**) أو ما ألحق به من النهي والدعاء (**تتضح**) وذلك كما في قولك: ما فتئ زيد عالمًا، وما انفك عمرو مستقيمًا، وما زال بكر صالحًا، وما برح خالد مطيعًا، وإنما شرط فيها ذلك لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي أو شبهه انقلبت إثباتًا فيستفاد منها الاستمرار المقصود حينئذ.

وقسم يعمل بقيد أن يكون بعد ما الظرفية المصدرية وهو ما أشار إليه بقوله:

(**كذاك دام**) بشرط أن تكون (**بعد ما الظرفية**) وإنما سميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، (**وهي التي تكون مصدرية**) لكونها آلة في تأويل الفعل الذي بعدها بمصدر، وذلك كما في قولك: لا أصحبك ما دام زيد مترددًا إليك، أي مدة دوام تردد زيد إليك، فلو لم تكن دام بعد ما المذكورة لم تعمل العمل المذكور بل يكون المنصوب بها حالًا، ثم إن هذه الأفعال منها ما لا يتصرف أصلًا وهو «ليس» اتفاقًا ودام على الصحيح، ومنها ما يتصرف تصرفًا ناقصًا وهو زال وأخواته، ومنها ما يتصرف تصرفًا تامًّا وهو الباقي وحكم المتصرف منها حكمها كما أشار إليه بقوله:

(**وكل ما صرفته مما سبق**) من الأفعال (**من مصدر وغيره**) كالأمر والمضارع (**به التحق**) أي التحق به في المذكور، ثم مثل لذلك على اللف والنشر غير المرتب لأنه مثل للثاني بقوله:

(**كـــ**) قولك (**كن صديقًا**) و(**لا تكن مجافيًا و**) للأول بقوله (**انظر لكوني مصبحًا موافيا**) وفي نسخة مصافيا.

ولما فرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع في الكلام على إن وأخواتها حيث قال:

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

تَنْصِبُ إِنَّ المُبْتَدَا اسْمًا وَالخَبَرْ   تَرْفَعُهُ كَإِنَّ زَيْدًا ذُو نَظَرْ
وَمِثْلُ إِنَّ أَنَّ لَيْتَ فِي الْعَمَلْ   وَهَكَذَا كَأَنَّ لَكِنَّ لَعَلّ
وَأَكَّدُوا المَعْنَى بِإِنَّ أَنَّا   وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظِ مَنْ تَمَنَّى
كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ فِي المُحَاكِي   واسْتَعْمَلُوا لكِنَّ فِي اسْتِدْرَاكِي
وَلِتَرَجٍّ وَتَوَقُّعٍ لَعَلّ   كَقَوْلِهِمْ لَعَلَّ مَحْبُوبِي وَصَلْ

إن وأخواتها

أي نظائرها كما مر وبدأ بإن لأنها أم الباب فقال:

(تنصب إن المبتدا) حال كونه (اسمًا) لها في اصطلاحهم (والخبر * ترفعه) حال كونه خبرًا لها في اصطلاحهم أيضًا، وذلك (كـ) قولك: (إن زيدًا ذو نظر) أي صاحب نظر.

(ومثل إن) المكسورة الهمزة (أن) المفتوحة الهمزة وذلك كقولك: بلغني أن زيدًا قائم، ومثلها أيضًا: (ليت) وذلك كقولك: ليت لي مالًا فأحج منه، والمثلية إنما هي (في العمل) لا في غيره، إذ إن المكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الهمزة فإنها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد، ومعنى أن التوكيد، وأما ليت فمعناها التمني كما سيذكره الناظم، (وهكذا كأن) بالهمزة وتشديد النون، وذلك كقولك: كأن زيدًا أسد، وكذلك (لكنَّ) بتشديد النون

وذلك كقولك: زيد شجاع لكنه بخيل، وكذلك (لعل) وذلك كقولك: لعل الحبيب قادم.

وشرط عمل هذه الحروف أن لا تقترن بها الكافة وإلا بطل عملها إلا ليت ففيها الوجهان، ثم إن معنى إن بكسر الهمزة وأن بفتحها التوكيد كما أشار إليه بقوله: (**وأكدوا المعنى**) وجوبًا إن كان المخاطب منكرًا واستحسانًا إن كان مترددًا، فإن كان خالي الذهن لم يؤكد (**بإن**) بكسر الهمزة (**أنا**) بفتحها والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب إيجابًا كان نحو: إن زيدًا قائم أو سلبًا نحو: إن زيدًا ليس بقائم، ومعنى ليت التمني كما أشار إليه بقوله (**وليت من ألفاظ من**) أي شخص أو الذي (**تمنى**) فهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه بأن كان مستحيلًا، نحو قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

أو ما فيه عسر نحو قولك: ليت لي قنطارًا من الذهب، ومعنى كأن التشبيه كما أشار إليه بقوله: (**كأن**) موضوعة (**للتشبيه**) وهو إلحاق ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة؛ فالأول نحو قولك: كأن زيدًا أسد، والثاني كقولك: كأن زيدًا حمار، وذلك إنما يكون (**في المحاكي**) أي في المشابه لغيره.

ومعنى لكن الاستدراك كما أشار إليه بقوله: (**واستعملوا**) أي العرب (**لكنَّ في استدراك**) وهو تعقيب الكلام، يرفع ما يتوهم ثبوته أو بإثبات ما يتوهم نفيه، فالأول كما في قولك: زيد شجاع لكنه ليس بكريم، والثاني كما في قولك زيد جبان لكنه كريم.

ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشار إليه بقوله: (**ولترج**) وهو طلب الأمر المحبوب المستقرب الحصول، (**و**) لـ (**توقع**) وهو الإشفاق من المكروه أي

الخوف منه، وعلى هذا فالتوقع قسيم للترجي، وقيل هو أعم منه لكن توقع المحبوب يسمى ترجيًا، وتوقع المكروه يسمى إشفاقًا، ولا يخفى أن الجار والمجرور خبر مقدم و (**لعل**) مبتدأ مؤخر، فالأول (**كقولهم لعل محبوبي وصل**) إلى مقصده، والثاني كقولهم: لعل زيدًا هالك.

ولما فرغ من الكلام على إن وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال:

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

إِنْـصِبْ بِظَـنَّ الْمُبْتَـدَا مَـعَ الْخَـبَرْ وَكُـلِّ فِعْـلٍ بَعْـدَهَا عَـلَى الأَثَـرْ
كَخِلْتُـــهُ حَــسِبْتُهُ زَعَمْتُـــهُ رَأَيْتُـــهُ وَجَدْتُـــهُ عَلِمْتُـــهُ
جَعَلْتُـــهُ اتَّخَذْتُـــهُ وَكُـــلِّ مَـــا مِـــنْ هَـــذِهِ صَرَّفْتَـــهُ فَلْـــيُعْلَمَا
كَقَـوْلِهِمْ ظَنَنْـتُ زَيْـدًا مُنْجِـدَا وَاجْعَلْ لَنَـا هَـذَا الْمَكَـانَ مَـسْجِدَا

ظن وأخواتها

أي نظائرها وبدأ بظن لأنها أم الباب فقال:

(انصب بظن المبتدا مع الخبر) على أنهما مفعولان لها على الصحيح، وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال، (و) انصبهما أيضًا بـ (كل فعل) يذكر (بعدها) أي بعد ظن (على الأثر) بفتحتين، ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة، ومحل ذلك ما لم تعلق أو تلغ، والتعليق: هو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا بسبب توسط ما له الصدارة بينها وبين معموليها نحو: علمت لزيد قائم، والإلغاء: هو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا لضعف العامل بتوسطه، والإعمال والإلغاء حينئذ على السواء أو تأخره والإهمال حينئذ أرجح، فالأول نحو: زيد ظننت قائم، والثاني نحو: زيد قائم ظننت، ويمتنع الإهمال مع تقدمه نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وذلك الفعل (كـــ) الفعل في (خلته) أي ظننته، وقد ترد لليقين كما في قوله:

دَعَـانِي الغَـوَانِي عَمَّهُـنَّ وَخِلْتَنِـي لِي اسْـمٌ فَـلَا أُدْعَـى بِـهِ وَهْـوَ أَوَّلُ

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء نقلت حركة الياء إلى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين، و(**حسبته**) أي ظننته وقد ترد لليقين كما في قوله:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالـجُودَ خَيْرَ تِـجَارَةٍ رَبَاحًـا إِذَا مَـا الـمَرْءُ أَصْـبَحَ ثَـاقِلَا

و(**زعمته**) أي ظننته، وأما بمعنى كفلته فليست مما نحن فيه لأنها تتعدى إلى مفعول واحد تقول زعمت زيدًا أي كفلته، و(**رأيته**) أي علمته، وأما بمعنى أبصرته فليست مما نحن فيه؛ لأنها تتعدى إلى مفعول واحد، تقول: رأيت زيدًا، أي أبصرته و(**وجدته**) أي علمته، وأما بمعنى أصبته فليست مما نحن فيه؛ لأنها تتعدى إلى مفعول واحد، تقول وجدت: زيدًا أي أصبته، و(**علمته**) لا بمعنى عرفته وإلا تعدت حينئذ لمفعول واحد تقول: علمت المسألة أي عرفتها، و(**جعلته**) أي صيرته ونقلته من حالة إلى حالة، و(**اتخذته**) أي صيرته ونقلته من حالة إلى حالة.

(**وكل ما** * من هذه) الأفعال (صرفته) كالأمر واسم الفاعل واسم المفعول فهو مثلها، (**فليعلما**) أي فليعلمن فالألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وذلك (**كقولهم ظننت زيدًا منجدا**) من الشدة، وخلته قائمًا، وحسبته صادقًا، وزعمته عالمًا، ورأيته محبوبًا، ووجدته نافعًا، وعلمته صديقًا، وجعلته معينًا، واتخذته خليلًا.

(و) كقولهم (**اجعل لنا هذا المكان مسجدا**) وظن زيدًا قائمًا إلى آخرها.

ولا يخفى أن هذا القسم - أعني ظن وأخواتها- حقه أن يذكر في المنصوبات، ولكن ذكر في المرفوعات استطرادًا وهكذا خبر كان واسم إن.

ولما أنهى الكلام على ما يعرب استقلالًا أخذ في الكلام على ما يعرب تبعًا وهو أربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، وقد بدأ بالنعت لأنه كالجزء من متبوعه حيث قال:

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْــتُ إِمَّــا رَافِــعٌ لِمُــضْمَرِ يَعــودُ لِلْمَنْعُــوتِ أَوْ لِمُظْهَــرِ
فَــأَوَّلُ الْقِــسْمَيْنِ مِنْــهُ أَتْبِــعِ مَنْعُوتَــهُ مِــنْ عَــشْرَةٍ لأَرْبَــعِ
فِي وَاحِـدٍ مِـنْ أَوْجُـهِ الإِعْـرَابِ مِـنْ رَفْـعٍ اَوْ خَفْـضٍ أَوْ انْتِـصَابِ
كَــذَا مِــنَ الإِفْــرَادِ وَالتَّــذْكِيرِ وَالــضِّدِّ وَالتَّعْرِيــفِ وَالتَّنْكِــيرِ
كَقَوْلِنَــا جَــاءَ الْغُــلاَمُ الفَاضِــلُ وَجَــاءَ مَعْــهُ نِــسْوَةٌ حَوَامِــلُ
وَثَــانِيَ الْقِــسْمَيْنِ مِنْــهُ أَفْــرِدِ وَإِنْ جَـرَى الْمَنْعُـوتُ غَـيْرَ مُفْـرَدِ
واجْعَلْــهُ فِي التَّأْنِيــثِ وَالتَّــذْكِيرِ مُطَابِقًــا لِلْمُظْهَــرِ الْمَــذْكُورِ
مِثَالُــهُ قَــدْ جَــاءَ حُرَّتَــانِ مُنْطَلِــقٌ زَوْجَاهُمَــا الْعَبْــدَانِ
وَمِثْلُــهُ أَتَــى غُــلاَمٌ سَــائِلَهْ زَوْجَتُــهُ عَــنْ دَيْنِهَــا الْمُحْتَــاجِ لَــهْ

(باب) بيان (النعت)

وهو لغة: وصف الشيء بما هو فيه، واصطلاحًا: التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به، فهو قسمان: الأول: يسمى نعتًا حقيقيًا وهو الرافع لضمير المنعوت: والثاني: يسمى سببيًا وهو الرافع للظاهر المضاف إلى السبب وهو ضمير المنعوت كما أشار إلى ذلك بقوله:

(النعت) بمعنى التابع المخصوص (إما رافع لمضمر) مستتر (يعود للمنعوت)، وذلك هو النعت الحقيقي، (أو) رافع (لمظهر) أو لضمير بارز، ثم

إن المنعوت له عشرة أحوال: الرفع والنصب والجر والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير.

ولا تجتمع كلها في وقت واحد، ألا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا في حالة واحدة، ولا مفردًا ومثنى ومجموعًا كذلك، ولا مذكرًا ومؤنثًا معًا، ولا معرفًا ومنكرًا كذلك، وإنما يجتمع منها في الوقت الواحد أربعة: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير، ولذلك لا يتبع النعت المنعوت في جميع العشرة معًا سواء كان حقيقيًّا أو سببيًّا، وإنما يتبعه الأول في الأربعة المذكورة كما أشار إلى ذلك بقوله:

(**فأول القسمين**) وهو الرافع لمضمر مستتر يعود إلى المنعوت الذي هو الحقيقي (**منه**) أي من النعت، ولفظ أول منصوب على أنه مفعول مقدم بقوله (**أتبع**) بقطع الهمزة (**منعوته من عشرة**) بسكون الشين للضرورة، (**لأربع**) أي في أربعة من عشرة كما علمته مما سبق، وقد أبدل من قوله أربع قوله:

(**في واحد من أوجه الإعراب**) الثلاثة وقد بينها بقوله: (**من رفع او خفض أو انتصاب**)، وأو في ذلك بمعنى الواو لأنه بيان لأوجه الإعراب الثلاثة كما علمت، فإن جعل بيانًا للواحد منها كانت أو على بابها.

(**كذا**) في واحد (**من الإفراد**) والضد، (**و**) في واحد من (**التذكير * والضد**)، وضد الإفراد التثنية والجمع، وضد التذكير التأنيث، (**و**) كذا في واحد من (**التعريف والتنكير**)، فتلخص أنه يتبع منعوته في أربعة من عشرة، وذلك (**كقولنا: جاء الغلام الفاضل**) فإن النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الإعراب وهو الرفع، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع وهو الإفراد، وفي

واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير، وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التعريف، فقد تبعه في أربعة من عشرة.

(و) كقولنا زيد (جاء معه نسوة حوامل) فإن النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الإعراب وهو: الرفع كما في الذي قبله، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع وهو الجمع، وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التأنيث، وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التنكير.

وأما الثاني فيتبعه في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتنكير ولا يتبعه في شيء من الخمسة الباقية بل يلزم الإفراد، وإن كان المنعوت مثنى أو مجموعًا كما أشار إلى ذلك بقوله:

(وثاني القسمين) وهو الرافع للمظهر أو للضمير البارز (منه) أي من النعت ولا يخفى أن الواو داخلة على قوله: (أفرد) بقطع الهمزة والتقدير: وأفرد ثاني القسمين منه، (وإن جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بأن كان مثنى أو مجموعًا لأن النعت كالفعل، وهو ملازم للإفراد إذا أسند للظاهر إلا على لغة: أكلوني البراغيث، كما أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

وَجَــرِّدِ الفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا لِاثْنَــيْنِ أَوْ جَمْــعٍ كَفَــازَ الــشُّهَدَا
وَقَــدْ يُقَــالُ سَــعِدَ أَوْ سَــعِدُوا وَالفِعْــلُ لِلظَّــاهِرِ بَعْــدُ مُــسْنَدُ

ويتبع الظاهر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المسند للظاهر كما أشار إليه بقوله:

(واجعله) أي ثاني القسمين (في) واحد من (التأنيث والتذكير) لا فيهما معًا كما لا يخفى، والجار والمجرور متعلق بقوله (مطابقًا) أي موافقًا (للمظهر المذكور)، فإن كان الظاهر المذكور مذكرًا ذكر النعت وإن كان المنعوت مؤنثًا

(مثاله قد جاء حرتان * منطلق زوجاهما العبدان) فمنطلق مفرد، وإن كان المنعوت غير مفرد ومطابق للظاهر في التذكير وإن كان المنعوت مؤنثًا وإن كان الظاهر المذكور مؤنثًا أنث النعت، وإن كان المنعوت مذكرًا كما أشار إلى ذلك بقوله: **(ومثله أتى غلام سائله * زوجته)** أي زوجة ذلك الغلام **(عن دينها المحتاج له)** أي إليه، والشاهد في قوله: سائله؛ فإنه مطابق للظاهر في التأنيث وإن كان المنعوت مذكرًا، وإياك أن تتوهم أنه تبع منعوته في الإفراد لأن كونه مفردًا هنا ليس بطريق التبعية وإنما هو أمر اتفاقي.

ولما فرغ من الكلام على النعت شرع في الكلام على العطف حيث قال:

بَابُ الْعَطْفِ

وَأَتْبَعُوا المَعْطُوفَ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي إِعْرَابِهِ المَعْرُوفِ
وَتَسْتَوِي الأَسْمَاءُ وَالأَفْعَالُ فِي إِتْبَاعِ كُلٍّ مِثْلَهُ إِنْ يُعْطَفِ
بِالْوَاوِ وَالْفَا أَوْ وَأَمْ وَثُمَّا حَتَّى وَبَلْ وَلاَ وَلَكِنِ إِمَّا
كَجَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو أَكْرِمِ زَيْدًا وَعَمْرًا بِاللِّقَا وَالْمُطْعَمِ
وَفِئَةٌ لَمْ يَأْكُلُوا أَوْ يَحْضُرُوا حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَزُولَ الْمُنْكَرُ

(باب) بيان (العطف)

وهو لغة: الثني والرجوع، وأما اصطلاحًا: فهو قسمان عطف بيان وهو التابع الموضح أو المخصص لمتبوعه الجامد غير المؤول بالمشتق، وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتية، وقد بين ذلك بقوله:

(**وأتبعوا**) أي العرب أو النحاة (**المعطوف**) وهو التابع المخصوص، وقوله: (**بالمعطوف * عليه**) متعلق بالفعل قبله، وكذلك قوله: (**في إعرابه المعروف**) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، ولا فرق في ذلك بين الأسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله:

(**وتستوي الأسماء والأفعال في * إتباع كل**) منهما (**مثله**) فتعطف الأسماء على الأسماء وتعطف الأفعال على الأفعال، ومحل ذلك في عطف النسق (**أن يعطف**) (**بـــ**) أحد هذه الحروف التي هي (**الواو**) وهي لمطلق الجمع، ويقال للجمع المطلق، فمؤدى العبارتين واحد عند النحويين، وأما عند الفقهاء فيفرق بينهما، ولذلك جعلوا مطلق الماء شاملًا لأي ماء كان حتى المستعمل والمتنجس،

وجعلوا الماء المطلق خاصًّا بما يسمى ماء بلا قيد، فالفرق بين العبارتين اصطلاح فقهي. **(والفا)**ء وهي للترتيب مع التعقيب لكن التعقيب في كل شيء بحسبه، فيقال: دخلت مكة فالمدينة، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق، ويقال أيضًا: تزوج زيد فولد له، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدماته، ولا يرد قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى:٤-٥] وكذلك قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا﴾ [المؤمنون:١٤]، لأن التقدير - والله أعلم- في الأول فمضت مدة فجعله غثاء أحوى، وفي الثاني: فمضت مدة فخلقنا العلقة مضغة فمضت مدة فخلقنا المضغة عظامًا.

و**(أو)** وهي بعد الطلب للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين كما في قولك: تزوج هند أو أختها، وللإباحة إن جاز الجمع بينهما كما في قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، وبعد الخبر للإبهام إن كان المتكلم عالمًا بالحكم لكنه أبهم على السامع كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤].

وللشك إن كان المتكلم مترددًا في الحكم كما في قولك: جاء زيد أو عمرو، إذا لم تعلم أيهما جاء.

(وأم) وهي قسمان: متصلة، ومنفصلة؛ فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو: أعندك زيد أم عمرو أو بهمزة التسوية نحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس:١٠] ومثل همزة التسوية ما في معناها كما أدري وما أبالي وليت شعري، والمنفصلة وتسمى المنقطعة، وهي التي لم تسبق بشيء من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهي مختصة بالجمل، وعطفها للمفرد قليل بل قيل ليست عاطفة أصلًا لا مفردًا ولا جملة.

(وثُما) بضم المثلثة وهي للترتيب مع التراخي بحيث يكون بين المتعاطفين زائدًا على ما لابد منه بينهما أخذًا مما مر، وقد ترد بمعنى الواو كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر:٦]، وبمعنى الفاء كما في قول الشاعر:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العِجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَّرَبْ

و(حتى) وهي للتدريج والغاية فيشترط كون ما بعدها غاية لما قبلها في شرف أو عدمه، ويشترط أيضًا كونه جزءًا له ولو حكمًا وكونه ظاهرًا أو مفردًا.

تنبيه: إنما لم يقل الناظم في بعض المواضع كما صنع الأصل حيث قال: وحتى في بعض المواضع، لأن ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك، لأن كل حرف من هذه الحروف له معان غير العطف، لكن أجيب عن الأصل بأنه إنما خص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لأن العطف بها قليل على أنه يحتمل رجوع قوله في بعض المواضع لجميع الحروف لا لخصوص حتى.

(وبل) بعد نفي أو نهي أو إيجاب أو أمر، وهي في الأولين لإثبات الحكم لما قبلها وضده لما بعدها، وفي الأخيرين تصرف الحكم إلى ما بعدها ويصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه.

وعلم مما ذكر أنه لا يعطف بها بعد الاستفهام فلا يقال: أضربت زيدًا بل عمرًا.

(ولا) بعد أمر أو إيجاب اتفاقا أو نداء على الراجح نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، وهي لنفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها.

(ولكن) بعد نفي أو نهي وهي للاستدراك.

و(إما) بكسر الهمزة على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة، والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل لمجرد التفصيل، والعاطف الواو قبلها، وهي مثل أو في معانيها فتكون بعد الطلب للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد:٤] وللإباحة إن جاز الجمع بينهما نحو قولك: تعلم إما فقهًا وإما نحوًا، وبعد الخبر للإبهام إن كان المتكلم عالمًا بالحكم لكنه أبهم على السامع نحو قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو، وللشك إن كان المتكلم مترددًا في الحكم نحو: قرأت سورة كذا وإما سورة كذا، إذا لم تعلم أيهما قرأت، وقد مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال: وذلك (كـــ) قولك: (جاء زيد ثم عمرو) و كقولك (أكرم * زيدًا وعمرًا باللقا والمطعم) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة.

(و) كقولك (فئة) أي جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) موضعه (حتى يفوت أو يزول المنكر) بفتح الكاف، ولا يخفى أن العطف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على الفعل، وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم.

ولما فرغ من الكلام على العطف أخذ في الكلام على التوكيد فقال:

بَابُ التَّوكِيدِ

وَجَــائِزٌ فِي الاِسْــمِ أَنْ يُؤَكَّــدَا فَيَتْبَــعُ المُؤَكِّــدُ المُؤَكَّــدَا
فِي أَوْجُهِ الإِعْـرَابِ وَالتَّعْرِيـفِ لاَ مُنكَّــرٍ فَعَــنْ مُؤَكَّــدٍ خَــلاَ
وَلَفْظُـهُ المَــشْهُورُ فِيـهِ أَرْبَــعُ نَفْــسٌ وَعَــيْنٌ ثُــمَّ كُــلٌّ أَجْمَــعُ
وَغَيْرُهَــا تَوَابِــعٌ لأَجْــمَعَا مِــنْ أَكْتَــعٍ وَأَبْتَــعٍ وَأَبْــصَعَا
كَجَـاءَ زَيْـدٌ نَفْـسُهُ وَقُـلْ أَرَى جَـيْشَ الأَمِــيرِ كُلَّــهُ تَــأَخَّرَا
وَطُفْـتُ حَـوْلَ الْقَـوْمِ أَجْمَعِينَـا مَتْبُوعَــةً بِنَحْــوِ أَكْتَعِينَــا
وَإِنْ تُؤَكِّــدْ كِلْمَــةً أَعَــدْتَهَا بِلَفْظِهَـا كَقَوْلِـكَ انْتَهَـى انْتَهَـى

(باب) بيان (التوكيد)

بالواو وبالهمز وبالألف والأول هو الأفصح وهو الذي جاء به القرآن قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١]، وهو لغة: التقوية وأما اصطلاحًا: فهو قسمان: لفظي ومعنوي، فاللفظي: إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه وسيأتي الكلام عليه، والمعنوي: تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار إليه بقوله:

(**وجائز في الاسم**) دون غيره من الفعل والحرف (**أن يؤكدا**) بالبناء للمفعول، (**فيتبع المؤكِّد**) بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (**المؤكَّدا**) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول.

(في) واحد من (أوجه الإعراب) الثلاثة؛ فيتبعه في الرفع إن كان مرفوعًا، وفي النصب إن كان منصوبًا، وفي الخفض إن كان مخفوضًا، (و) يتبعه أيضًا في (التعريف) فيكون تابعًا لمؤكد معرف (لا) لمؤكد (منكر) لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع المنكر، (فـــ) هو (عن مؤكد خلا) عند البصريين وأما قوله:

يَـا لَيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُلُّـهُ رَجَـبُ

فشاذ، ويكون بألفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها إلى غيرها، وتلك الألفاظ المعلومة منها ما هو مشهور، ومنها ما هو غير مشهور؛ فالمشهور ما ذكره بقوله: (ولفظه المشهور فيه) أي في التوكيد (أربع) من الألفاظ وهي: (نفس وعين ثم كل أجمع) والأولان يؤكد بهما الرفع المجاز، والأخيران يؤكد بهما للإحاطة والشمول، ولذلك لا يؤكد بهما إلا ما له أجزاء ينفصل بعضها عن بعض حقيقة وهو ظاهر أو حكمًا، وهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتًا لبعض أجزائه دون بعض كما في قولك اشتريت العبد كله فإن أجزاء العبد وإن لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر حقيقة لكن ينفصل حكمًا لجواز أن يشتري نصفه دون نصفه الآخر، وغير المشهور ما ذكره بقوله: (وغيرها) أي غير الأربع المذكورة (توابع) بالتنوين للضرورة (لأجمعا) ولكونها توابع لأجمع لا تتقدم عليه ولا يؤكد بها استقلالًا وشذ قوله:

يَـا لَيْتَنِـي كُنْـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعَا ... تَـحْمِلُنِي الـذَّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا

إِذَا بَكِيـــتُ قَبَّلَتْنِـــي أَرْبَعَـــا ... إِذًا أَظَـلُّ الـدَّهْرَ أَبْكِـي أَجْمَعَـا

ثم بين ذلك الغير بقوله (من أكتع) وهو من تكتع الجلد إذا اجتمع، (وأبتع) وهو من البتع وهو طول العنق، (وأبصعا) وهو من البصع بالصاد المهملة وهو

العرق المجتمع، ففي التأكيد بكل من هذه الثلاثة إشارة إلى أن المؤكد اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شيء، وتقديم الناظم أبتع على أبصع مجاراة لكلام الأصل، والأصح العكس فآخرها أبتع، والأصل إفراد النفس عن العين (كـــ) قولك (**جاء زيد نفسه**) وقد يجمع بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاء زيد نفسه عينه (و) إذا أكدت بكل فـ (**قل أرى**) أي أعلم أو أبصر (**جيش الأمير**) أي جنده (**كله**)، وجملة (**تأخرا**) في محل المفعول الثاني لأرى إن كانت علمية وفي موضع الحال إن كانت بصرية.

(و) إذا أكدت بأجمعين وتوابعها فقل: (**طفت حول القوم أجمعينا**) حال كونها (**متبوعة بنحو أكتعينا**) كأبصعين وأبتعين، وهذا في الجمع المذكر وتقول في الجمع المؤنث: جاءت النساء جمع كتع بصع بتع، وتقول في نحو الجيش: جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع، وتقول في نحو القبيلة جاءت القبيلة: جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء.

ولما أنهى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال:

(**وإن تؤكد كِلمة**) بكسر الكاف وسكون اللام كما هو أحد اللغات فيها (**أعدتها**) أي أعدت تلك الكلمة (**بلفظها**) أو بمرادفها، وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل، فالأول كقولك: قام رجل رجل، والثاني كقول الشاعر:

لَا لَا أَبُـــوحُ بِحُـــبِّ بَثْنَـــةَ إِنَّهَـــا   أَخَـــذَتْ عَـــلَيَّ مَوَاثِقًـــا وَعُهُـــودَا

والثالث (**كقولك انتهى انتهى**) ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار إلى انتهاء الباب.

ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البدل فقال:

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ لِمِثْلِهِ تَلاَ ... وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَعَنْ عَطْفٍ خَلاَ
فَاجْعَلْهُ فِي إِعْرَابِهِ كَالأَوَّلِ ... مُنَقَّبًا لَهُ بِلَفْظِ الْبَدَلِ
كُلٌّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطْ ... كَذَاكَ إِضْرَابٌ فَبِالْخُمْسِ انْضَبَطْ
كَجَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ وَأَكَلْ ... عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَقَدْ وَصَلْ
إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي دَرَسْ ... وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بَكْرًا الْفَرَسْ
إِنْ قُلْتَ بَكْرًا دُونَ قَصْدٍ فَغَلَطْ ... أَوْ قُلْتَهُ قَصْدًا فَإِضْرَابٌ فَقَطْ
وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَنْ يُؤْمِنْ يُثَبْ ... يَدْخُلْ جِنَانًا لَمْ يَنَلْ فِيهَا تَعَبْ

(باب) بيان (البدل)

وهو لغة: العوض، واصطلاحًا: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما حده بذلك ابن مالك، ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله:

(إذا اسم أو فعل) بدرج الهمزة **(لمثله تلا)** أي تبع مثله من الاسم والفعل **(والحكم للثاني)** أي والحال أن الحكم للثاني، **(وعن عطف)** بالحرف **(خلا)** أي والحال أنه خلا عن عطف، واحترز بقوله: والحكم للثاني، عن النعت والتوكيد وعطف البيان، فإن الحكم فيها للأول لا للثاني وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق، فإنه وإن كان الحكم فيه للثاني كالأول لكن لم يخل عن العطف وجواب إذا جملة قوله: **(فاجعله)** أي الاسم أو الفعل، وإنما أفرد الضمير لأن العطف بأو وهي لأحد الشيئين أو الأشياء، فكأنه قال: فاجعل أحدهما **(في**

إعرابه) من رفع ونصب وخفض في الاسم، أو رفع ونصب وجزم في الفعل **(كالأول)** أي مثل الأول منهما حال كونك **(ملقبا)** بكسر القاف المشددة بصيغة اسم الفاعل **(له)** أي لأحدهما **(بلفظ البدل)** أي بلفظ هو البدل.

ولما ذكر حكم البدل شرع في بيان أقسامه فقال:

(كل) من كل، أي بدل كل من كل، وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالأول وإنما لم يعبر الناظم بما عبر به الأصل في هذا القسم أعني قوله: بدل الشيء من الشيء؛ لأن ذلك لا يختص ببدل الكل من الكل بل يشمل غيره؛ إذ بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشيء من الشيء، لكن أجيب عن الأصل بأن المراد بالشيء المساوي لا مطلق الشيء، وما عبر به الناظم هو ما عبر به الجمهور، وعبر ابن مالك ببدل المطابق وهو أولى لصلاحيته لاسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم:١-٢] في قراءة الجر.

(وبعض) من كل، أي وبدل بعض من كل، وضابطه أن يكون الثاني جزءًا من الأول قليلًا كان ذلك الجزء أو كثيرًا أو مساويًا.

(واشتمال) أي وبدل اشتمال، وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البدل وإن لم يكن كاشتمال الظرف على المظروف.

(وغلط) أي وبدل غلط، وليس المراد أن البدل نفسه غلط بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلطًا، وضابطه أن لا يقصد ذكر الأول بل يسبق إليه لسانه.

(كذاك إضراب) أي بدل إضراب ويسمى بدل البداء، وضابطه أن يقصد ذكر الأول ثم بعد الإخبار به يبدو له أن يخبر بالثاني، وحينئذ **(فبالخمس انضبط)** أي فالبدل انضبط بهذه الخمس.

وقد أغفل الناظم سادسًا وهو بدل النسيان، وضابطه أن يقصد ذكر الأول ثم يتبين فساد ذلك القصد فيقصد ذكر الثاني ولا يقال يكفي بدل الغلط عن بدل النسيان لأنا نمنع ذلك إذ الغلط في اللسان والنسيان في الجنان، وقد مثل الناظم لما ذكره من الأقسام على اللف والنشر المرتب حيث قال: فالأول أعني بدل الكل من الكل (كـــ) قولك: (**جاءني زيد أخوك و**)، الثاني أعني بدل البعض من الكل كقولك (**أكل عندي رغيفًا نصفه**) ولابد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للمبدل منه مذكور كما مثل الناظم أو مقدر كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران:٩٧] أي من استطاع منهم (و) الثالث أعني بدل الاشتمال كقولك (**قد وصل إلي**) بتشديد الياء (**زيد علمه الذي درس**) أي درسه (و) الرابع والخامس والسادس أعني بدل الغلط وبدل الإضراب وبدل النسيان (**قد ركبت اليوم بكرا الفرس**) فـ (**إن قلت بكرًا دون قصد**) بأن سبق إليه لسانك (فـــ) لفظ الفرس في المثال المذكور (**غلط**) أي بدل غلط، (**أو قلته**) أي بكرًا (**قصدا**) بأن قصدته أولًا ثم بعد الإخبار به بدا لك أن تخبر بالفرس (فـــ) لفظ الفرس (**إضراب فقط**) أي بدل إضراب لا غلط، ويسمى بدل البداء كما علمت، أو قلته قصدًا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس فلفظ الفرس بدل نسيان، وهذه الأمثلة كلها في بدل الاسم من الاسم، ومثال بدل الفعل من فعل ما ذكره في قوله: (**والفعل**) أي وبدل الفعل (**من فعل كـــ**) قولك: (**من يؤمن**) بما جاء به النبي ﷺ (**يثب**) على إيمانه (**يدخل جنانًا لم ينل**) ـه (**فيها تعب**) فمن شرطية ويؤمن فعل الشرط ويثب جواب الشرط ويدخل جنانًا بدل من يثب، وهو بدل كل من كل؛ لأن

المراد بالثواب دخول الجنان، ولم ينله فيها تعب بدل من يدخل جنانًا وهو بدل اشتمال، لأن دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها.

وقد مثل بعضهم لبدل الكل من الكل بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] ولبدل البعض من الكل بما إذا قلت: إن تصلِّ تسجد لله يرحمك ولبدل الاشتمال بقول الراجز:

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءُ طَائِعَا

ولبدل الغلط والإضراب والنسيان بما إذا قلت: إن تأتنا تسألنا نعطك، فإن قلت: تأتنا من غير قصد بأن سبق لسانك إليه فتسألنا بدل غلط، وإن قلت: تأتنا قصدًا بأن قصدته أولًا ثم بعد الإخبار به بدا لك أن تخبر بتسألنا فتسألنا بدل إضراب، ويسمى بدل البداء كما تقدم، وإن قلت: تأتنا قصدًا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر تسألنا فتسألنا بدل نسيان.

ولما أنهى الكلام على مرفوعات الأسماء شرع في الكلام على منصوباتها فقال:

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

ثَلاَثَـةٌ مِـنْ سِـائِرِ الأَسْـمَا خَلَـتْ مَنْـصُوبَةٌ وَهَـذِهِ عَـشْرٌ تَلَـتْ
وَكُلُّهَـا تَـأْتِي عَـلَى تَرْتِيبِـهِ أَوَّلُهَـا فِي الـذِّكْرِ مَفْعُـولٌ بِـهِ
وَذَلِكَ اسْـمٌ جَاءَ مَنْصُوبًا وَقَـعْ عَلَيْهِ فِعْلٌ كَاحْذَرُوا أَهْـلَ الطَّمَعْ
فِي ظَـاهِرٍ وَمَـضْمَرٍ قَـدِ انْحَـصَرْ وَقَدْ مَضى التَّمْثِيـلُ لِلَّـذِي ظَهَرْ
وَغَـيْرُهُ قِـسْمَانِ أَيْـضًا مُتَّـصِلْ كَجَـاءَنِي وَجَاءَنَـا وَمُنْفَـصِلْ
مِثَالُـهُ إِيَّـاي أَوْ إِيَّانَـا حَيَّيْـتَ أَكْـرِمْ بِالَّـذِي حَيَّانَـا
وَقِـسْ بِـذَيْنِ كُـلَّ مُـضْمَرٍ فُـصِلْ وَبِاللَّـذَيْنِ قَبْـلَ كُـلِّ مَتَّـصِلْ
فَكُـلُّ قِـسْمٍ مِـنْهُمَا قَـدِ انْحَـصَرْ مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِـهِ فِي اثْنَـيْ عَشَرْ

(باب) بيان (منصوبات الأسماء)

أي الأسماء المنصوبة أو المنصوبات باب من الأسماء أو منصوبات هي الأسماء، فالإضافة في كلامه إما من إضافة الصفة للموصوف، أو من الإضافة التي على معنى من، أو من الإضافة البيانية وقد بينها بقوله:

(ثلاثة من سائر الأسما خلت) أي مضت حال كونها **(منصوبة)** فلا حاجة إلى ذكرها هنا، والمراد بهذه الثلاثة: خبر كان، واسم إن، ومفعولا ظن، **(وهذه)** المذكورات هنا **(عشر تلت)** أي تلت الثلاثة المتقدمة.

(**وكلها**) أي كل هذه العشرة (**تأتي**) (**على ترتيبه**) أي ترتيب كل (**أولها في الذكر مفعول به**) والضمير في به يعود إلى الموصوف المحذوف، والتقدير: اسم مفعول به.

(**وذلك**) أي المفعول به هو (**اسم جاء**) حال كونه (**منصوبًا**) لفظًا كما في قولك: ضربت زيدًا، أو محلًّا كما في قولك: ضربت هذا، أو تقديرًا كما في قولك: ضربت الفتى وحال كونه قد (**وقع * عليه**) أي تعلق به (**فعل**) لغوي وهو الحدث إثباتًا (كـــ) قولك: (**احذروا أهل الطمع**)، أو نفيًا كقولك: لا تحذروا أهل التقوى، وهو قسمان لا ثالث لهما كما أشار إليه بقوله:

(**في ظاهر ومضمر قد انحصر**) فلا يخرج عنهما، (**وقد مضى التمثيل للذي ظهر**) أي في قوله: احذروا أهل الطمع، (**وغيره**) أي غير الذي ظهر (**قسمان أيضًا**) أحدهما: (**متصل**) وذلك (كـــ) قولك: (**جاءني**) زيد، (**و**) كقولك: (**جاءنا**) عمرو (و) الآخر (**منفصل مثاله**) أي مثال المنفصل: (**إياي**) حييت (**أو إيانا * حييت**) من التحية، (**أكرم بالذي حيانا**)، هذا ليس محط المثال وإنما هو تتميم اقتصر الناظم في تمثيل كل من المتصل والمنفصل على ضميري المتكلم، ولم يذكر غيرهما لعلمه بالمقايسة كما أشار إليه بقوله: (**وقس بذين**) أي بهذين الضميرين أعني إياي وإيانا (**كل مضمر فصل**) من ضمائر المخاطب كما في قولك: إياي يا زيد أكرمت، وإياكِ يا هند أكرمت، وإياكما يا زيدان أو يا هندان أكرمت، وإياكم يا زيدون أكرمت، وإياكن يا هندات أكرمت، وضمائر الغائب كما في قولك: زيد إياه أكرمت، وهند إياها أكرمت، والزيدان أو الهندان إياهما أكرمت، والزيدون إياهم أكرمت، والهندات إياهن أكرمت.

(و) قس (**باللذين قبل**) أي بالضميرين اللذين ذكرا قبل ذلك في المتصل (**كل**) مضمر (**متصل**) من ضمائر المخاطب كما في قولك: أكرمتك يا زيد، أكرمتك يا هند، أكرمتكما يا زيدان أو يا هندان، أكرمتكم يا زيدون، أكرمتكن يا هندات.

وضمائر الغائب كما في قولك: زيد أكرمته، وهند أكرمتها، والزيدان أو الهندان أكرمتهما، والزيدون أكرمتهم، والهندات أكرمتهن؛ وحينئذ (**فكل قسم منهما**) أي من المتصل والمنفصل (**قد انحصر * ما جاء من أنواعه**) أي من أنواع كل قسم منهما (**في اثني عشر**) اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وجملتها اثنا عشر.

واعلم أن الضمير فيما تقدم إنما هو الكاف والهاء في المتصل وإيا في المنفصل، واللواحق لها حروف خطاب وغيبة وتكلم وتثنية وجمع على الصحيح، لكن الضمير في هاء الغائبة مجموع الهاء والألف، للزوم الألف وحكى السيرافي أنه لا خلاف في ذلك كما قاله في التسهيل.

ولما تكلم على المفعول به أخذ يتكلم على المصدر فقال:

بَابُ المَصْدَرِ

وَإِنْ تُـرِدْ تَـصْرِيفَ نَحْـوِ قامَـا   فَقُـلْ يَقُـومُ ثُـمَّ قُـلْ قِيَامَـا
فَــمَا يَجِـيءُ ثَالِثًـا فَالْمَـصْدَرُ   وَنَــصْبُهُ بِفِعْلِــهِ مُقَــدَّرُ
فَـإِنْ يُوَافِـقْ فِعْلَـهُ الَّـذِي جَـرَى   فِي اللَّفْـظِ وَالْمَعْنَـى فَلَفْظِيًّـا يُـرَى
أَوْ وَافَـقَ المعْنَـى فَقَـطْ وَقَـدْ رُوِي   بِغَـيْرِ لَفْـظِ الْفِعْـلِ فَهْـوَ مَعْنَـوِي
فَقُـمْ قِيَامًـا مِـنْ قَبِيـلِ الأَوَّلِ   وَقُـمْ وُقُوفًـا مِـنْ قَبِيـلِ مَـا يَـلِي

(باب) بيان (المصدر)

وهو اسم الحدث الجاري على فعله بخلاف اسم المصدر فإنه اسم الحدث الغير الجاري على فعله نحو: توضأ وضوءًا، واغتسل غسلًا، وليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وإنما المراد بيانه من حيث إنه ينصب مفعولًا مطلقًا، وهو إما مؤكد لعامله نحو: ضربت ضربًا، أو مبين لنوعه نحو: ضربت ضرب الأمير، أو لعدده نحو: ضربت ضربتين، وقد ذكر الناظم ضابطًا للمصدر توضيحًا للمتعلم حيث قال:

(وإن ترد تصريف نحو قاما) أي تحويله إلى صيغ مختلفة **(فقل)** في مضارعه: **(يقوم ثم قل)** في مصدره: **(قيامًا)**، وقل في أمره: قم، وفي اسم الفاعل منه قائم.

(فما يجيء) حال كونه **(ثالثًا)** في تصريف الفعل **(فـــ)** هو **(المصدر)** وهذا إنما هو بحسب ما جرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر، وإلا فقد يجيء المصدر أولًا كما إذا نطقت أولًا بالمصدر ثم بالماضي وهكذا، وقد يجيء ثانيًا كما إذا نطقت أولًا بالماضي ثم بالمصدر، وهكذا وقد

يجيء رابعًا كما إذا نطقت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالأمر ثم بالمصدر وهكذا، وقد ذكر حكمه بقوله (**ونصبه بفعله مقدر**) وهو قسمان لفظي ومعنوي، فالأول ما وافق فعله في اللفظ والمعنى، والثاني ما وافقه في المعنى فقط كما أشار إليه بقوله:

(**فإن يوافق**) أي المصدر (**فعله الذي جرى**) في الذكر (**في اللفظ**) من حيث الحروف لا الحركات والسكنات، (**و**) في (**المعنى فلفظيًّا يرى**)، وهذا هو القسم الأول.

(**أو وافق**) فعله في (**المعنى فقط**) أي دون اللفظ، (**وقد روي**) أي المصدر (**بغير لفظ الفعل فهو معنوي**) وهذا هو القسم الثاني، وإذا عرفت ذلك.

(**فقم قيامًا من قبيل الأول**) وهو اللفظي (**وقم وقوفًا من قبيل ما يليـــ**) ــه وهو المعنوي، وهذا التقسيم إنما يتمشى على ما ذهب إليه المازني من أن المعنوي منصوب بالفعل المذكور معه، وأما على ما ذهب إليه غيره من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيًّا أبدًا لأن فعله لا يكون إلا من لفظه.

ولما تكلم على المصدر أخذ يتكلم على الظرف فقال:

بَاب الظَّرْفِ

هُوَ اسْمُ وَقْتٍ أَوْ مَكَانٍ انْتَصَبْ ... كُلٌّ عَلَى تَقْدِيرِ فِي عِنْدَ العَرَبْ
إِذَا أَتَى ظَرْفُ المَكَانِ مُبْهَمَا ... وَمُطْلَقًا فِي غَيْرِهِ فَلْيُعْلَمَا
وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ جَرَى ... كَسِرْتُ مِيلًا واعْتَكَفْتُ أَشْهُرَا
أَوْ لَيْلَةً أَوْ يَوْمًا اَوْ سِنِينَا ... أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمْعَةً أَوْ حِينَا
أَوْ قُمْ صَبَاحًا أَوْ مَسَاءً أَوْ سَحَرْ ... أَو غُدْوَةً أَو بُكْرَةً إِلَى السَّفَرْ
أَوْ لَيْلَةَ الإِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الأَحَدْ ... أَو صُمْ غَدًا أَو سَرْمَدًا أَو الأَبَدْ
واسْمُ المَكَانِ نَحْوُ سِرْ أَمَامَهْ ... أَو خَلْفَهُ وَرَاءَهُ قُدَّامَهْ
يَمِينَهُ شِمَالَهُ تِلْقَاءَهُ ... أَوْ فَوْقَهُ أَو تَحْتَهُ إِزَاءَهُ
أَوْ مَعْهُ أَوْ حِذَاءَهُ أَوْ عِنْدَهُ ... أَو دُونَهُ أَو قَبْلَهُ أَو بَعْدَهُ
هُنَاكَ ثُمَّ فَرْسَخًا بَرِيدَا ... وَهَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدَا

(باب) بيان (الظرف)

وهو لغة: الوعاء، واصطلاحًا: ما ذكره بقوله: (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) قد (انتصب * كل) منهما (على تقدير) معنى (في)، وهو الظرفية (عند العرب)؛ لأن العبرة بهم دون غيرهم، ومحل ذلك.

(إذا أتى ظرف المكان) حال كونه (مبهمًا) بأن دل على مكان غير معين كأمام وخلف ووراء... إلى آخر الأمثلة الآتية في اسم المكان، واحترز بذلك عما إذا كان

ظرف المكان مختصًا بأن دل على مكان معين كمسجد ودار ونحو ذلك، فإنه لا ينصب على الظرفية إلا على سبيل التوسع.

وأما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهمًا كما أشار إليه بقوله: (**ومطلقًا في غيره**) أي غير ظرف المكان (**فليعلما**)، فلا فرق بين أن يكون مبهمًا أو مختصًا، والأول هو ما دل على زمان غير معين نحو: لحظة وحين، وضابطه كل ما لا يصلح جوابًا لمتى ولا لكم، والثاني ما دل على زمان معين كيوم ويومين وضابطه كل ما صلح جوابًا لمتى أو كم، وعلم من ذلك أن المعدود من قبيل المختص خلافًا لمن جعله قسمًا ثانيًا.

ولما ذكر فيما تقدم أن الظرف منتصب احتاج إلى بيان ما انتصب به فقال:

(**والنصب**) للظرف مكانيًّا كان أو زمانيًّا (**بالفعل الذي به**) أي معه (**جرى**) فالمكاني (**كـــ**) قولك (**سرت ميلًا و**) الزماني كقولك (**اعتكفت أشهرا**) جمع شهر.

(**أو ليلة**) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، (**أو يومًا**) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، (**أو سنينا**) جمع سنة، (**أو مدة**) وهي القطعة من الزمان (**أو جمعة**) وهي الأسبوع، (**أو حينا**) وهو اسم لزمان مبهم.

(**أو قم صباحا**) وهو من نصف الليل إلى الزوال، (**أو مساء**) بفتح الميم والمد وهو من الزوال إلى نصف الليل، (**أو سحر**) وهو آخر الليل قبيل الفجر، وهو بلا تنوين إذا أردت به سحر ليلة بعينها وبالتنوين إذا لم ترد به ذلك.

(**أو غدوة**) وهو من وقت صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

(**أو بكرة**) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة، وقوله: (**إلى السفر**) متعلق بقم وهو راجع لجميع ما بينهما، (**أو**) قم

إليه (**ليلة الإثنين أو**) قم إليه (**يوم الأحد * أو صم غدا**) وهو اسم لليوم الذي بعد يومك، (**أو سرمدا**) وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له، (**أو الأبد**) وهو مرادف للسرمد، وكذلك الأمد وإن أغفله الناظم، وقد تم تمثيل ظرف المكان بقوله:

(**واسم المكان نحو**) قولك زيد (**سر أمامه**) والأمام بفتح الهمزة مرادف لقدام وسيأتي، (**أو**) سر (**خلفه**) وخلفه بفتح الخاء المعجمة ضد أمام، أو سر (**وراءه**) وراء بالمد مرادف لخلف، أو سر (**قدامه**) وقدام بضم القاف وتشديد الدال المهملة ضد خلف، أو سر (**يمينه**) ويمين ضد شمال، أو سر (**شماله**) وشمال بكسر الشين ضد يمين، أو سر (**تلقاءه**) أي مقابله، (**أو**) سر (**فوقه**) وهو المكان العالي، (**أو**) سر (**تحته**) وهو ضد فوق، أو سر (**إزاءه**) بكسر الهمزة الأولى مع المد وهو بمعنى تلقاءه، (**أو**) سر (**معه**) بسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع، (**أو**) سر (**حذاءه**) بالمد أي قريبًا منه، (**أو**) سر (**عنده**) وهو اسم لما قرب من المكان، (**أو**) سر (**دونه**) وهو اسم للمكان الأسفل، (**أو**) سر (**قبله**) وهو اسم للمكان المتقدم، (**أو**) سر (**بعده**) وهوا اسم للمكان المتأخر، أو سر (**هناك**) وهو اسم إشارة للمكان البعيد، أو سر (**ثم**) بفتح المثلثة وهو بمعنى هناك، أو سر (**فرسخا**) وهو اثنا عشر ألف خطوة، أو سر (**بريدا**) وهو أربعة فراسخ.

(**وههنا**) اسم للمكان القريب (**قف موقفًا سعيدا**)، وفي ذلك إشارة إلى مفعل وهو من معتل الفاء فقط كوقف، يكون بكسر العين، ومن معتل اللام وحدها كرمى، أو مع الفاء كوفى يكون بفتح العين كمرمى وموفى، ومن الأجوف كباع يكون بكسر العين لكن يدخله النقل كمبيع، ومن الصحيح يكون بفتح العين إن

كانت عين مضارعه مضمومة كما في أكل وطلع ومفتوحة كما في شرب وذهب، فتقول: مأكل ومطلع ومشرب ومذهب سواء كان المراد منه الزمان أو المكان أو المصدر، فإن كانت عين مضارعه مكسورة كما في ضرب وكسب كان بفتح العين في المصدر وبكسرها في اسمي الزمان والمكان، فتقول: مضرب ومكسب بالفتح إن أردت بكل منهما المصدر، وبالكسر إن أردت به اسم الزمان أو المكان، وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ومدرج بضم الميم وفتح الراء فيهما.

ولما تكلم على الظرف أخذ يتكلم على الحال فقال:

بَابُ الحَالِ

الحَـــالُ وَصْــفٌ ذو انْتِـصَابٍ آتِي　　مُفَـــسِّرًا لِمُــبْهَمِ الْهَيْئَـــاتِ
وَإِنَّـــمَا يُـــؤْتَى بِـــهِ مُنْكَّـــرَا　　وَغَالِبًـــا يُـــؤْتَى بِـــهِ مُـــؤَخَّرا
كَجَـــاءَ زَيْـــدٌ رَاكِبًـــا مَلْفُوفَـــا　　وَقَـــدْ ضَرَبْــتُ عَبْـدَهُ مَكْتوفَـــا
وَقَـــدْ يَجِـــيءُ فِي الْكَـــلاَمِ أَوَّلا　　وَقَـــدْ يَجِـــيءُ جَامِـــدًا مُـــؤَوَّلا
وَصَـــاحِبُ الحَـــالِ الَّـــذِي تَقَـــرَّرا　　مُعَـــرَّفٌ وَقَـــدْ يَجِـــي مُنَكَّـــرَا

(باب) بيان (الحال)

وهو لغة: ما عليه الشخص من خير أو شر، واصطلاحًا: ما ذكره الناظم بقوله:

(والحال) هو (وصف) اسمًا كان أو جملة أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا (ذو انتصاب)، لأنه فضلة والنصب إعراب الفضلات، والمراد بالفضلة: ما ليس جزءًا من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه، وإلا لورد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، واحترز بذلك عن الخبر في نحو قولك: زيد ضاحك (آتي) بمد الهمزة على أنه اسم فاعل، لا بقصرها على أنه فعل ماض، حال كونه (مفسرًا لمبهم الهيئات) محسوسة كانت كما في قولك: جاء زيد راكبًا، أو غير محسوسة كما في قولك: تكلم زيد صادقًا، واحترز بذلك عن التمييز في نحو قولك: لله دره فارسًا، وكذلك نعت النكرة المنصوب في نحو قولك: رأيت رجلًا راكبًا.

(وإنما يؤتى به) حال كونه (منكرًا) لئلا يتوهم كونه نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا وحمل غيره عليه، وما جاء معرفة في الظاهر إما بالإضافة نحو: جاء زيد وحده، أو بأل نحو: أرسلها العراك، أو بالعلمية نحو: جاءت الخيل بداد فإن بداد علم جنس على التبدد فهو مؤول بالنكرة، فوحده بمعنى منفردا، والعراك بمعنى معتركة، وبداد بمعنى متبددة.

(وغالبًا) أي في الغالب (يؤتى به) حال كونه (مؤخرا) بعد صاحبه ولو مفعولًا، وإنما كان الغالب أن يؤتى به مؤخرًا لأنه فضلة وشأن الفضلات التأخر، وذلك (كـــ) قولك: (جاء زيد) حال كونه (راكبًا ملفوفا * وقد ضربت عبده) حال كونه (مكتوفا)، فقد أتى في ذلك منكرًا ولا يكون إلا كذلك نظرًا للحقيقة ومؤخرًا كما هو الغالب.

تنبيه: يصح أن يكون قوله ملفوفًا حالًا من زيد وأن يكون حالًا من الضمير في قوله: راكبًا، وعلى الأول تكون حالًا مترادفة، وعلى الثاني تكون حالًا متداخلة.

(وقد يجيء) أي الحال (في الكلام) على خلاف الغالب (أولًا) كما في قولك: كيف جاء زيد، فكيف حال وقد جاء أولًا لأنه قبل صاحبه، وتقديم الحال هنا واجب لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام، والغالب أن يكون الحال مشتقًا منتقلًا، (وقد يجيء) حال كونه (جامدًا) لفظًا (مؤولا) معنى كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١] أي متفرقين، وقد يجيء غير منتقل كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: ٣١] فمصدقًا حال غير منتقل بل لازم للحق.

(وصاحب الحال الذي تقررا) فيما تقدم (معرف) حقيقة، وقد تقدم في الأمثلة السابقة، أو حكمًا بأن كان نكرة مؤخرة عن الحال كما في قوله:

لِـــمَيَّةَ مُوحِـــشًا طَلَــلُ   يَلُــوحُ كَأَنَّــهُ خَلَــلُ

أو مخصصة بوصف كما في قوله تعالى: ﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقًا﴾ [البقرة:٨٩] بنصب مصدقًا كما قرئ به، أو بإضافة كما في قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾ [فصلت:١٠]، أو بمعمول كما في قولك: عجبت من ضرب الخيل شديدًا، أو مفيدة للعموم بأن وقعت بعد النفي كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء:٢٠٨]، فجملة لها منذرون حال من قرية لكونها نكرة مفيدة للعموم لوقوعها بعد النفي أو شبه النفي وهو النهي كما في قولك: لا يبغ شخص على آخر مستسهلًا، وهذا كله إنما هو باعتبار الغالب، (وقد يجي) حال كونه (منكرا) حقيقة بأن كان نكرة ليست في معنى المعرفة كما في قولك: صلى رسول الله ﷺ جالسًا وصلى وراءه رجال قيامًا، ولا يقاس عليه.

ولما أنهى الكلام على الحال شرع في الكلام على التمييز فقال:

بَابُ التَّمْيِيز

تَعْرِيفُـهُ اسْـمٌ ذُو انْتِـصَابٍ فَسَّرَا   لِنِـسْبَةٍ أَوْ ذَاتِ جِـنْسٍ قَـدَّرَا
كَانْـصَبَّ زَيْـدٌ عَرَقًـا وَقَـدْ عَـلاَ   قَـدْرًا وَلَكِـنْ أَنْـتَ أَعْـلَى مَنْـزِلاَ
وَكَاشْـتَرَيْتُ أَرْبَعًـا نِعَاجَـا   أَو اشْـتَرَيْتُ أَلْـفَ رِطْـلٍ سَـاجَا
أَوْ بِعْتُـهُ مَكِيلَـةً أَرُزًّا   أَوْ قَـدْرَ بَـاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ خَـزًّا
وَوَاجِـبُ التَّمْيِيـزِ أَنْ يُنَكَّـرَا   وَأَنْ يَكُـونَ مُطْلَقًـا مُـؤَخَّرَا

(باب) بيان (التمييز)

ويقال المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين، وهو لغة: فصل الشيء عن غيره، قال تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] أي انفصلوا من المؤمنين، و(تعريفه) اصطلاحًا: (اسم) صريح فلا يكون جملة، وهذا مما فارق التمييز فيه الحال، (ذو انتصاب) ويجوز جره بمن إلا تمييز العدد والفعل في المعنى، ولذلك قال ابن مالك:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ   وَالفَاعِلِ الـمَعْنَي كَطِبْ نَفْسًا تَفِـدْ

وخرج بهذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقًا، فإن منه ما ليس بتمييز كما في قولك: مررت برجل، ومنه ما هو تمييز كما في قولك: ثلاثة رجال، وقفيز بر، (فسرا) أي ذلك الاسم (لنسبة) في جملة، ويسمى ذلك تمييز الجملة، وضابطه ما رفع إبهام نسبة في جملة (أو) لـ (ذات جنس قدرا) ويسمى تمييز المفرد، وضابطه ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة، فالتمييز نوعان: أحدهما: تمييز

الجملة، والآخر: تمييز المفرد، والأول قد يكون محولًا إما عن الفاعل (كـــ) ما في قولك: (**انصب زيد عرقًا**) فإن الأصل: انصب عرق زيد، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وأتي بالمضاف تمييزًا فصار: انصب زيد عرقًا، (و) كما في قولك: (**قد علا**) زيد (**قدرا**)، فإن الأصل: قد علا قدره، فحول الإسناد كما تقدم، وإما عن المفعول كما في قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢] فإن الأصل والله أعلم: وفجرنا عيون الأرض، فحول التعلق بالمضاف إلى المضاف إليه إلى آخر ما تقدم، (و) إما عن المبتدأ كما في قولك: (**لكن أنت أعلى منزلا**) فإن الأصل: منزلك أعلى، فحذف المضاف وانفصل الضمير وأتي بالمضاف تمييزًا فصار: أنت أعلى منزلًا.

والتمييز هنا يصلح أن يكون فاعلًا لو جعل أفعل التفضيل فعلًا فيصح أن يقال: علا منزلك، فهو فاعل في المعنى، وحكمه النصب كما قال ابن مالك في ألفيته:

وَالفَاعِلُ الـمَعْنَى انْصِبَنَّ بِأفْعَلَا ... مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

وقد لا يكون فاعلًا في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه نحو: أنت أفضل فقيه، وحكمه الجر بالإضافة كما مثل، إلا إذا كان أفعل التفضيل مضافًا إلى غيره فينصب نحو: أنت أكرم الناس رجلًا، وقد لا يكون محولًا عن شيء أصلًا نحو: امتلأ الحوض ماء، ولله دره فارسًا، وأكرم به أبًا.

(و) الثاني قد يكون واقعًا بعد العدد الصريح (كـــ) ما في قولك: (**اشتريت أربعًا نعاجا**) أو الكنائي كما في قولك: كم عبدًا ملكت، وقد يكون واقعًا بعد المقادير كما أشار إليه بقوله: (**أو اشتريت ألف رطل ساجا**)، وهذا مقدار وزني.

(**أو بعته مكيلة أرزا**) وهذا مقدار كيلي، (**أو**) بعته (**قدر باع أو**) قدر (**ذراع خزا**) وهذا مقدار مساحي.

وعلم من ذلك أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين، لأنه ليس المراد به المقدار وإنما المراد به الحقيقة، فإذا قلت: عندي عشرون رجلًا، فالمراد عندي نفس الرجال لا مقدارهم، ولذلك لا يصح أن تقول: عندي مقدار عشرين رجلًا، إلا على معنى آخر بخلاف المقادير فإذا قلت: عندي رطل زيت، فالمراد عندي مقدار الرطل لا حقيقته، ولذلك يصح أن يقول: عندي مقدار رطل زيت.

(**وواجب التمييز**) عند البصريين (**أن ينكرا**) خلافًا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله:

وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

الإمكان حمل أل على الزيادة، (**و**) واجبه أيضًا (**أن يكون**) أي التمييز (**مطلقًا**) أي لا غالبًا فقط كما في الحال، (**مؤخرا**) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه.

ولما فرغ من الكلام على التمييز أخذ في الكلام على الاستثناء فقال:

بَابُ الاِسْتِثْنَاءِ

أَخْرِجْ بِـهِ مِـنَ الْكَـلاَمِ مَـا خَـرَجْ مِنْ حُكْمِهِ وَكَـانَ فِي لَفْـظٍ انْـدَرَجْ
وَلَفْـظُ الاِسْـتِثْنَا الَّـذِي لَـهُ حَـوَى إِلاَّ وَغَـيْرَ وَسِـوَى سُـوىً سَـوَا
خَلاَ عَدَا حَاشَـا فَمَـعْ إِلاَّ انْـصِبِ مَا أَخْرَجْته مِـنْ ذِي تَمَـامٍ مُوجَـبِ
كقَـامَ كُـلُّ الْقَـوْمِ إِلاَّ وَاحِـدَا وَقَـدْ رأَيْـتُ الْقَـوْمَ إِلاَّ خَالِـدَا
وَإِنْ يَكُـنْ مِـنْ ذِي تَمَـامٍ انْتَفَـى فَأَبْـدِلَنْ وَالنَّـصْبُ فِيـهِ ضُـعِّفَا
هَــذَا إِذَا اسْـتَثْنَيْتَهُ مِـنْ جِنْـسِهِ وَمَـا سِـوَاهُ حُكْمُـهُ بِعَكْـسِهِ
كَلَــنْ يَقُـومَ القَـوْمُ إِلاَّ جَعْفَـرُ وَالنَّـصْبُ فِي إِلاَّ بَعِـيرًا أَكْثَـرُ
وَإِنْ يَكُـنْ مِـنْ نـاقِصٍ فَـإِلاَّ قَـدْ أُلْغِيَـتْ وَالْعَامِـلُ اسْـتَقَلاَّ
كَلَـمْ يَقُـمْ إِلاَّ أَبُـوكَ أَوَّلاَ وَلاَ أَرَى إِلاَّ أَخَـاكَ مَقْـبِلاَ
وَخَفْضُ مُسْتَثْنَى عَـلَى الإِطْـلاَقِ يَجُـوزُ بَعْـدَ الـسَّبْعَةِ الْبَـوَاقِي
وَالنَّـصْبُ أَيْـضًا جَـائِزٌ لِمَـنْ يَـشَا بِـمَا خَـلاَ وَمَـا عَـدَا وَمَـا حَـشَا

(باب) بيان (الاستثناء)

المناسب حمله على المستثنى لأن الكلام في المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد إلا أو أحدى أخواتها، وعلى هذا ففي كلام الناظم استخدام لأنه ذكر اللفظ أولًا بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر، فإنه لا يصح أن يكون عائد

الاستثناء بمعنى المستثنى، وإنما يصح أن يكون عائدًا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف والتقدير: (**أخرج بـــ**) أداة (**ـه من الكلام**) السابق (**ما**) أي شيئًا أو الشيء الذي (**خرج * من حكمه**) أي لم يتسلط عليه الحكم رأسًا وإلا لزم التناقض لأنه يصير داخلًا خارجًا، ففي الكلمة المشرفة يجب على المتكلم بها أن يلاحظ أن الحكم بنفي الألوهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى، وإلا كفر والعياذ بالله تعالى، (**و**) هو وإن خرج من حكمه لكن (**كان في لفظ**) قد (**اندرج**) ولو بحسب ما يفهم منه عرفًا، فشمل ذلك الاستثناء المنقطع، فإنك إذا قلت: جاء القوم، فهم من ذلك عرفًا مجيء ما يتعلق بهم كالحمير، فإذا قلت: إلا حمارًا، فقد أخرجت به من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن في اللفظ قد اندرج بحسب ما يفهم منه عرفًا.

(**ولفظ الاستثنا**)ء أي اللفظ المفيد للاستثناء (**الذي له حوى**) أي جمع (**إلا**) وهي لا تكون إلا حرفًا (**وغير**) بالرفع (**وسِوى**) كرضا و (**سُوى**) كهدى و(**سَوا**) بالقصر للضرورة وإلا فهو بالمد كسماء وبناء، ولا يكون كل من: غير وسوى بلغاتها الأربع إلا اسمًا، و(**خلا**) و(**عدا**) و(**حاشا**)، وقد يقال حشا كما سيأتي، وكل من هذه الثلاثة متردد بين الحرفية والفعلية، (**فمع**) بسكون العين للضرورة أي مع الاستثناء بـ (**إلا انصب**) وجوبًا (**ما أخرجته**) إلا (**من**) كلام (**ذي تمام**) بأن يذكر فيه المستثنى منه، (**موجب**) بفتح الجيم بأن لم يسبقه نفي ولا شبهه، وذلك (**كـــ**) قولك: (**قام كل القوم إلا واحدا * و**) كقولك: (**قد رأيت القوم إلا خالدا**)، وكقولك: مررت بالقوم إلا زيدًا؛ فالمستثنى في الأحوال الثلاثة منصوب بإلا على الاستثناء وجوبًا.

(وإن يكن) أي ما أخرجته إلا (من) كلام (ذي تمام) بأن يذكر فيه المستثنى منه لكنه غير موجب بأن (انتفى) ولو حكمًا بأن تقدم عليه نفي أو شبهه، (فأبدلن) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا) فالأرجح الإبدال.

(هذا إذا) كان الاستثناء متصلًا بأن (استثنيته من جنسه) فيترجح حينئذ الإبدال ويضعف النصب، (وما سواه) وهو الاستثناء المنقطع بأن استثنيته من غير جنسه فـ (حكمه بعكسه) فيترجح حينئذ النصب، ويضعف الإبدال عند بني تميم، وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧] أجمعت السبعة على النصب فالمتصل (كـــ) قولك: (لن يقوم القوم إلا جعفر) بالرفع على الإبدال، ويجوز إلا جعفر بالنصب على الاستثناء لكن الإبدال أرجح، (والنصب في) المنقطع كقولك: لن يقوم القوم (إلا بعيرًا) على الاستثناء (أكثر) من الرفع على الإبدال عند بني تميم كما علمت، وهذا كله إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه؛ وإلا وجب النصب سواء كان الاستثناء متصلًا أو منقطعًا، فتقول: ما قام إلا زيدًا القوم، وما فيها إلا حمارًا أحد، ولا يجوز الإتباع لأن التابع ما دام تابعًا لا يتقدم على المتبوع.

(وإن يكن) أي ما أخرجته إلا (من) كلام (ناقص) بأن لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغًا (فإلا * قد ألغيت) لفظًا وإن كان لها تأثير معنى (والعامل) قد (استقلا) بالعمل في المستثنى، وذلك (كـــ) قولك (لم يقم إلا أبوك أولا) بتشديد الواو، (و) كقولك: (لا أرى إلا أخاك مقبلا)، ولا يقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب إلا إن أفاد كقولك: صمت إلا يوم الجمعة.

ولما ذكر حكم المستثنى بإلا ذكر حكم المستثنى بالبواقي حيث قال:

(**وخفض مستثنى على الإطلاق**) أي من غير تفصيل (**يجوز**) أي لا يمتنع (**بعد السبعة البواقي**)، وإنما فسرنا الجواز بعدم الامتناع ليصدق بالوجوب فإن خفض المستثنى واجب بعد غير وسوى بلغاتها لأنه مضاف إليه، ويعطى غير وسوى بلغاتها ما يعطاه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب نحو: قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال، ومن رجحان الإتباع بعد الكلام التام غير الموجب إلى آخر ما تقدم، وأما بعد خلا وعدا وحاشا فالخفض جائز على تقدير الحرفية، والنصب جائز أيضًا على تقدير الفعلية، تقول: قام القوم خلا زيدٍ بالجر وخلا زيدًا بالنصب وعدا زيدٍ بالجر وعدا زيدًا بالنصب وحاشا زيدٍ بالجر وحاشا زيدًا بالنصب، وهذا كله عند التجرد عن ما، وأما عند الاقتران بها فيتعين النصب لأن المصدرية لا يليها حرف الجر لأنها لا توصل إلا بالجمل، والجر مع ما بناءً على زيادتها شاذ لا يعول عليه، ولعل الناظم نظر إليه فجعل النصب جائزًا حيث قال:

(**والنصب أيضًا جائز لمن يشا * بما خلا**) نحو: قام القوم ما خلا زيدًا (**و**) بـ (**ما عدا**) نحو: قام القوم ما عدا عمرًا، (**و**) بـ (**ما حاشا**) نحو: قام القوم ما حشا بكرًا.

وبقي على الناظم كالأصل من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون فالأول كما في حديث: «**مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ**»، والثاني كما في قولك: ائتوني لا يكون زيدًا، فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرًا لهما.

ولما أنهى الكلام على الاستثناء شرع في الكلام على لا العاملة عمل إن فقال:

بَابُ لاَ الْعَامِلَةِ عَمَلَ إِنَّ

وَحُكْـمُ لاَ كَحُكْـمِ إِنَّ فِي الْعَمَـلْ فَانْـصِبْ بِهَـا مُنكَّـرًا بِهَـا اتَّـصَلْ
مُـضَافًا اَوْ مُـشَابِهَ الْمُـضَافِ كَـلاَ غُـلاَمَ حَـاضِرٌ مكَـافِي
لَكِـنْ إِذَا تكَـرَّرَتْ أَجْرَيْتَهَـا كَـذَاكَ فِي الإِعْـمَالِ أَوْ أَلْغَيْتَهَـا
وَعِنْـدَ إِفْـرَادِ اسْـمِهَا الْـزَمِ الْبِنَـا مُرَكَّبًـا أَوْ رفْعَـهُ منَوِّنَـا
كَـلاَ أَخٌ وَلاَ أَبٌ وَانْـصِبْ أَبَـا أَيْـضًا وَإِنْ تَرْفَـعْ أَخًـا لاَ تَنْـصِبَا
وَحَيْثُ عَرَّفْـتَ اسْـمَهَا أَوْ فُـصِلاَ فَـارْفَعْ وَنَـوِّن وَالْتَـزِمْ تَكْـرَارَ لاَ
كَـلاَ عَـلِيٌّ حَـاضِرٌ وَلاَ عُمَـرْ وَلاَ لَنَـا عَبْـدٌ وَلاَ مَـا يُـدَّخَرْ

(باب) بيان (لا العاملة عمل إن)

واحترز بذلك عن الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، والناهية كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء:٣٢] والدعائية كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة:٢٨٦]، والعاملة عمل ليس كما في قولك: لا رجل قائمًا بل رجلان أو رجال.

(**وحكم لا كحكم إن في العمل**) فتنصب الاسم وترفع الخبر لكن لا تختص بالنكرة المباشرة لها كما أشار إليه بقوله: (**فانصب بها منكرا بها اتصل**) بخلاف المعرف والمنكر الذي لم يتصل بها، فإن كلًّا منهما يرفع مع التنوين كما سيأتي في كلامه.

(**مضافًا أو مشابه المضاف**) بخلاف ما لو كان مفردًا والمراد به هنا ما ليس مضافًا ولا مشابهًا للمضاف فإنه يبنى كما سيذكره، فالمضاف (كـ) قولك: (لا

غلام) رجل (حاضر مكافي)، ومشابه المضاف وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه كقولك: لا قبيحًا فعله محمود، ولا طالعًا جبلًا موجود، ولا خيرًا من زيد حاضر، ولا ثلاثة وثلاثين هناك.

ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتعين إعمالها ولا يجوز إلغاؤها ولو تكررت استدرك عليه بقوله:

(لكن إذا تكررت) كما في قولك: لا غلام رجل، ولا عبد امرأة حاضران (أجريتها * كذاك) أي مثل ذاك (في الإعمال أو ألغيتها)، فيجوز حينئذ الإعمال والإلغاء.

(وعند إفراد اسمها) بأن لم يكن مضافًا ولا مشابهًا ولو مثنى أو مجموعًا (ألزم البنا) له على ما ينصب به لو كان معربًا، فإن كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وإن كان ينصب بالياء يبنى على الياء وهكذا لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح للخفة، وروي بالوجهين قوله: ولا لذات للشيب، وعلة بنائه عند الإفراد تركبه مع لا تركب خمسة عشر كما أشار إليه بقوله: (مركبا)، وهذا قول سيبويه والجمهور، وقيل علة بنائه في الحالة المذكورة تضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله:

فَقَامَ يَـذُودُ النَّـاسَ عَنْهَـا بِـسَيْفِهِ وَقَـالَ أَلَا لَا مِـنْ سَـبِيلٍ إِلَى هِنْـدِ

ولا يخفى أن قول الناظم: وعند إفراد اسمها إلخ، شامل لحالتي التكرار وعدمه، فتقول عند عدم التكرار: لا رجل في الدار ببناء رجل فقط، وتقول عند التكرار: لا أخ لا أب موجودان، فتلتزم بناء كل من الأخ والأب (أو رفعه) حال كونه (منونًا) (كـــ) قولك: (لا أخ ولا أب) برفع كل من الأخ والأب مع التنوين، (وانصب أبا * أيضًا) إذا بنيت الأخ فتقول: لا أخ ولا أبًا، فيكون الأب

حينئذ معطوفًا على محل الأخ، أما إذا رفعت الأخ فلا تنصب الأب كما ذكره بقوله: (**وإن ترفع أخًا لا تنصبا**) فيمتنع أن تقول لا أخ ولا أبًا لأنه لا وجه للنصب حينئذ، ويجوز بناء الأخ ورفع الأب منونًا وعكسه فيجوز أن تقول: لا أخ ولا أب ولا أخ ولا أب، فتلخص أن الأوجه: ستة: واحد ممتنع وهو رفع الأول ونصب الثاني، والخمسة الباقية جائزة، وهذه الأوجه تجري في: لا حول ولا قوة إلا بالله، وقد أخذ محترز التنكير والاتصال بقوله:

(**وحيث عرفت اسمها**) بأن أتيت به معرفة (**أو فصلا**) عنها (**فارفعـــ**) ـه (**ونونـــ**) ـه (**والتزم تكرار لا**) عند غير المبرد وابن كيسان، فالأول (**كـــ**) قولك: (**لا علي حاضر ولا عمر**) أي حاضر (**و**) الثاني كما في قولك (**لا لنا عبد ولا ما يدخر**) من المال.

ولما أنهى الكلام على لا شرع في الكلام على النداء فقال:

بَابُ النِّدَاءِ

خَمْسٌ تنَادَى وَهْيَ مَفْرَدٌ عَلَمْ ... وَمُفْرَدٌ منكَّرٌ قَصْدًا يُؤَمّ
وَمُفْرَدٌ مُنكَّرٌ سِوَاهُ ... كَذَا المُضَافُ وَالَّذِي ضَاهَاهُ
فَالأَوَّلاَنِ فِيهِمَا الْبِنَا لَزِمْ ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِ كُلٍّ قَدْ عُلِمْ
مِنْ غِيرِ تَنْوِينٍ عَلَى الإِطْلاَقِ ... وَالنَّصْبُ فِي الثَّلاَثَةِ الْبَوَاقِي
كَيَا عَلِيٌّ يَا غلاَمِي بِي انْطَلِقْ ... يَا غَافِلًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ
يَا كَاشِفَ الْبَلْوَى وَيَا أَهْلَ الثَّنَا ... وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الْطُفْ بِنَا

باب النداء

وهو طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها، وتعبير الأصل بالمنادى أولى من تعبير الناظم بالنداء لأن المقصود إنما هو المنادى كما يصرح به قوله:

(خمس) بلا هاء، ويجوز أن يقال خمسة (تنادى) بكسر الدال أو فتحها فالأول على أنه مبني للفاعل والثاني على أنه مبني للمفعول، **(وهي مفرد علم)** والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا السابق ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به ولو مثنى أو مجموعًا، والمراد بالعلم ما كان تعريفه سابقًا على النداء، **(ومفرد منكر قصدًا يؤم)** أي يؤم قصدًا

(ومفرد منكر سواه) أي سوى ما يؤم قصدًا، **(كذا المضاف)** لغير كاف الخطاب فلا يقال: يا غلامك مثلًا، **(والذي ضاهاه)** أي شابهه في كونه تعلق به شيء من تمام معناه، وفي كونه عاملًا فيما بعده، وفي كونه مطولًا **(فالأولان)** وهما

المفرد العلم والمنكر المقصود (**فيهما البنا لزم * على الذي في رفع كل قد علم من غير تنوين على الإطلاق**) فإن كان كل منهما يرفع بالضم بني على الضم، وإن كان كل منهما يرفع بالألف بني على الألف، وهكذا.

ومن هذا يعلم أن عبارة الناظم أولى من قول الأصل، فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين، لكن أجيب عن الأصل بأنه أراد بالضم ما يشمل نائبه، وقوله: من غير تنوين لا يحتاج إليه، إذ من المعلوم أن المبني لا ينون، وإنما ذكره توضيحًا ومحل كونه من غير تنوين في حالة الاختيار، وأما في حالة الاضطرار فينون إما مع الضم تشبيهًا بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر إلى تنوينه، وإما مع النصب تشبيهًا بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع عن العرب فمن الأول قوله:

سَـــلَامُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَلَيْهَـــا ... وَلَـيْسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَـرُ الـسَّلَامُ

ومن الثاني قوله:

ضَرَبَـــتْ صَـــدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَـــتْ ... يَـا عَـدِيًّا لَقَـدْ وَقَتْـكَ الأَوَاقِـي

(**والنصب في الثلاثة البواقي**) وهي المنكر غير المقصود، والمضاف، والمضاهيه، فالمفرد العلم (كـــ) قولك: (**يا علي**) والمنكر المقصود كقولك: (**يا غلام بي انطلق**) إذا أردت غلامًا معينًا والمنكر غير المقصود كقول الواعظ: (**يا غافلا عن ذكر ربه أفق**) من غفلتك، وهذا المثال يصلح أن يكون من قبيل الشبيه بالمضاف لأنه تعلق به شيء من تمام معناه والمضاف كقولك: (**يا كاشف البلوى**) والإضافة في هذا المثال غير محضة، (**ويا أهل الثنا**) والإضافة في هذا المثال محضة، فأشار بتكرار المثال إلى أنه لا فرق بين الإضافتين (و) الشبيه بالمضاف كقولك:

(**يا لطيفًا بالعباد الطف بنا**)، وكقولك: يا حسنًا وجهه، وكقولك: يا طلعًا جبلًا، وكقولك: يا ثلاثة وثلاثين، فيمن سميته بذلك.

وأما إذا ناديت جماعة عدتهم كذلك فإن كانت غير معينة كان ذلك من قبيل النكرة غير المقصودة، فتنصب كلًّا من المعطوف والمعطوف عليه، وإن كانت معينة كانت من قبيل النكرة المقصودة فتضم الأول وتنصب الثاني أو ترفعه فتقول: يا ثلاثة والثلاثين أو والثلاثون، كما تقول: يا زيد والحارث بضم زيد ونصب الحارث أو رفعه، وهذا إذا لم تعديا وإلا تعين الضم، والتجرد عن أل فتقول يا ثلاثة ويا ثلاثون.

ولما أنهى الكلام على النداء شرع في الكلام على المفعول لأجله فقال:

بَابُ المَفْعُولِ لأَجْلِهِ

وَالمَـصدَرَ انْـصِبْ إِنْ أَتَـى بَيَانَـا ... لِعِلَّـةِ الْفِعْـلِ الَّـذِي قَـدْ كَانَـا
وَشَرْطُـهُ اتِّحَـادُهُ مَـعْ عَامِلِـهْ ... فِـيما لَـهُ مِـنْ وَقْتِـهِ وَفَاعِلِـهْ
كَقُـمْ لِزَيْـدٍ اتِّقَـاءَ شَرِّهِ ... وَاقْـصِدْ عَلِيًّـا ابْتِغَـاءَ بِـرِّهِ

باب المفعول لأجله

ويسمى المفعول من أجله والمفعول له، وقد بين ذلك بقوله:

(والمصدر) القلبي **(انصب)** جوازًا **(إن أتى)** أي المصدر **(بيانا * لعلة الفعل الذي قد كانا)** أي وجد، **(وشرطه)** زيادة على ما ذكر **(اتحاده)** أي المصدر **(مع)** بسكون العين للضرورة **(عامله * فيما له من وقته وفاعله)** ولو تقديرًا، فجملة الشروط خمسة: الأول أن يكون مصدرًا، فخرج غير المصدر، فلا يجوز أن تقول: جئتك السمن والعسل، والثاني أن يكون قلبيًّا، فخرج غير القلبي فلا يجوز أن تقول: جئتك قراءة للعلم ولا قتلًا الكافر، والثالث: أن يكون علة للفعل الذي قبله، فخرج غير العلة نحو: ضربت ضربًا فإنه مفعول مطلق، والرابع: أن يكون مشاركًا لعامله في وقته، فخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول: تأهبت اليوم سفرًا غدًا، والخامس: أن يكون مشاركًا لعامله في فاعله، فخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول: جئتك محبتك إياي، وإنما قلنا ولو تقديرًا ليدخل قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم:٢٤]، فإنه في تقدير: يجعلكم ترون البرق خوفًا وطمعًا.

ثم هذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه كما أشرنا إليه قال ابن مالك:

وإن شرط فقد * فاجرره بالحرف... إلخ

والمستوفي للشروط المذكورة. (كـــ) قولك: (**قم لزيد اتقاء شره**) بالإشباع، (**و**) كقولك: (**اقصد عليًّا ابتغاء بره**) بالإشباع.

ولما أنهى الكلام على المفعول لأجله شرع في الكلام على المفعول معه فقال:

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

تَعْرِيفُــهُ اسْـــمٌ بَعْـــدَ وَاوٍ فَـــسَّرَا   مَنْ كَـانَ مَعْـهُ فِعْـلُ غَـيْرِهِ جَـرَى
فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ اصْطَحَبْ   أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ كَاسْتَوَى المَا وَالخَـشَبْ
وَكَـــالأَمِيرُ قَـــادِمٌ وَالْعَـــسْكَرَا   وَنَحْـــوُ سِرْتُ وَالأَمِـــيرَ لِلْقُـــرَى

باب المفعول معه

أي الذي وقع الفعل بمصاحبته وقد بينه بقوله

(تعريفه) أي المفعول معه **(اسم)** صريح ولو مثنى أو مجموعًا وخرج بذلك الفعل نحو:

لَا تَنْــهَ عَــنْ خُلُــقٍ وَتَــأْتِيَ مِثْلَــهُ   عَــارٌ عَلَيْــكَ إِذَا فَعَلْــتَ عَظِــيمُ

والجملة نحو: سرت والشمس طالعة، فليس كل منهما مفعولًا معه وهذا الاسم **(بعد واو)** دالة على المعية بلا تشريك في الحكم، وخرج بذلك الاسم بعد غير الواو نحو: جئت مع زيد، وبعد الواو التي لم تدل على المعية نحو: اشترك زيد وعمرو، قد **(فسرا)** أي بين الاسم المذكور **(من كان معه فعل غيره جرى)** أي الشيء الذي كان جرى معه فعل غيره، والمراد من الفعل هنا الفعل اللغوي وهو الحدث، ولابد أن يكون هذا الاسم مسبوقًا بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه، فالأولى كما في قولك: سرت والنيل، والثانية كما في قولك: أنا سائر والنيل، فلا يجوز: هذا لك وأباك.

نعم، الجملة المقدرة كالملفوظة نحو قولهم: كيف أنت وقصعة من ثريد؟ فإن التقدير: كيف تكون وقصعة من ثريد؟ فحذف الفعل وانفصل الضمير، وإذا

أردت بيان حكمه (**فانصبه**) أي الاسم المذكور (**بالفعل الذي به اصطحب**) أي الذي اقترن به (**أو**) بـ (**شبه فعل**) كاسم الفاعل، فالأول (**كـــ**) قولك: (**استوى**) أي ارتفع (**الما والخشب**) أي مع الخشب وهو المقياس الذي يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته.

(**و**) الثاني (**كـــ**) قولك: (**الأمير قادم والعسكرا**) أي مع العسكر وهو جند الأمير.

واعلم أن الاسم بعد الواو له خمس حالات: الأولى: ترجح العطف وذلك إذا أمكن بلا ضعف في اللفظ نحو: جاء الأمير والجيش، فيترجح العطف في ذلك لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى، (**و**) الثانية: ترجح المفعولية، وذلك إذا لم يمكن العطف إلا بضعف في اللفظ (**نحو**) قولك: (**سرت والأمير للقرى**) فتترجح المفعولية في ذلك لأن العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك:

وَإِنْ عَـلَى ضَـمِيرِ رَفْـعٍ مُتَّـصِلْ ... عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الـمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِـلٍ مَـا وَبِـلَا فَـصْلٍ يَـرِدْ ... فِي الـنَّظْمِ فَاشِـيًا وَضَـعْفَهُ اعْتَقِـدْ

وفي المعنى نحو قولك كن أنت وزيدًا كالأخ، فتترجح المفعولية في ذلك أيضًا لأن العطف يستلزم أن يكون زيدًا مأمورًا وأنت لا تريد أمره وإنما تريد أن تأمر المخاطب بأن يكون معه كالأخ، والثالثة: تعين المفعولية، وذلك إذا لم يمكن العطف أصلًا نحو: استوى الماء والخشبة، فتتعين المفعولية في ذلك لأن العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع، وليس مرادًا، وإنما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحبًا للخشبة، والرابعة: تعين العطف، وذلك إذا لم تكن المفعولية نحو

اشترك زيد وعمرو فيتعين العطف في ذلك لأنه لم يوجد فيه شرط المفعولية، والخامسة: امتناع كليهما، وذلك إذا لم يمكن العطف ولا المفعولية نحو قوله:

عَلَفْتُهَـــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً بَـــارِدًا

وقوله:

إِذَا مَـــا الغَانِيَـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمًـــا وَزَجَّجْـــنَ الـــحَوَاجِبَ وَالعُيُونَـــا

فيمتنع كل من العطف وكونه مفعولًا معه ويتعين كونه مفعولًا لفعل محذوف، والتقدير في الأول: وسقيتها ماء باردًا، وفي الثاني: وكحلن العيونا.

ولما أنهى الكلام على منصوبات الأسماء شرع في الكلام على مخفوضات الأسماء فقال:

بَابُ مَخْفوضَاتِ الأَسْمَاءِ

خَافِــضُهَا ثَلاثَــةٌ أَنْــوَاعُ ... الحَــرْفُ وَالْمُـضَافُ وَالإِتْبَـاعُ
أَمَّـا الحُـرُوفُ هَهُنَـا فَمِـنْ إِلَى ... بَـاءٌ وَكَـافٌ فِي وَلاَمٌ عَـنْ عَـلَى
كَـذَاكَ وَاوٌ بَـا وَتَـاءٌ فِي الحَلِـفْ ... مُـذْ مُنْـذُ رُبَّ وَاوُ رُبَّ الْمُنْحَـذِفْ
كَـسرْتُ مَـنْ مِـصْرَ إِلَى الْعِـرَاقِ ... وَجِئْــتُ لِلْمَحْبُــوبِ بِاشْــتِيَاقِ

باب مخفوضات الأسماء

والإضافة في ذلك لبيان الواقع إذ لا يخفض إلا الأسماء، وقد تكلم عليها بواسطة الكلام على خافضها حيث قال:

(**خافضها ثلاثة أنواع**) بتنوين ثلاثة وجعل أنواع بدلًا منها، ولما كان تقسيم الأصل المخفوضات إلى ثلاثة أقسام إنما هو من حيث خافضها قسم الناظم نفس الخافض لكن صنيع الأصل أنسب بالترجمة، والأنواع الثلاثة هي: (**الحرف والمضاف والإتباع**)، وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة، وقد جرى الناظم كالأصل على رأي الأخفش والسهيلي من أن التابع المجرور مخفوض بالتبعية، وهو رأي مرجوح، والراجح أنه مخفوض بما جر به المتبوع، وقيل إنه يخفض بالمجاورة نحو: هذا حجر ضبٍّ خربٍ، فإنه روي بجر خرب لمجاورته للمجرور، وعلى الرفع أكثر العرب، وقيل أيضًا إنه يخفض بالتوهم نحو: ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ بجر قاعد على توهم الباء في قائمًا، والراجح أن الأول على رواية الجر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وأن الثاني منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال

المحل بحركة التوهم، وبالجملة فالراجح أن الخافض ينحصر في نوعين فقط وهما الحرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (**أما الحروف**) الكائنة (**ههنا**) أي في هذا الباب (فـــ) هي:

(من) وهي لابتداء المسافة وللبيان وللتبعيض وغير ذلك قال ابن مالك:

بَعْضٌ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَه ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَه

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ ... نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ

و(إلى) وهي لانتهاء المسافة.

وللمصاحبة (باء) وهي للإلصاق حقيقة نحو: به داء، أو حكمًا نحو: مررت بزيد، وللتعدية الخاصة وهي تصيير الفاعل مفعولًا كما تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، بمعنى أذهبته أي صيرته ذاهبًا، وأما التعدية العامة وهي إيصال معنى الفعل إلى الاسم فليست مختصة بالباء بل مشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا شبيهة بها.

(**وكاف**) وأشهر معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة، فالأول نحو: زيد كالبدر، والثاني نحو: زيد كالحمار، وأركانه أربعة: مشبه ومشبه به وأداة تشبيه ووجه شبه.

و(في) ومن معانيها الظرفية، وهي حلول شيء في شيء وهي قسمان: حقيقة وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو: الماء في الكوز، ومجازية وضابطها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك: النجاة في الصدق، أو يفقد الأول دون الثاني نحو قولك: زيد في البرية، أو يفقد الثاني دون الأول نحو قولك: في صدر فلان علم.

(**ولام**) ومن معانيها الملك إن وقعت بين ذاتين ودخلت على من يملك نحو: المال للخلفية، فإن دخلت على ما لا يملك كانت لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو: الجل للفرس وإن وقعت بين معنى ذات كانت للاستحقاق نحو: الحمد لله.

و(**عن**) ومن معانيها المجاوزة، وتكون حقيقة في الأجسام نحو رميت عن القوس، ومجازية في المعاني نحو: أخذت العلم عن فلان.

و(**على**) ومن معانيها الاستعلاء، ويكون حقيقة نحو: صعدت على الجبل، ومجازًا نحو: عليه دين، وأما نحو: توكلت على الله، فهو بمعنى الإضافة، والإسناد أي أضفت توكلي وأسندته إلى الله إذ لا يعلو على الله شيء لا حقيقة ولا مجازًا كما قاله الفارسي في شرح الألفية.

(**كذاك**) أي مثل ذاك (**واو**) في الحلف نحو والله لأفعلن كذا.

ولها شروط ثلاثة: الأول: أن يحذف فعل القسم فلا يقال: أقسم والله، كما يقال: أقسم بالله، والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال: والله أخبرني، كما يقال: بالله أخبرني، والثالث: أن لا تدخل على الضمير فلا يقال: وك، كما يقال: بك.

وكذاك (**با**) بالقصر في الحلف نحو: بالله لأفعلن كذا، ولا يشترط فيها شيء مما ذكر في الواو، وكان الأولى تقديم الباء على الواو، ولأن الباء هي الأصل، لكن قد يقال: قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة، (**وتاء في الحلف**) نحو: تالله لأفعلن كذا، وحكي: ترب الكعبة، وهو شاذ لأنها تختص بلفظ الجلالة، ويشترط فيها الشروط السابقة في الواو، وقد تبدل التاء هاء فيقال: ها الله بقطع الهمزة ووصلها مع إثبات الألف وحذفها، ويعلم من كلام الرضي أن معنى حروف القسم الإلصاق فكأن القسم لصق بالمقسم به كلصوق الداء للرجل،

وكذا (مذ) و (منذ) نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس أو منذ يوم الجمعة، وكذا (رب) وهي للتقليل قليلًا وللتكثير كثيرًا، ويشترط تصديرها وتأخير العامل وتنكير المجرور بها، وما أحسن ما قاله بعضهم:

خَلِيلَيَّ لِلتكْثِيرِ رُبَّ كَثِيرَةٍ ... وَجَاءَتْ لِتَقْلِيلٍ وَلَكِنَّهُ يَقِلّ

وَتَصْدِيرُهَا شَرْطٌ وَتَأْخِيرُ عَامِلِ ... وَتَنْكِيرُ مَجْرُورٍ بِهَا هَكَذَا نُقِلْ

ويعلم من اشتراط تنكير مجرورها أنها لا تجر الضمير وقد تجره قليلًا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردًا مذكرًا أبدًا مفسرًا بتمييز مطابق للمعنى نحو: ربه جلًا، ربه رجلين، ربه رجالًا، ربه امرأة، ربه امرأتين، ربه نساء، وهي حرف جر شبيه بالزائد فمجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو: رب رجل صالح عندي، وفي محل نصب في نحو: رب رجل صالح لقيت، وفي محل رفع أو نصب في نحو: رب رجل صالح لقيته، كما في قولك: هذا لقيته، وكذا **(واو رب المنحذف)** نحو: وليل أي: ورب ليل، في قول أمرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وما ذكره الناظم كالأصل من أن واو رب المحذوفة جارة هو قول المبرد والكوفيين، والصحيح أن الجار هو رب المحذوفة لا الواو، ثم مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال: وذلك (كـ) قولك: **(سرت من مصر إلى العراق)** وصمت من يوم الإثنين إلى يوم الخميس، (و) كقولك: **(جئت للمحبوب باشتياق)** مني له.

ولما تكلم على حروف الخفض شرع يتكلم على الإضافة وهي خاتمة الكتاب فقال:

بَابُ الإضَافَةِ

مِـنَ المـضَافِ أَسْـقِطِ التَّنْوِينَـا   أَوْ نُونَـــهُ كَـــأَهْلِكُمْ أَهْلُونَـــا
وِاخْفِضْ بِهِ الاِسْمَ الَّـذِي لَـهُ تَـلاَ   كَقَـــاتِلاَ غُـــلاَمَ زَيْـــدٍ قُـــتِلاَ
وَهْـــوَ عَـــلَى تَقْـــدِيرِ فِي أَوْ لاَمِ   أَوْ مِـنْ كَمَكْـرِ اللَّيْـلِ أَو غُـلاَمِ
أَوْ عَبْــدِ زَيْــدٍ أَوْ إِنَــا زُجَـاجِ   أَوْ ثَــوْبِ خَــزٍّ أَوْكَبَـابِ سَــاجِ

باب الإضافة

وهي لغة: الإسناد، واصطلاحًا: نسبة تقييدية بين شيئين تقتضي انجرار ثانيهما، وقد بين أحكامها بقوله:

(من المضاف) الذي هو الأول من المتضايفين **(أسقط التنوينا)** إذا كان منونًا فلا يجتمع التنوين والإضافة، وما أحسن قول بعضهم:

كَــأَنِّي تَنْــوِينٌ وَأَنْــتَ إِضَــافَةٌ   فَــأَيْنَ تَــرَانِي لَا تَــحِلُّ مَكَانِيَــا

(أو نونه) التي تلي الإعراب وذلك **(كـــ)** قولك: **(أهلكم)** هم **(أهلونا)** فإن الأصل أهل لكم أهلون لنا، فحذف التنوين من الأول وحذفت النون من الثاني وحذفت اللام فيهما للتخفيف فصار أهلكم أهلونا.

(واخفض به) أي بالمضاف على الصحيح وقيل بالإضافة وقيل بالحرف المنوي **(الاسم الذي له)** أي للمضاف **(تلا)** أي تبع، وذلك الاسم هو المضاف إليه **(كـــ)** قولك: **(قاتلا غلام زيد)** بإضافة قاتلا إلى غلام ثم إضافة غلام إلى زيد **(قتلا)** بالبناء للمجهول.

(وهو) أي وذلك الاسم الذي هو المضاف إليه **(على)** ثلاثة أقسام كما قاله ابن مالك تبعًا لطائفة: فإما أن يكون على **(تقدير في)** وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف، **(أو)** على تقدير **(لام)** الملك والاختصاص أو الاستحقاق وذلك إذا كان المضاف إليه مالكًا للمضاف أو مختصًّا به أو مستحقًّا له، **(أو)** على تقدير (من) التبعيضية وذلك إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف وذلك **(كـ)** قولك: **(مكر الليل)** أي مكر في الليل **(أو غلام)** زيد.

(أو عبد زيد) أي غلام لزيد أو عبد لزيد، **(أو إنا زجاج)** أي إناء من زجاج وهو معروف، **(أو ثوب خز)** أي ثوب من خز وهو نوع من الحرير، **(أو كـ)** قولك: **(باب ساج)** أي باب من ساج وهو نوع من الخشب، واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما الأصل.

الخاتمة

وَقَـدْ مَـضَتْ أَحْكَـامُ كُـلِّ تَـابِعِ   مَبْـسُوطَةً فِي الأَرْبَـعِ التَّوَابِـعِ
فَيَـا إِلَهِـي الْطُـفْ بِنَـا فَنَتَّبِـعْ   سُـبْلَ الرَّشَـادِ وَالْهُـدَى فَنَرْتَفِـعْ
وَفِي جُمَـادَى سَـادِسِ الـسَّبْعِينَا   بَعْـدَ انْتِهَـا تِـسْعٍ مِـنَ الـسِّنِينَا
قَـدْ تَـمَّ نَظْـمُ هَـذِهِ الْمُقَدِّمَـهْ   فِي رُبْـعِ أَلْـفٍ كَافِيًـا مَـنْ أَحْكَمَـهْ
نَظْـمُ الْفَقِـيرِ الـشَّرَفِ الْعَمْرِيطِـي   ذِي الْعَجْـزِ وَالتَّقْـصِيرِ وَالتَّفْـرِيطِ
وَالْحَمْـدُ للهِ مَـدَى الـدَّوَامِ   عَـلَى جَزِيـلِ الْفَـضْلِ وَالإِنْعَـامِ
وَأَفْـضَلُ الـصَّلاَةِ وَالتَّـسْلِيمِ   عَـلَى النَّبِـيِّ الْمُـصْطَفَى الْكَـرِيمِ
مُحَمَّـدٍ وَصَـحْبِهِ وَالآلِ   أَهْـلِ التُّقَـى وَالْعِلْـمِ وَالْكَـمَالِ

(وقد مضت) وتقدمت (أحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أي سبق الكلام عليها مبسوطًا (في) الكلام على (الأربع التوابع) التي هي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، وحينئذ فلا حاجة إلى التكلم عليها هنا، ولذلك لم يتكلم عليها الأصل في هذا الباب.

ثم استغاث الناظم حيث قال:

(فيا إلهي) والإضافة في ذلك لتشريف المضاف إليه، (الطف بنا فـ) بسبب لطفك بنا (نتبع * سبل) بسكون الباء للضرورة وإلا فسبل كطرق لفظًا ومعنى

فكأنه قال: طرق (**الرشاد والهدى**) أي الاهتداء والعطف في ذلك للتفسير (**فـــ**) بسبب ذلك (**نرتفع**) إلى المراتب العالية.

ثم أرخ تأليفه بقوله:

(**وفي**) شهر (**جمادى سادس**) شهور السنة التي هي تمام (**السبعينا**) الكائنة (**بعد انتها**) وفراغ (**تسع**) أي تسعمائة (**من السنينا**)، ففي شهر جمادى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (**قد تم نظم هذه المقدمة**) وهو (**في ربع ألف**) بيت فعدة أبياته مائتان وخمسون حال كونه (**كافيًا من أحكمه**) أي أتقنه، يقال: أحكمت الشيء إذا أتقنته، وقد أبدل من الناظم السابق قوله:

(**نظم الفقير**) إلى الله تعالى أخذًا من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ١٥] (**الشرف العمريطي**) نسبة لعمريط قرية من شرقية بلبيس، (**ذي العجز**) عن الأشياء إذ لا قدرة للعبد على شيء من الأشياء، (**و**) ذي (**التقصير**) في الطاعات، (**و**) ذي (**التفريط**) في العبادات، وإنما اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لأن ذلك شأن العارفين، ثم قال:

(**والحمد لله مدى الدوام**) كناية عن التأبيد (**على جزيل الفضل والإنعام**)، والإضافة في ذلك من إضافة الصفة للموصوف، (**وأفضل الصلاة والتسليم**) كائن (**على النبي المصطفى الكريم**) أي البالغ في الكرم الغاية القصوى (**محمد و**) على (**صحبه**) والصحب اسم جمع لصاحب لا جمع له على الصحيح لأن فَعْلًا ليس من صيغ الجموع عند سيبويه خلافًا للأخفش، (**و**) على (**الآل**) والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه، ثم وصف كلًّا من الصحب والآل بقوله: (**أهل التقى**

و) أهل (**العلم و**) أهل (**الكمال**)، والتقى اسم من التقوى وهي امتثال المأمورات واجتناب المنهيات، وإنما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والتسليم على النبي والصحب والآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها؛ لأن الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما.

وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الأكدار، ولكن الحمد لله على ما جرت به الأقدار، وها أنا أرجو من الله قبوله وأن يجعل إلى أعلى الدرجات وصوله، نسأله سبحانه وتعالى أن يختم لنا بالإيمان مع النظر لوجهه الكريم في دار الجنان.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ من جمعه يوم الإثنين المبارك في شهر رجب المبارك من شهور سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، وبالله التوفيق لا رب غيره ولا يرجى إلا خيره، نسألك اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وظواهرنا أنوارها ويزول بها عنا آثار المعاصي وغبارها... آمين.

نظم الآجرومية
للشيخ العمريطي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الّذِي قَدْ وَفَّقَا — لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلْتُّقَى

حَتَّى نَحَتْ قُلُوبُهُمْ لِنَحْوِهِ — فَمِنْ عَظِيمِ شَأْنِهِ لَمْ تَمْحُوهِ

فَأُشْرِبَتْ مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّانِ — فَأَعْرَبَتْ فِي الحَانِ بِالأَلْحَانِ

ثُمَّ الصَّلاَةُ مَعْ سَلاَمٍ لاَئِقِ — عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الخَلاَئِقِ

مُحَمَّدٍ وَالآلِ وَالأَصْحَابِ — مَنْ أَتْقَنُوا الْقُرْآنَ بِالإِعْرَابِ

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا اقْتَصَرْ — جُلُّ الْوَرَى عَلَى الْكَلاَمِ المُخْتَصَرْ

وَكَانَ مَطْلُوبًا أَشَدَّ الطَّلَبِ — مِنَ الْوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ الْعَرَبِي

كَيْ يَفْهَمُوا مَعَانِيَ الْقُرْآنِ — وَالسُّنَّةِ الدَّقِيقَةِ المَعَانِي

وَالنَّحْوُ أَوْلَى أَوَّلاً أَنْ يُعْلَمَا — إِذِ الْكَلاَمُ دونَهُ لَنْ يُفْهَمَا

وَكَانَ خَيْرُ كُتْبِهِ الصَّغِيرَهْ — كُرَّاسَةٌ لَطِيفَةٌ شَهِيرَهْ

فِي عُرْبِهَا وَعُجْمِهَا والرُّومِ — أَلَّفَهَا الحَبْرُ ابْنُ آجُرُّومِ

وَانْتَفَعَتْ أَجِلَّةٌ بِعِلْمِهَا — مَعْ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حَجْمِهَا

نَظَمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِي — بِالأَصْلِ فِي تَقْرِيبِهِ لِلْمُبْتَدِي

وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ ما عَنْهُ غِنَى — وَزِدْتُهُ فَوَائِدًا بِهَا الغِنَى

مُتَمِّمًا لِغَالِبِ الأَبْوَابِ — فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ

سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقِ — يَفْهَمُ قَوْلِي لاِعْتِقَادٍ واثِقِ

إِذِ الْفَتَى حَسْبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعْ — وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ

فَنَسْأَلُ المَنَّانَ أَنْ يُجِيرَنَا — مِنَ الرِّيَا مُضَاعِفًا أُجُورَنَا

وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ — مَنِ اعْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

باب الكلام

كَلامُهُمْ لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدُ ... وَالْكِلْمَةُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمُفْرَدُ

لِاسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ حَرْفٍ تَنْقَسِمْ ... وَهَذِهِ ثَلاثُهَا هِيَ الْكَلِمْ

وَالْقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطْلَقَا ... كَقُمْ وَقَدْ وَإِنَّ زَيْدًا ارْتَقَى

فَالِاسْمُ بِالتَّنْوِينِ والْخَفْضِ عُرِفْ ... وحَرْفِ خَفْضٍ وَبِلامٍ وَأَلِفْ

وَالْفِعْلُ مَعْرُوفٌ بِقَدْ وَالسِّينِ ... وَتَاءِ تَأْنِيثٍ مَعَ التَّسْكِينِ

وَتَا فَعَلْتَ مُطْلَقًا كَجِئْتَ لِي ... وَالنُّونِ وَالْيَا فِي افْعَلَنَّ وافْعَلِي

وَالْحَرْفُ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ عَلامَهْ ... إلاَّ انْتِفَا قَبُولِهِ الْعَلامَهْ

بَابُ الإعْرَابِ

إِعْرَابُهُمْ تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمْ ... تَقْدِيرًا او لَفْظًا لِعَامِلٍ عُلِمْ

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَلْتُعْتَبَرْ ... رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَكَذَا جَزْمٌ وَجَرْ

وَالْكُلُّ غَيْرُ الْجَزمِ فِي الأَسْمَا يَقَعْ ... وَكُلُّهَا فِي الْفِعْلِ وَالْخَفْضُ امْتَنَعْ

وَسَائِرُ الأَسْمَاءِ حَيْثُ لاَ شَبَهْ ... قَرَّبَهَا مِنَ الْحُرُوْفِ مُعْرَبَهْ

وَغَيْرُ ذِي الأَسْمَاء مَبْنِيٌّ خَلاَ ... مُضَارِعٍ مِنْ كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلاَ

بَابُ عَلامَاتِ الإعْرَبِ

لِلرَّفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَاوٌ أَلِفْ ... كَذَاكَ نُوْنٌ ثَابِتٌ لاَ مُنْحَذِفْ

فَالضَّمُّ فِي اسْمٍ مُفْرَدٍ كَأَحْمَدِ ... وَجَمْعِ تَكْسِيرٍ كَجَاءَ الأَعْبُدِ

وَجَمْعِ تَأْنِيثٍ كَمُسْلِمَاتِ ... وَكُلِّ فِعْلٍ مُعْرَبٍ كَيَاتِي

وَالْوَاوُ فِي جَمْعِ الذُّكُورِ السَّالِمِ ... كَالصَّالِحُونَ هُمْ أُولُو الْمَكَارِمِ

كَمَا أَتَتْ فِي الْخَمْسَةِ الأَسْمَاءِ ... وَهْيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى الْوِلاءِ

أَبٌ أَخٌ حَمٌ وَفُو وَذُو جَرَى ... كُلٌّ مُضَافًا مُفْرَدًا مُكَبَّرَا

وَفِي الْمُثَنَّى نَحْوُ زَيْدَانِ الأَلِفْ وَالنُّونُ فِي الْمُضَارِعِ الَّذِي عُرِفْ
بِيَفْعَلاَنِ تَفْعَلاَنِ أَنْتُمَا وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعْهُمَا
وَتَفْعَلِينَ تَرْحَمِينَ حَالِي وَاشْتَهَرَتْ بِالْخَمْسَةِ الأَفْعَالِ

بَابُ عَلاَمَاتِ النَّصْبِ

لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهْيَ فَتْحَةٌ أَلِفْ كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تَنْحَذِفْ
فَانْصِبْ بِفَتْحٍ مَا بِضَمٍّ قَدْ رُفِعْ إِلاَّ كَهِنْدَاتٍ فَفَتْحُهُ مُنِعْ
وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الْخَمْسَةِ الأَسْمَا أَلِفْ وَانْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ عُرِفْ
وَالنَّصْبُ فِي الاِسْمِ الَّذِي قَدْ ثُنِّيَا وَجَمْعِ تَذْكِيرٍ مُصَحَّحٍ بِيَا
وَالْخَمْسَةُ الأَفْعَالُ حَيْثُ تَنْتَصِبْ فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ مُطْلَقًا يَجِبْ

بَابُ عَلاَمَاتِ الْخَفْضِ

عَلاَمَةُ الْخَفْضِ الَّتِي بِهَا انْضَبَطْ كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ فَتْحَةٌ فَقَطْ
فَاخْفِضْ بِكَسْرٍ مَا مِنَ الأَسْمَا عُرِفْ فِي رَفْعِهِ بِالضَّمِّ حَيْثُ يَنْصَرِفْ
وَاخْفِضْ بِيَاءٍ كُلَّ مَا بِهَا نُصِبْ وَالْخَمْسَةَ الأَسْمَا بِشَرْطِهَا تُصِبْ
وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مِمَّا بِوَصْفِ الفِعْلِ صَارَ يَتَّصِفْ
بِأَنْ يَحُوزَ الاِسْمُ عِلَّتَيْنِ أَوْ عِلَّةً تُغْنِي عَنِ اثْنَتَيْنِ
فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ أَغْنَتْ وَحْدَهَا وَصِيغَةُ الْجَمْعِ الَّذِي قَدِ انْتَهَى
وَالْعِلَّتَانِ الْوَصْفُ مَعْ عَدْلٍ عُرِفْ أَوْ وَزْنِ فِعْلٍ أَوْ بِنُونٍ وَأَلِفْ
وَهَذِهِ الثَّلاَثُ تَمْنَعُ الْعَلَمْ وَزَادَ تَرْكِيبًا وَأَسْمَاءَ الْعَجَمْ
كَذَاكَ تَأْنِيثٌ بِمَا عَدَا الأَلِفْ فَإِنْ يُضَفْ أَوْ يَأْتِ بَعْدَ أَلْ صُرِفْ

بَابُ عَلاَمَاتِ الْجَزْمِ

والْجَزْمُ فِي الأَفْعَالِ بِالسُّكُونِ أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونِ

فَحَــذْفُ نُــونِ الرَّفْــعِ قَطْعًــا يَلْــزَمُ ... فِي الخَمْــسَةِ الأَفْعَــالِ حَيْــثُ تُجْــزَمُ

وَبِالــسُّكُونِ اجْــزِمْ مُــضَارِعًا سَــلِمْ ... مِــنْ كَوْنِــهِ بِحَــرْفِ عِلَّــةٍ خُــتِمْ

إِمَّــا بِــوَاوٍ اَوْ بِيَــاءٍ اَوْ أَلِــفْ ... وَجَــزْمُ مُعْتَــلٍّ بِهَــا أَنْ تَنْحَــذِفْ

وَنَــصْبُ ذِي وَاوٍ وَيَــاءٍ يَظْهَــرُ ... وَمَــا سِــوَاهُ فِي الــثَّلاَثِ قَــدَّرُوا

فَنَحْــوُ يَغْــزُو يَهْتَــدِي يَخْشى خُــتِمْ ... بِعِلَّــةٍ وغَــيْرُهُ مِنْهَــا سَــلِمْ

وَعِلَّــةُ الأَسْــمَاءِ يَــاءٌ وَأَلِــفْ ... فَنَحْــوُ قَــاضٍ والْفَتَــى بِهَــا عُــرِفْ

إِعْــرَابُ كُــلٍّ مِــنْهُمَا مُقَــدَّرَ ... فِيهَــا وَلَــكِنْ نَــصْبُ قَــاضٍ يَظْهَــرَ

وَقَــدَّرُوا ثَلاَثَــةَ الأَقْــسَامِ ... فِي الْمِــيمِ قَبْــلَ الْيَــاءِ مِــنْ غُلاَمِــي

وَالْــوَاوُ فِي كَمُــسْلِمِيَّ أُضْــمِرَتْ ... وَالنُّــونُ فِي لَتُبْلَــوُنَّ قُــدِّرَتْ

فَصْلٌ

الْمُعْرَبَــاتُ كُلُّهَــا قَــدْ تُعْــرَبُ ... بِالْحَرَكَــاتِ أَوْ حُــرُوفٍ تَقْــرُبُ

فَــأَوَّلُ الْقِــسْمَيْنِ مِنْهَــا أَرْبَــعُ ... وَهْــيَ الَّتِــي مَــرَّتْ بِــضَمٍّ تُرْفَــعُ

وَكُــلُّ مَــا بِــضَمَّةٍ قَــدِ ارْتَفَــعْ ... فَنَــصْبُهُ بِــالْفَتْحِ مُطْلَقًــا يَقَــعْ

وَخَفْــضُ الاِسْــمِ مِنْــهُ بِالْكَــسْرِ الْتُــزِمْ ... وَالْفِعْــلُ مِنْــهُ بِالــسُّكُونِ مَنْجَــزِمْ

لَــكِنْ كَهِنْــدَاتٍ لِنَــصْبِهِ انْكَــسَرْ ... وَغَــيْرُ مَــصْرُوفٍ بِفَتْحَــةٍ يُجَــرّ

وَكُــلُّ فِعْــلٍ كَــانَ مُعْــتَلًّا جُــزِمْ ... بِحَــذْفِ حَــرْفِ عِلَّــةٍ كَــمَا عُلِــمْ

وَالْمُعْرَبَــاتُ بِــالْحُرُوفِ أَرْبَــعُ ... وَهْــيَ الْمُثَنَّــى وَذُكُــورٌ تُجْمَــعُ

جَمْعًــا صَــحِيحًا كَالْمِثَــالِ الْخَــالِي ... وَخَمْــسَةُ الأَسْــمَاءِ وَالأَفْعَــالِ

أَمَّــا الْمُثَنَّــى فَلِرَفْعِــهِ الأَلِــفْ ... وَنَــصْبُهُ وَجَــرُّهُ بِالْيَــا عُــرِفْ

وَكَــالْمُثَنَّى الْجَمْــعُ فِي نَــصْبٍ وَجَــرّ ... وَرَفْعُــهُ بِــالْوَاوِ مَــرَّ وَاسْــتَقَرّ

وَالْخَمْسَةُ الأَسْمَا كَهَذَا الجَمْعِ فِي ... رَفْعٍ وَخَفْضٍ وَانْصِبَنْ بِالأَلِفِ
وَالْخَمْسَةُ الأَفْعَالُ رَفْعُهَا عُرِفْ ... بِنُونِهَا وَفِي سِوَاهُ تَنْحَذِفْ

بَابُ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ

وَإِنْ تُرِدْ تَعْرِيفَ الِاسْمِ النَّكِرَهْ ... فَهْوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثِّرَهْ
وَغَيْرُهُ مَعَارِفٌ وَتُحْصَرُ ... فِي سِتَّةٍ فَالأَوَّلُ اسْمٌ مُضْمَرُ
يُكْنَى بِهِ عَنْ ظَاهِرٍ فَيَنْتَمِي ... لِلْغَيْبِ وَالْحُضُورِ وَالتَّكَلُّمِ
وَقَسَّمُوهُ ثَانِيًا لِمُتَّصِلْ ... مُسْتَتِرٍ أَوْ بَارِزٍ أَوْ مُنْفَصِلْ
ثَانِي المَعَارِفِ الشَّهِيرُ بِالْعَلَمْ ... كَجَعْفَرٍ وَمَكَّةٍ وَكَالحَرَمْ
وَأُمِّ عَمْرٍو وَأَبِي سَعِيدِ ... وَنَحْوِ كَهْفِ الظُّلْمِ وَالرَّشِيدِ
فَمَا أَتَى مِنْهُ بِأُمٍّ أَوْ بِأَبْ ... فَكُنْيَةٌ وَغَيْرُهُ اسْمٌ أَوْ لَقَبْ
فَمَا بِمَدْحٍ أَوْ بِذَمٍّ مُشْعِرُ ... فَلَقَبٌ وَالِاسْمُ مَا لاَ يُشْعِرُ
ثَالِثُهَا إِشَارَةٌ كَذَا وَذِي ... رَابِعُهَا مَوْصُولُ الِاسْمِ كَالَّذِي
خَامِسُهَا مُعَرَّفٌ بِحَرْفِ أَلْ ... كَمَا تَقُولُ فِي مَحَلٍّ المَحَلْ
سَادِسُهَا مَا كَانَ مِنْ مُضَافِ ... لِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَصْنَافِ
كَقَوْلِكَ ابْنِي وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ ذِي ... وَابْنُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ وَابْنُ الْبَذِي

بَابُ الأَفْعَالِ

أَفْعَالُهُمْ ثَلاَثَةٌ فِي الوَاقِعِ ... مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ
فَالْمَاضِ مَفْتُوحُ الأَخِيرِ إِنْ قُطِعْ ... عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرِّكٍ بِهِ رُفِعْ
فَإِنْ أَتَى مَعْ ذَا الضَّمِيرُ سُكِّنَا ... وَضَمُّهُ مَعْ وَاوِ جَمْعٍ عُيِّنَا
وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ ... أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونِ

وَافْتَحُوا مُضَارِعًا بِوَاحِدِ ... مِنَ الحُرُوفِ الأَرْبَعِ الزَّوَائِدِ
هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وتَا ... يَجْمَعُهَا قَوْلِي أَنَيْتُ يَا فَتَى
وحَيْثُ كَانَتْ فِي رُبَاعِيٍّ تُضَمّ ... وَفَتْحُهَا فِيمَا سِوَاهُ مُلْتَزَمْ

بَابُ إعْرَابِ الْفِعْل

رَفْعُ المُضَارِعِ الَّذِي تَجَرَّدَا ... عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ تَأَبَّدَا
فانْصِبْ بِعَشْرٍ وَهْيَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ ... كَذَا إِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ وَلاَمُ كَيْ
وَلاَمُ جَحْدٍ وَكَذَا حَتَّى وَأَوْ ... وَالْوَاوُ وَالْفَا فِي جَوَابٍ قد عَنَوْا
بِهِ جَوَابًا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... كَلاَ تَرُمْ عِلْمًا وتَتْرُكِ التَّعَبْ
وَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا قَدْ وَجَبْ ... وَلاَ وَلاَمٍ دَلَّتَا عَلَى الطَّلَبْ
كَذَاكَ إِنْ ومَا وَمَنْ وَإِذْمَا ... أَيٌّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَهْمَا
وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا وَأَنَّى ... كَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قمْنَا
وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا ... فِعْلَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا مُطْلَقَا
وَلْيَقْتَرِنْ بِالْفَا جَوَابٌ لَوْ وَقَعْ ... بَعْدَ الأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعْ

بَابُ مرفوعَاتِ الأَسْمَاءِ

مَرْفُوعُ الاسْمَا سَبْعَةٌ نَأْتِي بِهَا ... مَعْلُومَةَ الأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيبِهَا
فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدِ ارْتَفَعْ ... بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعْ
وَوَاجِبٌ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُجَرَّدَا ... إِذَا لِجَمْعٍ اَوْ مُثَنًّى أُسْنِدَا
فَقُلْ أَتَى الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَا ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا
وَقَسَّمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرَا ... فَالظَّاهِرَ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذكِرَا
وَالمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا قُسِّمَا ... كَقُمْتُ قُمْنَا قُمْتَ قُمْتِ قُمْتُمَا

قُمْـتُنَّ قُمْـتُمْ قَـامَ قَامَـتْ قاما		قَـامُوا وَقُمْـنَ نَحْـوُ صُـمْتُمْ عَامَـا
وَهَــذِهِ ضَـمَائِرٌ مُتَّـصِلَهْ		وَمِثْلُهَـا الـضَّمَائِرُ الْمُنْفَـصِلَهْ
كَلَـمْ يَقُـمْ إِلاَّ أَنَـا أَوْ أَنْـتُمُ		وَغَـيْرُ ذَيْـنِ بِالْقِيَـاسِ يُعْلَـمُ

بَابُ نَائِبِ الْفَاعِلِ

أَقِـمْ مَقَـامَ الْفَاعِـلِ الَّـذِي حُـذِفْ		مَفْعُولَـهُ فِي كُـلِّ مَـا لَـهُ عُـرِفْ
أَوْ مَـصْدَرًا أَوْ ظَرْفًـا اَوْ مَجْـرُورَا		إِنْ لَمْ تَجِـدْ مَفْعُولَـهُ الْمَـذْكُورَا
وَأَوَّلُ الْفِعْـلِ الَّـذِي هُنَـا يُـضَمْ		وَكَـسْرُ مَـا قَبْـلَ الأَخِيرِ مُلْتَـزَمْ
فِي كُـلِّ مَـاضٍ وَهْـوَ فِي الْمُضَارِعِ		مُنْفَـتِحٌ كَيُـدَّعَى وَكَـادُّعِي
وَأَوَّلُ الفِعْـلِ الَّـذِي كَبَاعَـا		مُنْكَـسِرٌ وَهْـوَ الَّـذِي قَـدْ شَـاعَا
وَذَاكَ إِمَّـا مُـضْمَرٌ أَوْ مُظْهَـرُ		ثَـانِيهِمَا كَيُكْـرَمُ الْمُبَـشِّرُ
أَمَّـا الـضَّمِيرُ فَهْـوَ نَحْـوُ قَوْلِنَـا		دُعِيـتُ أُدْعَـى مَـا دُعِـي إِلاَّ أَنَـا

بَابُ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَـدَا اسْـمٌ رَفْعُـهُ مُؤَبَّـدُ		عَـنْ كُـلِّ لَفْـظٍ عَامِـلٍ مُجَـرَّدُ
وَالْخَـبَرُ اسْـمٌ ذُو ارْتِفَـاعٍ أُسْـنِدَا		مُطَابِقًـا فِي لَفْظِـهِ لِلْمُبْتَـدَا
كَقَوْلِنَـا زَيْـدٌ عَظِـيمُ الـشَّانِ		وَقَوْلِنَـا الزَّيْـدَانِ قَـائِمَانِ
وَمِثْلُـهُ الزَّيْـدُونَ قَـائِمُونَ		وَمِنْـهُ أَيْـضًا قَـائِمٌ أَخُونَـا
وَالْمُبْتَـدَا اسْـمٌ ظَـاهِرٌ كَـمَا مَـضَى		أَوْ مُـضْمَرٌ كَأَنْـتَ أَهْـلٌ لِلْقَـضَا
وَلاَ يَجُـوزُ الابْتِـدَا بِـمَا اتَّـصَلْ		مِـنَ الـضَّمِيرِ بَـلْ بِكُـلِّ مَـا انْفَـصَلْ
أَنَـا وَنَحْـنُ أَنْـتَ أَنْـتِ أَنْـتُمَا		أَنْـتُنَّ أَنْـتُمْ وَهْـوَ وَهْـيَ هُـمْ هُمَـا
وَهُـنَّ أَيْـضًا فَـالْجَمِيعُ اثْنَـا عَـشَرْ		وَقَـدْ مَـضَى مِنْهَـا مِثَـالٌ مُعْتَـبَرْ
وَمُفْـرَدًا وَغَـيْرُهُ يَـأْتِي الْخَـبَرْ		فَـالأَوَّلُ اللَّفْـظُ الَّـذِي فِي الـنَّظْمِ مَـرّ

وَغَــيْرُهُ فِي أَرْبَــعٍ مَحْــصُورُ ... لاَ غَــيْرُ وَهْــيَ الظَّــرْفُ وَالْمَجْــرُورُ

وَفَاعِــلٌ مَــعْ فِعْلِــهِ الَّــذِي صَــدَرَ ... وَالْمُبْتَــدَا مَــعْ مَــا لَــهُ مِــنَ الْخَــبَرْ

كَأَنْــتَ عِنْــدِي وَالْفَتَــى بِــدَارِي ... وَابْنِــي قَــرَا وَذَا أَبُــوهُ قَــارِي

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

ارْفَــعْ بِكَــانَ الْمُبْتَــدَا اسْــمًا وَالْخَــبَرْ ... بِهَــا انْــصِبَنْ كَكَــانَ زَيْــدٌ ذَا بَــصَرْ

كَــذَاكَ أَضْــحى ظَــلَ بَــاتَ أَمْــسَى ... وَهَكَــذَا أَصْــبَحَ صَــارَ لَيْــسَا

فَتِــئَ وَانْفَــكَّ وَزَالَ مَــعْ بَــرِحْ ... أَرْبَعُهَــا مِــنْ بَعْــدِ نَفْــيٍ تَتَّــضِحْ

كَــذَاكَ دَامَ بَعْــدَ مَــا الظَّرْفِيَّــهْ ... وَهْــيَ الَّتِــي تَكُــونُ مَــصْدَرِيَّهْ

وَكُــلُّ مَــا صَرَّفْتَــهُ مِمَّــا سَــبَقْ ... مِــنْ مَــصْدَرٍ وَغَــيْرِهِ بِــهِ الْتَحَــقْ

كَكُــنْ صَــدِيقًا لاَ تَكُــنْ مُجَافِيَــا ... وَانْظُــرْ لِكَــوْنِي مُــصْبِحًا مُوَافِيَــا

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

تَنْــصِبُ إِنَّ الْمُبْتَــدَا اسْــمًا وَالْخَــبَرْ ... تَرْفَعُــهُ كَــإِنَّ زَيْــدًا ذُو نَظَــرْ

وَمِثْــلُ إِنَّ أَنَّ لَيْــتَ فِي الْعَمَــلْ ... وَهَكَــذَا كَــأَنَّ لَكِــنَّ لَعَــلّ

وَأَكَّــدُوا الْمَعْنَــى بِــإِنَّ أَنَّــا ... وَلَيْــتَ مِــنْ أَلْفَــاظِ مَــنْ تَمَنَّــى

كَــأَنَّ لِلتَّــشْبِيهِ فِي الْمُحَــاكِي ... وَاسْــتَعْمَلُوا لَكِــنَّ فِي اسْــتِدْرَاكِي

وَلِــتَرَجٍّ وَتَوَقُّــعٍ لَعَــلّ ... كَقَــوْلِهِمْ لَعَــلَّ مَحْبُــوبِي وَصَــلْ

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

انْــصِبْ بِظَــنَّ الْمُبْتَــدَا مَــعَ الْخَــبَرْ ... وَكُــلِّ فِعْــلٍ بَعْــدَهَا عَــلَى الأَثَــرْ

كَخِلْتُــهُ حَــسِبْتُهُ زَعَمْتُــهُ ... رَأَيْتُــهُ وَجَدْتُــهُ عَلِمْتُــهُ

جَعَلْتُــهُ اتَّخَذْتُــهُ وَكُــلِّ مَــا ... مِــنْ هَــذِهِ صَرَّفْتَــهُ فَلْــيُعْلَمَا

كَقَــوْلِهِمْ ظَنَنْــتُ زَيْــدًا مُنْجِــدَا ... وَاجْعَــلْ لَنَــا هَــذَا الْمَكَــانَ مَــسْجِدَا

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ إِمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرِ يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ أَوْ لِمُظْهَرِ
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتْبِعِ مَنْعُوتَهُ مِنْ عَشْرَةٍ لِأَرْبَعِ
فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ مِنْ رَفْعٍ اَوْ خَفْضٍ أَوْ انْتِصَابِ
كَذَا مِنَ الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالضِّدِّ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ
كَقَوْلِنَا جَاءَ الْغُلاَمُ الفَاضِلُ وَجَاءَ مَعْهُ نِسْوَةٌ حَوَامِلُ
وَثَانِيَ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدِ وَإِنْ جَرَى الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدِ
واجْعَلْهُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ مُطَابِقًا لِلْمُظْهَرِ الْمَذْكُورِ
مِثَالُهُ قَدْ جَاءَ حُرَّتَانِ مُنْطَلِقٌ زَوْجَاهُمَا الْعَبْدَانِ
وَمِثْلُهُ أَتَى غُلاَمٌ سَائِلَهْ زَوْجَتُهُ عَنْ دَيْنِهَا الْمُحْتَاجِ لَهْ

بَابُ الْعَطْفِ

وَأَتْبِعُوا الْمَعْطُوفَ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي إِعْرَابِهِ الْمَعْرُوفِ
وَتَسْتَوِي الأَسْمَاءُ وَالأَفْعَالُ فِي إِتْبَاعِ كُلٍّ مِثْلَهُ إِنْ يُعْطَفِ
بِالْوَاوِ وَالْفَا أَوْ وَأَمْ وَثُمَّا حَتَّى وَبَلْ وَلاَ وَلَكِنِ إِمَّا
كَجَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو أَكْرِمِ زَيْدًا وَعَمْرًا بِاللِّقَا وَالْمَطْعَمِ
وَفِئَةٌ لَمْ يَأْكُلُوا أَوْ يَحْضُرُوا حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَزُولَ الْمُنْكَرُ

بَابُ التَّوْكِيدِ

وَجَائِزٌ فِي الاِسْمِ أَنْ يُؤَكَّدَا فَيَتْبَعُ الْمُؤَكِّدُ الْمُؤَكَّدَا
فِي أَوْجُهِ الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ لاَ مُنَكَّرٍ فَعَنْ مُؤَكِّدٍ خَلاَ
وَلَفْظُهُ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَرْبَعُ نَفْسٌ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلٌّ أَجْمَعُ
وَغَيْرُهَا تَوَابِعٌ لِأَجْمَعَا مِنْ أَكْتَعٍ وَأَبْتَعٍ وَأَبْصَعَا

كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَقُلْ أَرَى جَيْشَ الأَمِيرِ كُلَّهُ تَأَخَّرَا
وَطُفْتُ حَوْلَ الْقَوْمِ أَجْمَعِينَا مَتْبُوعَةً بِنَحْوِ أَكْتَعِينَا
وَإِنْ تُؤَكِّدْ كِلْمَةً أَعِدْتَهَا بِلَفْظِهَا كَقَوْلِكَ انْتَهَى انْتَهَى

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا اسْمٌ اَوْ فِعْلٌ لِمِثْلِهِ تَلاَ وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَعَنْ عَطْفٍ خَلاَ
فَاجْعَلْهُ فِي إِعْرَابِهِ كَالأَوَّلِ مُنَقِّبًا لَهُ بِلَفْظِ الْبَدَلِ
كُلٌّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطْ كَذَاكَ إِضْرَابٌ فَبِالْخُمْسِ انْضَبَطْ
كَجَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ وأَكَلْ عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَقَدْ وَصَلْ
إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي دَرَسْ وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بَكْرًا الْفَرَسْ
إِنْ قُلْتَ بَكْرًا دُونَ قَصْدٍ فَغَلَطْ أَوْ قُلْتَهُ قَصْدًا فَإِضْرَابٌ فَقَطْ
وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَنْ يُؤْمِنْ يُثَبْ يَدْخُلْ جِنَانًا لَمْ يَنَلْ فِيهَا تَعَبْ

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

ثَلاَثَةٌ مِنْ سَائِرِ الأَسْمَا خَلَتْ مَنْصُوبَةٌ وَهَذِهِ عَشْرٌ تَلَتْ
وَكُلُّهَا تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ أَوَّلُهَا فِي الذِّكْرِ مَفْعُولٌ بِهِ
وَذَلِكَ اسْمٌ جَاءَ مَنْصُوبًا وَقَعْ عَلَيْهِ فِعْلٌ كَاحْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعْ
فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدِ انْحَصَرْ وَقَدْ مَضى التَّمْثِيلُ لِلَّذِي ظَهَرْ
وَغَيْرُهُ قِسْمَانِ أَيْضًا مُتَّصِلْ كَجَاءَنِي وَجَاءَنَا وَمُنْفَصِلْ
مِثَالُهُ إِيَّايَ أَوْ إِيَّانَا حَيَّيْتَ أَكْرِمْ بِالَّذِي حَيَّانَا
وَقِسْ بِذَيْنِ كُلَّ مُضْمَرٍ فُصِلْ وَبِاللَّذَيْنِ قَبْلَ كُلٍّ مَتَّصِلْ
فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدِ انْحَصَرْ مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرْ

بَابُ المَصْدَرِ

وَإِنْ تُرِدْ تَصْرِيفَ نَحْوِ قامَا   فَقُلْ يَقُومُ ثُمَّ قُلْ قِيَامَا
فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا فَالْمَصْدَرُ   وَنَصْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرُ
فَإِنْ يُوَافِقْ فِعْلَهُ الَّذِي جَرَى   فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى
أَوْ وَافَقَ المعْنَى فَقَطْ وَقَدْ رُوِي   بِغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ فَهْوَ مَعْنَوِي
فَقُمْ قِيَامًا مِنْ قَبِيلِ الأَوَّلِ   وَقُمْ وُقُوفًا مِنْ قَبِيلِ مَا يَلِي

بَاب الظَرْف

هُوَ اسْمُ وَقْتٍ أَوْ مَكَانٍ انْتَصَبْ   كُلٌّ عَلَى تَقْدِيرِ فِي عِنْدَ العَرَبْ
إِذَا أَتَى ظَرْفُ المَكَانِ مُبْهَمَا   وَمُطْلَقًا فِي غَيْرِهِ فَلْيُعْلَمَا
وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ جَرَى   كَسِرْتُ مِيلًا واعْتَكَفْتُ أَشْهُرَا
أَوْ لَيْلَةً أَوْ يَوْمًا اَوْ سِنِينَا   أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمْعَةً أَوْ حِينَا
أَوْ قُمْ صَبَاحًا أَوْ مَسَاءً أَوْ سَحَرْ   أَو غُدْوَةً أَو بُكْرَةً إِلَى السَّفَرْ
أَوْ لَيْلَةَ الإِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الأَحَدْ   أَو صُمْ غَدًا أَو سَرْمَدًا أَو الأَبَدْ
واسْمُ المَكَانِ نَحْوُ سِرْ أَمَامَهْ   أَو خَلْفَهُ وَرَاءَهُ قُدَّامَهْ
يَمِينَهُ شِمَالَهُ تِلْقَاءَهُ   أَوْ فَوْقَهُ أَو تَحْتَهُ إِزَاءَهُ
أَوْ مَعْهُ أَوْ حِذَاءَهُ أَوْ عِنْدَهُ   أَو دُونَهُ أَو قَبْلَهُ أَو بَعْدَهُ
هُنَاكَ ثَمَّ فَرْسَخًا بَرِيدَا   وَهَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدَا

بَابُ الحَالِ

الحَالُ وَصْفٌ ذو انْتِصَابٍ آتِي   مُفَسِّرًا لِمُبْهَمِ الهَيْئَاتِ
وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنَكَّرَا   وَغَالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرَا
كَجَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مَلْفُوفَا   وَقَدْ ضَرَبْتُ عَبْدَهُ مَكْتُوفَا

وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْكَلاَمِ أَوَّلا   وَقَدْ يَجِيءُ جَامِدًا مُؤَوَّلا
وَصَاحِبُ الحَالِ الَّذِي تَقَرَّرا   مُعَرَّفٌ وَقَدْ يَجِي مُنَكَّرَا

بَابُ التَّمْيِيزِ

تَعْرِيفُهُ اسْمٌ ذُو انْتِصَابٍ فَسَّرَا   لِنِسْبَةٍ أَوْ ذَاتِ جِنْسٍ قَدَّرَا
كَانْصَبَّ زَيْدٌ عَرَقًا وَقَدْ عَلاَ   قَدْرًا وَلَكِنْ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ
وَكَاشْتَرَيْتُ أَرْبَعًا نِعَاجَا   أَو اشْتَرَيْتُ أَلْفَ رِطْلٍ سَاجَا
أَوْ بِعْتُهُ مَكِيلَةً أَرُزَّا   أَوْ قَدْرَ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ خَزَّا
وَوَاجِبُ التَّمْيِيزِ أَنْ يُنَكَّرَا   وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا مُؤَخَّرَا

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

أَخْرِجْ بِهِ مِنَ الْكَلاَمِ مَا خَرَجْ   مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِي لَفْظٍ انْدَرَجْ
وَلَفْظُ الإِسْتِثْنَا الَّذِي لَهُ حَوَى   إِلاَّ وَغَيْرَ وَسِوَى سُوًى سَوَا
خَلاَ عَدَا حَاشَا فَمَعْ إِلاَّ انْصِبِ   مَا أَخْرَجْتَهُ مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوجَبِ
كَقَامَ كُلُّ الْقَوْمِ إِلاَّ وَاحِدَا   وَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلاَّ خَالِدَا
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ انْتَفَى   فَأَبْدِلَنْ وَالنَّصْبُ فِيهِ ضُعِّفَا
هَذَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ جِنْسِهِ   وَمَا سِوَاهُ حُكْمُهُ بِعَكْسِهِ
كَلَنْ يَقُومَ القَوْمُ إِلاَّ جَعْفَرُ   وَالنَّصْبُ فِي إِلاَّ بَعِيرًا أَكْثَرُ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَإِلاَّ   قَدْ أُلْغِيَتْ وَالْعَامِلُ اسْتَقَلاَّ
كَلَمْ يَقُمْ إِلاَّ أَبُوكَ أَوَّلاَ   وَلاَ أَرَى إِلاَّ أَخَاكَ مَقْبِلاَ
وَخَفْضُ مُسْتَثْنًى عَلَى الإِطْلاَقِ   يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَوَاقِي
وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَا   بِمَا خَلاَ وَمَا عَدَا وَمَا حَشَا

بَابُ لاَ الْعَامِلَةِ عَمَلَ إِنَّ

وَحُكْــمُ لاَ كَحُكْــمِ إِنَّ فِي الْعَمَــلْ ... فَانْــصِبْ بِهَــا مُنَكَّــرًا بِهَــا اتَّــصَلْ
مُــضَافًا أَوْ مُــشَابِهَ الْمُــضَافِ ... كَــلاَ غُــلاَمَ حَــاضِرٌ مكَــافِي
لَكِــنْ إِذَا تَكَــرَّرَتْ أَجْرَيْتَهَــا ... كَــذَاكَ فِي الإِعْــمَالِ أَوْ أَلْغَيْتَهَــا
وَعِنْــدَ إِفْــرَادِ اسْــمِهَا الْــزَمِ الْبِنَــا ... مُرَكَّبًــا أَوْ رفْعَــهُ منوِّنَــا
كَــلاَ أَخٌ وَلاَ أَبٌ وَانْــصِبْ أَبَــا ... أَيْــضًا وَإِنْ تَرْفَــعْ أَخَــا لاَ تَنْــصِبَا
وَحَيْــثُ عَرَّفْــتَ اسْــمَهَا أَوْ فُــصِلاَ ... فَــارْفَعْ وَنَــوِّنْ وَالْتَــزِمْ تَكْــرَارَ لاَ
كَــلاَ عَــلِيٌّ حَــاضِرٌ وَلاَ عُمَــرْ ... وَلاَ لَنَــا عَبْــدٌ وَلاَ مَــا يُــدَّخَرْ

بَابُ النِّدَاءِ

خَمْــسٌ تنَــادَى وَهْــيَ مَفْــرَدٌ عَلَــمْ ... وَمُفْــرَدٌ منكَّــرٌ قَــصْدًا يُــؤَمّ
وَمُفْــرَدٌ مُنكَّــرٌ سِــوَاهُ ... كَــذَا الْمُــضَافُ وَالَّــذِي ضَــاهَاهُ
فَــالأَوَّلاَنِ فِــيهِمَا الْبِنَــا لَــزِمْ ... عَــلَى الَّــذِي فِي رَفْــعِ كُــلٍّ قَــدْ عُلِــمْ
مِــنْ غِــيرِ تَنْــوِينٍ عَــلَى الإِطْــلاَقِ ... وَالنَّــصْبُ فِي الثَّلاَثَــةِ الْبَــوَاقِي
كَيَــا عَــلِيٌّ يَــا غلاَمِــي بِي انْطَلِــقْ ... يَــا غَــافِلًا عَــنْ ذِكْــرِ رَبِّــهِ أَفِــقْ
يَــا كَاشِــفَ الْبَلْــوَى وَيَــا أَهْــلَ الثَّنَــا ... وَيَــا لَطِيفًــا بِالْعِبَــادِ الْطُــفْ بِنَــا

بَابُ الْمَفْعُولِ لأَجْلِهِ

والمَــصدَرَ انْــصِبْ إِنْ أَتَــى بَيَانَــا ... لِعِلَّــةِ الْفِعْــلِ الَّــذِي قَــدْ كَانَــا
وَشَرْطُــهُ اتِّحَــادُهُ مَــعْ عَامِلِــهْ ... فِــيمَا لَــهُ مِــنْ وَقْتِــهِ وَفَاعِلِــهْ
كَقُــمْ لِزَيْــدٍ اتِّقَــاءَ شَرِّهِ ... وَاقْــصِدْ عَلِيًّــا ابْتِغَــاءَ بِــرِّهِ

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

تَعْرِيفُــهُ اسْــمٌ بَعْــدَ وَاوٍ فَــسَّرَا ... مَــنْ كَــانَ مَعْــهُ فِعْــلُ غَــيْرِهِ جَــرَى

فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ اصْطَحِبْ أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ كَاسْتَوَى الْمَا وَالْخَشَبْ
وَكَالأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرَا وَنَحْوُ سِرْتُ وَالأَمِيرَ لِلْقُرَى

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

خَافِضُهَا ثَلاثَةٌ أَنْوَاعُ الْحَرْفُ وَالْمُضَافُ وَالإِتْبَاعُ
أَمَّا الْحُرُوفُ هَهُنَا فَمِنْ إِلَى بَاءٌ وَكَافٌ فِي وَلامٌ عَنْ عَلَى
كَذَاكَ وَاوٌ بَا وَتَاءٌ فِي الْحَلِفْ مُذْ مُنْذُ رُبَّ وَاوُ رُبَّ الْمُنْحَذِفْ
كَسِرْتُ مِنْ مِصْرَ إِلَى الْعِرَاقِ وَجِئْتُ لِلْمَحْبُوبِ بِاشْتِيَاقِ

بَابُ الإِضَافَةِ

مِنَ الْمُضَافِ أَسْقِطِ التَّنْوِينَا أَوْ نُونَهُ كَأَهْلِكُمْ أَهْلُونَا
وَاخْفِضْ بِهِ الاِسْمَ الَّذِي لَهُ تَلاَ كَقَاتِلاَ غُلاَمَ زَيْدٍ قُتِلاَ
وَهْوَ عَلَى تَقْدِيرِ فِي أَوْ لاَمِ أَوْ مِنْ كَمَكْرِ اللَّيْلِ أَو غُلاَمِ
أَوْ عَبْدِ زَيْدٍ أَوْ إِنَا زُجَاجِ أَوْ ثَوْبِ خَزٍّ أَوْ كَبَابِ سَاجِ

الخاتمة

وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ كُلِّ تَابِعِ مَبْسُوطَةً فِي الأَرْبَعِ التَّوَابِعِ
فَيَا إِلَهِي الْطُفْ بِنَا فَنَتَّبِعْ سُبْلَ الرَّشَادِ وَالْهُدَى فَنَرْتَفِعْ
وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَا بَعْدَ انْتِهَا تِسْعٍ مِنَ السِّنِينَا
قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَهْ فِي رُبْعِ أَلْفٍ كَافِيًا مَنْ أَحْكَمَهْ
نَظْمُ الْفَقِيرِ الشَّرَفِ الْعَمْرِيطِي ذِي الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّفْرِيطِ
وَالْحَمْدُ للهِ مَدَى الدَّوَامِ عَلَى جَزِيلِ الْفَضْلِ وَالإِنْعَامِ
وَأَفْضَلُ الصَّلاَةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ
مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَالآلِ أَهْلِ التُّقَى وَالْعِلْمِ وَالْكَمَالِ

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات